الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليـــــم العـــالي والبحـــــث العلـــــمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم:العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد عمومي وتسيير مؤسسات

ترشيد الإنفاق العام وأثره على الاقتصاد الجزائري (2006-2016)

إعداد الطلبة:
- محمد الشريف دحمري
- فتحي بالخير
- مسعودة الخذير

إشراف الأساتذة:
- د. نور الدين جوادي
- أ. رحيمة بوصبيع صالح

لجنة مناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
- د. مفيد عبد اللاوي	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	رئيساً
- د. نور الدين جوادي	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
- أ. رحيمة بوصبيع صالح	أستاذ مساعد قسم أ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مساعد مشرف
- أ. زكرياء بله باسي	أستاذ مساعد قسم أ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مناقشاً

الموسم الجامعي: 2017/2016

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليـــــم العـــالي والبحـــــث العلـــــمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم:العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد عمومي وتسيير مؤسسات

ترشيد الإنفاق العام وأثره على الاقتصاد الجزائري (2006-2016)

إعداد الطلبة:
- محمد الشريف دحمري
- فتحي بالخير
- مسعودة الخذير

إشراف الأساتذة:
- د. نور الدين جوادي
- أ. رحيمة بوصبيع صالح

لجنة مناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
- د. مفيد عبد اللاوي	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	رئيساً
- د. نور الدين جوادي	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
- أ. رحيمة بوصبيع صالح	أستاذ مساعد قسم أ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مساعد مشرف
- أ. زكرياء بله باسي	أستاذ مساعد قسم أ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مناقشاً

الموسم الجامعي: 2017/2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا

الآية (٦٧) سورة الفرقان

إهداء

إلى والدي الكريمين أطال الله في عمرهما

إلى زوجتي العزيزة وبنتاي لجين ونور

إلى جميع إخوتي وأصدقائي

إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشهيد حمه لخضر وبالوادي كل الطاقم الإداري بدون استثناء.

اهدي هذا العمل المتواضع....

محمد الشريف

إهداء

إلى من فارقتنا قبل أيام إلى الرفيق الأعلى، العزيزة على فؤادي الجدة "خيرة" تغمدها الله برحمته وأسكنها فسيح جنانه

إلى والدي الكريمين أطال الله في عمرهما

إلى زوجتي العزيزة

إلى الأعمام والعمة والأخوال والخالة

إلى جميع إخوتي وأخواتي

إلى زوج أختي، وزوجات إخوتي

إلى زهور بيت بالخير أبناء إخوتي

إلى أصدقائي وزملائي

إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي كل الطاقم الإداري بدون استثناء.

وإلى زميلي في هذا العمل

اهدي هذا العمل المتواضع....

فتحي

كلمة شكر

بسم الله الرحمن الرحيم

رب أوزعني أن اشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وان اعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين.

سورة النمل الآية 19

أول الشكر لله الواحد القهار صاحب الفضل والإكرام أكرمنا بنعمة الإسلام، ويسَر لنا سبل العلم والمعرفة فله الشكر حتى يرضى وله الشكر بعد الرضي.

ثم كامل الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور /عمر فرحاتي عميد جامعة الشهيد حمة لخضر صاحب الفضل بعد الله على ما قدمه لنا وللجامعة والمنطقة ككل من نصائح وجهد جعلها الله في ميزان حسناته، فله منا كل التقدير والاحترام.

كما نتقدم بالشكر الخالص إلى الدكتور/جوادي نور الدين والأستاذة الفاضلة/بوصبيع صالح رحيمة الذان لم يبخلا علينا نصحا وتوجيها وإرشادا في انجاز هذه المذكرة.

كما نتقدم بجزيل الشكر لكل من ساعدنا من قريب أو بعيد على إتمام هذا البحث.

محمد الشريف فتحي مسعودة

الملخص:

تهتم هذه المذكرة بدراسة موضوع: ترشيد سياسة الإنفاق العام وأثره على الاقتصاد الجزائري والذي يعتبر خطوة مهمة نحو تخصيص امثل للموارد في ظل شح مصادر التمويل، كما جاءت هذه الدراسة بهدف توضيح السياسة الإنفاقية النموذجية التي يتوجب على الدولة إتباعها من اجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية المرغوب فيها، في الجزء النظري قمنا بالتطرق إلى مفاهيم حول السياسة المالية وترشيد سياسة الإنفاق العام المبادئ ومتطلباتها واهم الأساليب والتجارب العالمية المتعلقة بترشيد النفقات العامة ، من خلال الدراسة التقيمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر كانت هناك محاولة للتطرق لجانب النفقات العامة في إطار ميزانية الدولة وتوجهاتها وتبيان مدى رشادتها وأهميتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: الترشيد، الإنفاق العام، أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية.

Résume

Dans ce mémoire on s'intéresse à étudier le sujet de rationalisation de la politique de dépenses publiques et son effet sur l'économie algérienne. Ce qui est considérée comme une étape importante vers une allocation optimale des ressources vu la rareté des ressources de financement. Cette étude a pour objet de clarifier la politique des dépenses publiques prototypique que l'état doit suivre pour réaliser les objectifs de la politique économique et sociale désirés. A travers la partie théorique, on a abordé des notions sur la politique financière et la rationalisation de dépenses publiques, les principes, ses exigences et les principales méthodes et les expériences mondiales relatives à la rationalisation de dépenses publiques.

Et à travers l'étude évaluative de la politique de dépenses publiques en Algérie, il y avait une tentative d'aborder la question de dépenses publiques dans le cadre de budget de l'état et ses tendances, la démonstration à quel point sont rationalisées ainsi que son importance à la réalisation des objectifs de la politique économique et sociale.

Mots clés

La rationalisation, les dépenses publiques, les objectifs de la politique économique et sociale.

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الإهداء	IV
كلمة شكر وتقدير	VI
الملخص	VII
فهرس المحتويات	VIII
قائمة الجداول	XI
قائمة الأشكال البيانية	XIII
قائمة الملاحق	XV
المقدمة العامة	أ – د
الفصل الأول: ترشيد سياسة الإنفاق العام مفاهيم وأسس	01
تمهيـــــد	02
المبحث الأول: مفاهيم حول السياسة المالية	03
المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية وأهدافها	03
المطلب الثاني: تطور السياسة المالية في ظل الفكر الاقتصادي	05
المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية	10
المبحث الثاني: مفهوم ترشيد الإنفاق العام، أساليبه ومقومات نجاحه	22
المطلب الأول: ترشيد النفقات العامة مفهومه، ومقومات نجاحه	22
المطلب الثاني: أساليب ترشيد النفقات العمومية	28
المطلب الثالث: نماذج لتجارب عالمية في ترشيد النفقات العمومية	37
خلاصة الفصل الأول	45
الفصل الثاني: رشادة سياسة الإنفاق الحكومي في الجزائر للفترة 2006–2016 وأثرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر	45
تمهيـــــد	46
المبحث الأول: هندسة الإنفاق العام في الجزائر وأسباب تزايده	47
المطلب الأول: هندسة النفقات العامة ضمن الميزانية العامة في الجزائر وتطورها	47
المطلب الثاني: أسباب تزايد النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2006–2016	50

المطلب الثالث: تطور العجز الموازني في الجزائر 55
المبحث الثاني: آليات تطبيق ترشيد الإنفاق العام في الجزائر 56
المطلب الأول: ترشيد النفقات العامة في ظل الموازنة العامة 56
المطلب الثاني: ظاهرة الفساد وضرورة تعزيز الرقابة على المال العام أداة أساسية في ترشيد الإنفاق العام. 57
المطلب الثالث: التدابير العملية المتخذة لترشيد الإنفاق العام في الجزائر 61
المبحث الثالث: سياسة الإنفاق العام ومدى تحقيقها للأهداف الاقتصادية 64
المطلب الأول: مدى تحقيق الإنفاق العام للاستقرار الاقتصادي 64
المطلب الثاني: سياسة الإنفاق العام وأثرها على القطاعات الاقتصادية 67
المطلب الثالث: مدى تحقيق ترشيد الإنفاق العام للاستقرار الاجتماعي 72
خلاصة الفصل الثاني 76
الخاتمة العامة 78
قائمة المراجع 81
الملاحق 87

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	تأثير المتغيرات الخارجية على الدخل حسب النظرية الكيترية	09
2-1	صور المشاركة بين القطاع العام والخاص	34
1-2	تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2015	49
2-2	معدل التضخم وأسعار السلع الاستهلاكية في الجزائر من سنة 2006-2015	51
3-2	تطور العجز الموازني في الجزائر خلال الفترة 2006-2015	55
4-2	تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر للفترة 2006-2016	60
5-2	توزيع المخصصات المالية للبرامج التنموية 2001-2014	64
6-2	معدل النمو السنوي للاقتصاد الجزائري من سنة 2006-2016	65
7-2	معدل نسبة البطالة بالاقتصاد الجزائري من سنة 2006-2015	66
8-2	توزيع نسب التشغيل حسب القطاعات الاقتصادية من سنة 2006-2015	67
9-2	تطور حجم الإنفاق على القطاع الفلاحي في الجزائر (2006-2016)	68
10-2	تطور كفاءة القطاعات الاقتصادية	69
11-2	حجم الإنفاق على قطاع الأشغال العمومية والسكن في الجزائر (2006-2016)	70
12-2	تطور حجم الإنفاق على قطاع الصناعة في الجزائر (2006-2016)	71
13-2	تطور حجم الإنفاق على قطاع الخدمات في الجزائر (2006-2015)	71
14 -2	تطور حجم الإنفاق على قطاع الصحة في الجزائر (2006 -2015)	72
15-2	بعض المؤشرات عن وضعية قطاع الصحة في الجزائر (2006-2015)	73
16-2	حصيلة واردات الأدوية والمواد الصيدلانية في الجزائر (2006-2015)	73
17-2	تطور حجم الإنفاق على قطاع التربية والتعليم في الجزائر (2006-2015)	74
18-2	بعض المؤشرات عن وضعية قطاع التربية في الجزائر (2006-2015)	74

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	شكل توضيحي عام للنفقات محدداتها وضوابطها	17
2-1	يمثل التسلسل الهرمي في تبويب موازنة البرامج والأداء	31
3-1	مستويات الميزانية العامة وفق التنظيم الجديد	38
1-2	مدونة ميزانية التسيير	48
2-2	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2015	50
3-2	عدد السكان في وسط السنة في الجزائر 1990 - 2015	52
4-2	معدل النمو السنوي مقارن مع الإنفاق العام للاقتصاد الجزائري من سنة 2006-2016	65
5-2	مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي وحجم الإنفاق العام على القطاع من سنة 2006-2016	68
6-2	تطور حجم الإنفاق على قطاع التربية ومقارنته مع مؤشرات الجودة العالمية من سنة 2006-2016	75

قائمة الملاحق

رقم الملحق	موضوع الملحق
1	جدول (ب) توزيع الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2017 حسب كل دائرة وزارية
2	جدول (ج) توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2017 حسب القطاعات
3	تعليمة الوزير الأول رقم 13 المؤرخة في 2013/01/14 بعنوان ترشيد تسيير الموارد البشرية في قطاع المؤسسات والإدارات العمومية
4	تعليمة وزير المالية الحاملة للرقم 500 المؤرخة في 2013/04/23 بعنوان عقلنة الاعتمادات المالية والمناصب المالية
5	تعليمة وزير المالية المؤرخة بتاريخ 16 ديسمبر 2013 تحت رقم 1391 بخصوص ترشيد النفقات
6	تعليمة وزير المالية المؤرخة بتاريخ 24 مارس 2016 تحت رقم 542 بخصوص تسقيف النفقات لسنة 2016

المقدمة العامة

مع تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي عبر المدارس الفكرية من الحارسة إلى المتدخلة ثم المنتجة، زادت أهمية دراسة الإنفاق العام باعتباره الوسيلة التي تستخدمها الحكومة لتحقيق أهدافها في مختلف هذه المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، هذا التطور غير مفهوم إدارة المال العام من التقليدي الذي يعتمد على موازنة الإيراد مع الصرف الحكومي وفقا لقواعد الموازنة العامة كجودة النظم المحاسبية والشفافية والتحكم المالي، إلى مفهوم عصري يعتبر الموازنة العامة كأداة للتخطيط الاستراتيجي وأنها نظام متكامل يربط العمليات المالية مع السياسة الاقتصادية والأهداف العامة ويعكس أولويات ورؤى الأطراف والقطاعات المختلفة.

وفي ظل تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي وانخفاض الإيرادات خاصة للدول النفطية نتيجة انخفاض أسعار النفط وارتفاع النفقات المستمر بفعل عدة متغيرات محلية وعالمية تفاقمت ظاهرة العجز الموازني، فأصبح البحث عن حل لهذه المشكلة بالشكل الذي يكفل تجنب الآثار السلبية الناجمة عنه أو التخفيف منها مطلب لجميع الدول وضرورة التحكم العقلاني في تسيير المال العام بعقلانية ورشادة. والجزائر من بين الدول التي امتلكت وفرة في الموارد المالية حيث قامت بتسديد الديون الخارجية في بداية العقد الحالي وأطلقت البرامج التنموية في سياسة انفاقية توسعية كبرى للنهوض بالنمو الاقتصادي مشفوعة باعتماد الحكومة على ترشيد هذه النفقات العامة، فجاء في كلمة رئيس الجمهورية أمام مجلس الوزراء سنة 2008 ليوضح توجه السياسة المالية للدولة للفترة المقبلة «إن الوضعية الحالية تقتضي منا أيضا أن نكبح تبذير موارد البلاد المالية، ذلك أن الواردات ارتفعت بقدر خطير ولا بد من التصدي للإفراط بالسبل والإجراءات المطبقة في كافة البلدان. يجب ترشيد نفقات الميزانية من أجل وضع حد للتجاوزات والبرمجة العشوائية». كما أضاف رئيس الجمهورية «إن ترشيد النفقات العمومية ومحاربة التبذير لا يعنيان، في نظري، التقتير في نفقات التنمية المنتهجة عن صواب ولا على حساب الساكنة ولاسيما فئة العمال والفئات المحرومة».

إشكالية البحث:

ومن منطلق أهمية إدارة إنفاق المال العام في ظل الاقتصاد وتنامي الطلب وشح الموارد وضرورة الأخذ بمفهوم ترشيد الإنفاق العام لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة، ارتأينا إجراء دراسة تقيمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2006-2016 محاولين الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير ترشيد الإنفاق العام على الاقتصاد الجزائري؟

ومن خلال التساؤل الرئيسي تنبثق تساؤلات فرعية أهمها:

1- ما هو الإطار المفاهيمي لترشيد الإنفاق العام وما هي آليات تحقيقه؟

2- ما هي الإجراءات المتخذة من الحكومة الجزائرية لترشيد الإنفاق والحفاظ على الأموال العامة؟

3- ما مدى رشادة الإنفاق العام في الجزائر في ظل الميزانية العامة؟

4- هل حققت سياسة الإنفاق العام في الجزائر عبر برامجها التنموية أهدافها الاقتصادية؟

فرضيات البحث:

من خلال التساؤلات المطروحة نعتمد الفرضيات الرئيسية التالية:

- لضمان نجاح عملية ترشيد الإنفاق لا بد من توفر جملة من المتطلبات كالإرادة الجيدة وكفاءة الأجهزة والرقابة الفعالة وتوفر نظام المساءلة والمحاسبة.
- إن عدم ترشيد الإنفاق العام في الجزائر هو السبب في عدم كفائته وفعاليته.
- الموازنة العامة في الجزائر أصبحت لا تساير متطلبات ترشيد الإنفاق العام.
- من بين أسباب عدم تحقيق السياسة المالية في الجزائر خلال فترة الدراسة 2006-2016 للاستقرار الاقتصادي هو غياب رشادة الإنفاق العام.

مبررات اختيار الموضوع:

تستهدف هذه الدراسة تحقيق غايات متعددة منها:

- ✓ تسليط الضوء على مفهوم ترشيد الإنفاق العام.
- ✓ تشخيص الأداء الميداني للإنفاق العام، في المنظومة المالية الجزائرية ومدى رشادته.
- ✓ محاولة تقديم بدائل وأساليب حديثة في ترشيد الإنفاق العام.

أهمية البحث:

تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال جانبين هما:

الجانب الأكاديمي:

- ضبط المفاهيم المتعلقة بترشيد النفقات.
- الكشف عن مبادئ واليات ترشيد الإنفاق العام.
- التعرف على مدى مساهمة ترشيد الإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري.

الجانب الميداني:

- إبراز الدور الذي تلعبه رشادة الإنفاق العام على مستوى الاقتصاد الجزائري سواء من ناحية الاستقرار الاقتصادي أو الاجتماعي أو التوازن المالي.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في أثر سياسة ترشيد الانفاق العام على الاقتصاد الجزائري وإيضاح الأليات المتبعة في ذلك ومدى تحقيق هذه السياسة لأهدافها من عدمه، وكشف اللبس حول وضع الجزائر من الترشيد في الانفاق العام.

حدود البحث:

تتمثل حدود الدراسة في الجانب المكاني في حالة الجزائر بالتركيز على دراسة الإنفاق الحكومي ومدى تأثيره على بعض المتغيرات الاقتصادية، أما في الجانب الزماني فسنعتمد على الفترة الممتدة من سنة 2006 إلى غاية سنة 2016 باعتباره يوافق برامج النمو الكبرى التي اعتمدتها الجزائر لتحقيق الوثبة الاقتصادية واعتمدت فيها سياسة أنفقت خلالها مبالغ معتبرة جدا إلى غاية سنة 2016 .

منهج البحث:

- تعتمد الدراسة على المنهج التاريخي من خلال سرد تطور السياسة المالية ونظم الموازنة العامة والتحليلي الوصفي وذلك بتحديد المشكلة ووصفها والرصد النظري لأدبيات الموضوع ويظهر هذا المنهج بجلاء في الفصل الأول .

- كما تم اعتماد المنهج الوصفي: الذي يعنى بوصف وتفسير الأحداث والظواهر، للوصول إلى الأسباب الحقيقية والعوامل التي تتحكم فيها واستخلاص النتائج لتعميمها من خلال دراسة الظواهر كما في الواقع والتعبير عنها بشكل كمي أو كيفي بما يوضح حجم الظاهرة، ودرجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى أو يوصف الظاهرة وتوضيح خصائصها وسيستخدم بكثافة في كامل أجزاء البحث؛

- كما تم الاستعانة بالمنهج الإحصائي في تصميم الجداول والنماذج بالاعتماد على بيانات رقمية رسمية صادرة عن وزارة المالية، بنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات، صندوق النقد العربي وتقارير البنك الدولي في إعداد السلاسل الزمنية للفترة 2006-2016.

- المنهج التحليلي: المعتمد على الإحصائيات والبيانات للاقتصاديات محل الدراسة ومن ثم التقييم والتقويم لإبراز الجوانب الايجابية والسلبية للظاهرة المدروسة ويظهر هذا المنهج بوضوح في الفصل التطبيقي للمذكرة؛

صعوبات البحث:

تكمن صعوبات البحث في الحصول على المعلومات الخاصة ببنود الإنفاق القطاعي قيد الدراسة المنشودة، والتي تنقصها الدقة أحيانا وغياب التفصيل بحكم كثرة الوزارات والحسابات الخاصة والقطاعات وتعدد تقسيمات الإنفاق الحكومي فيما بينهم، الأمر الذي ضاعف الجهد في جمع المعلومات عن الموضوع ذلك أن الخوض في بحث كهذا ليس بالعملية السهلة نظرا لشموله على نفقات قطاعات متعددة تمثل معظم جوانب الاقتصاد الوطني.

محتويات البحث:

تمت معالجة الموضوع في فصلين سبقت بمقدمة عامة حيث يتناول الفصل الأول ترشيد سياسة الإنفاق العام مفاهيم وأسس تم تقسيمه إلى مبحثين تناول المبحث الأول المفاهيم المختلفة لمفهوم السياسة المالية أهدافها

وأدواتها وتطورها ثم في المبحث الثاني تطرقنا إلى مفهوم ترشيد الإنفاق العام ومتطلباته وأساليب نجاحه، وبعض التجارب العالمية لدول اعتمدت آليات في ترشيد سياستها الإنفاقية لتحقيق أهدافها التنموية.

أما الفصل الثاني فعنوناه برشادة سياسة الإنفاق الحكومي في الجزائر للفترة 2006-2016 وأثرها على الاقتصاد الجزائري وهو مقسم إلى ثلاثة مباحث، في المبحث الأول تطور حجم الإنفاق العام في الجزائر وأسباب تزايده والمبحث الثاني الآليات المتبعة في الجزائر لترشيد الإنفاق العام والمبحث الثالث سياسة الإنفاق العام خلال الفترة (2006-2016) ومدى تحقيقها لبعض الأهداف الاقتصادية.

الدراسات السابقة : وأهمها

دراسة الباحثة كوردودي صبرينة وهي بعنوان: ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، وسعت إلى دراسة موضوع ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج العجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي باعتبار أن العجز المالي الحكومي مسالة جوهرية أثارت اهتمام الباحثين في مختلف دول العالم نتيجة الانخفاض الحاد في الإيرادات وتزايد الإنفاق وخلصت إلى أن الموازنة ذات الأساس الصفري تتناس مع مفاهيم الفقه الإسلامي ومع مبادئ ترشيد الإنفاق العام.

دراسة الباحث بن عزة محمد بعنوان: ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف، والتي سعت إلى دراسة موضوع ترشيد الإنفاق العام مع ضرورة التقيد بالأهداف في كل عملية إنفاق للمال العام ومعالجته وخلصت إلى ضرورة الرقي بجانب النفقات العامة في إطار الرشادة المبنية على سلامة الأساليب والأدوات المستخدمة في تجسيد برامج الإنفاق العام بالاعتماد على أهم الطرق والأساليب والتجارب العالمية الحديثة في هذا الشأن.

الفصل الأول:

ترشيد الإنفاق العام مفاهيم وأسس

تمهيد:

لقد ازدادت أهمية دراسة السياسة المالية للدولة بأدواتها الإيراد العام أو الإنفاق العام نتيجة للتطور المماثل الحاصل في دور الدولة في المجتمع وتأثيرها في الحياة الاقتصادية، ففي ظل انخفاض الإيرادات خاصة للدول النفطية نتيجة انخفاض أسعار النفط والارتفاع المستمر للنفقات يبرز الدور الهام للسياسة المالية كأداة للضبط تستطيع بها الحكومات إيجاد التوازن المطلوب باستغلالها لأدواتها والتحكم فيهم من جهة، و الحفاظ على المال العام المنفق من التبذير والإسراف مع حسن إدارته من جهة أخرى ليتجلى مفهوم "ترشيد الإنفاق العمومي" كضرورة ملحة لتحقيق الأهداف المنشودة بالإمكانيات المتاحة، وفي هذا الفصل سنتناول المفاهيم المختلفة لمفهوم السياسة المالية أهدافها وأدواتها وتطورها ثم نتطرق إلى مفهوم ترشيد الإنفاق العام ومتطلباته وأساليب نجاحه، لنعرج في الأخير على بعض التجارب العالمية لدول اعتمدت آليات في ترشيد سياستها الإنفاقية لتحقيق أهدافها التنموية، وذلك من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول: مفاهيم حول السياسة المالية**
- **المبحث الثاني: مفهوم ترشيد الإنفاق العام، أساليبه ومقومات نجاحه**

المبحث الأول: مفاهيم حول السياسة المالية

وقبل المضي في البحث، كان ولابد أن نتعرض إلى مفاهيم حول السياسة المالية، كون الأخيرة تلعب الدور الكبير والفعال في ترشيد سياسة الإنفاق العام من خلال أدواتها، وعليه تم تقسيم المبحث إلى ثلاث مطالب، أولها عرفنا فيه السياسة المالية وأهدافها، ثم عرض لتطورها عبر الزمن، واخيرا أدواتها.

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية وأهدافها

الفرع الأول: تعريف السياسة المالية.

اشتق مصطلح السياسة المالية أساسا من الكلمة الفرنسية "Fisc" تعني حافظة النقود أو الخزانة[1] ولفظ السياسة في اللغة العربية قد يستخدم لتوضيح برنامج عمل في مجال معين كأن نقول السياسة الإسكانية أو السياسة الإنمائية أو غيرها، وفي ما يلي نضع جملة من التعاريف لمفهوم السياسة المالية على سبيل المثال وليس الحصر:

- السياسة المالية تعني دور الدولة في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة والأهمية النسبية لكل منها، وكيفية استخدام هذه الإيرادات في المجالات التي من شانها تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية[2].
- هي سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة الادخار الاستثمار وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية[3].
- هي السياسة التي بفضلها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها العامة والتي تنتظم في الموازنة العامة لإحداث آثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف أي تنمية واستقرار الاقتصاد الوطني ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة [4].

ومما سبق يمكن القول أن السياسة المالية هي خطة عمل تعتمدها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية بواسطة ايراداتها ونفقاتها العامة.

---

[1] طارق الحاج، **المالية العامة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص201.

[2] محمود حسين الوادي، **مبادئ المالية العامة**، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007، ص190.

[3] زكرياء احمد عزام، محمود حسين الوادي، **المالية العامة والنظام المالي في الإسلام**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص182.

[4] حمدي عبد العظيم، **السياسة المالية والنقدية**، مكتبة النهضة العربية، مصر، 1986، ص164-167

الفرع الثاني: أهداف السياسة المالية

تعمل الدولة من خلال نشاطها الاقتصادي على أن لا يتباين نشاطها مع نشاط الأفراد وينسجم معه ويحقق الأهداف المرجوة دون تعارض أو تنافس، عن طريق السياسة المالية التي تعمل على تحقيق التوازن في جوانب الاقتصاد القومي وبذلك تحقيق الأهداف التالية[1]:

أولا: الاستقرار المالي: ويقصد به استخدام موارد الدولة على أحسن وجه، فينبغي مثلاً أن يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يناسب حاجات الخزينة العامة من حيث المرونة والوفرة في الحصيلة، ويلائم في الوقت نفسه مصلحة المكلف من حيث العدالة في توزيع العبء الضريبي ومواعيد الجباية والاقتصاد في الجباية... إلخ، كما يجب أيضاً عدم استخدام القروض إلا لأغراض إنتاجية والابتعاد عن استخدام القروض العامة لتمويل أغراض استهلاكية غير منتجة.

ثانيا: الاستقرار الاقتصادي: أي الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل الذي يؤدي إلى التشغيل الكامل في الدولة، وهذا يعني أنه يتعين على الدولة (الحكومة) أن توازن بين نشاط القطاعين الخاص والعام للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن، فكلما كانت المشروعات الخاصة أقدر على الإنتاج من المشروعات العامة وجب على الحكومة أن تمتنع عن التدخل المباشر وأن يقتصر نشاطها على التوجيه بواسطة الإعانات والضرائب إذا دعت الحاجة إلى ذلك، وينبغي ألا تقل المنافع التي يحصل عليها المجتمع من الإنفاق الحكومي عن تلك التي يمكن الحصول عليها لو ظلت الموارد في أيدي الأفراد. ويتحقق التوازن بين القطاعين العام والخاص عندما يصل مجموع المنافع الناجمة عن المنشآت الخاصة والنفقات معاً إلى أقصى حد مستطاع، أي عندما يصل الدخل القومي إلى أقصى حد ممكن، أي يتحقق هذا الاستقرار عندما يتبين أن المنافع الحدية الناتجة من النشاط الاقتصادي للحكومة يتعادل مع المنافع الحدية التي تقتطعها الحكومة بتحصيل إيراداتها من الأفراد، فالاستقرار هنا يعني استغلال موارد المجتمع على أفضل وجه للوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل.

ثالثا: الاستقرار الاجتماعي: أي أن يصل المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد في حدود الإمكانات المتاحة في المجتمع وما تقتضيه عملية تحقيق العدالة الاجتماعية، وبالتالي يجب على السياسة المالية ألا تسعى إلى زيادة حجم الإنتاج الكلي للمجتمع على حساب تحقيق العدالة الاجتماعية، أي أن تعمل على تحقيق التوازن في توزيع المنتجات على الأفراد عن طريق هذه السياسة وإعادة توزيع الدخل بين الأفراد توزيعاً أقرب إلى العدالة، أي أن تعمل على توزيعها لمصلحة الفقراء وليس لمصلحة الأغنياء.

[1] موقع الموسوعة العربية https://www.arab-ency.com/_/details.law.php?full=1&nid=164926 زيارة بتاريخ 2017/02/27 على الساعة 15:47

رابعا: الاستقرار العام: أي تحقيق التوازن بين مجموع الإنفاق القومي (نفقات الأفراد للاستهلاك والاستثمار)، إضافة إلى النفقات العامة (الحكومة) وبين مجموع الناتج القومي بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة.

يجب أن يلاحظ أنه قد يقوم هنالك تعارض بين تلك الأهداف، وربما لا يمكن تجنب ذلك، فالهدف الأول للسياسة المالية هو عدم قيام هذا التعارض بين أهدافها، وإن حدث هذا التعارض فمن المفروض أن تهدف السياسة المالية إلى تحقيق الاستقرار العام أولاً، ومن ثم تسعى إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ثم الاستقرار الاجتماعي شرط ألا يخل ذلك بالوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل، وأخيراً تعمل على تحقيق الاستقرار المالي على المدى القصير ولكنه يجب ألا يكون تحقيق الأهداف السابقة على حساب تحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل.

المطلب الثاني: تطور السياسة المالية في ظل الفكر الاقتصادي

وقد تم معالجة المطلب في ثلاثة فروع، وذلك لإبراز أثر وأهمية السياسة المالية في معالجة الأزمات المالية عبر العصور الاقتصادية القديمة، مرورا بالفكر الكلاسيكي، ووصولا إلى الفكر الكيتري.

الفرع الأول: السياسة المالية في المجتمعات القديمة.

إن البحث في التطور الفكري للسياسة المالية للدول يعود بنا إلى حضارات قديمة كانت محطات في تطور الفكر الاقتصادي، فنجد من خلالها أن التركيز الأساسي كان ينصب على ملاحظة الظواهر الاقتصادية وتكرارها دون تفسيرها، كظاهرة العرض والطلب في الأسواق وغيرها، نستعرضها في ما يلي وفقا للتسلسل التاريخي:

أولا: السياسة المالية في العصر الفرعوني: عرفت الحضارة الفرعونية أول سياسة مالية واقتصادية موجهة من التاريخ الإنساني أسست على الدراسات الإحصائية والميدانية للسكان والأرض والإنتاج لتامين حد الكفاف للفرد وتطبيق مبدأ الاستهلاك بقدر الحاجة فضلا عن إنشاء جهاز إداري فعال يتمتع بصلاحيات واسعة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي للدولة، فتم فرض الضرائب المباشرة على دخل الثروة العقارية والمنقولة وفرضت الرسوم الجمركية على المحاصيل المستورة من الخارج للنهوض بالاقتصاد العام للدولة[1].

ثانيا:السياسة المالية في العصر اليوناني: في عهد الإغريق أشارت كتابات " أفلاطون" إلى مجموعة من المبادئ الاقتصادية والمالية في تقسيم العمل في مدينته الفاضلة لزيادة الإنتاج ومحاربة الملكية الخاصة مع ضرورة تدخل الدولة مباشرة في مراقبة الأسعار ومنع الاحتكار وتحقيق عدالة التوزيع بالإضافة إلى تحديد مجالات الإنفاق

[1] سعيد سعد مرطان، **مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام**، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، 1996، ص18.

العام، كالتعليم، والأمن، الحروب والإنفاق التمويلي الإعانات والتي أقرها كأحد بنود الإنفاق العام ليأتي تلميذه "أرسطو" ليعارض الأفكار الاشتراكية في جمهورية أفلاطون وينادي بالملكية الخاصة وأنها الضمان لتحقيق عدالة توزيع الدخل ويضع بعض التعليقات العرضية حول العملية وأنها تتم بين الأفراد بدافع الحب والصداقة وبدون تدخل من جانب الدولة ولم يتعرض كل من أفلاطون وأرسطو لموضوع الضرائب أو الرسوم[1].

ثالثا: السياسة المالية في العصر الروماني: في هذا العهد تطور الفكر المالي بحيث ارتبط بسيادة النزعة الفردية في هيكل الاقتصاد وهي بذرة الأساسية للفكر الرأسمالي فقد عرف خلاله مجموعة من الأسس جاءت كما يلي:

-كفاءة النظام الإداري والمالي بإحصاء السكان كل 5 سنوات وتقدير المقاطعات تمهيدا لفرض الضرائب عليها، وسادت فيه لامركزية الضريبة على أفراد الطبقات العليا.

- تقسيم الضرائب المباشرة إلى أنواع: ضرائب عقارية وضرائب على الرؤوس، ضرائب على التركات وأخرى على البيوع.

- تحصيل الضرائب بواسطة السلطة المركزية لتغطية المرافق العام وعلى رأسها الدفاع والأمن.

- سياسة دعم المواد الغذائية وتحديد الملكية الزراعية، حيث صدر في سنة 133 ق م قانون روماني بإعادة توزيع الأراضي الزراعية ووضع حد أقصى للملكية الزراعية بـــ 500 فدان روماني للفرد والزائد تتولى الدولة توزيعه على الآخرين[2].

رابعا: السياسة المالية في العصور الوسطى: في هذه الفترة تميزت أوروبا بالركود الفكري والاقتصادي وانتشار النظام الإقطاعي وتقلص دور السلطة العامة وابتعدت الدولة عن القيام بمهامها في إشباع حاجات المجتمع وغيرها من الوظائف أصبح كل إقطاعي يعتبر إقطاعيته وحدة اجتماعية واقتصادية مستقلة ومالية الدولة تختلط مع المالية الخاصة بالأمراء والملوك، ومع ازدياد الأعباء العامة وزيادة النفقات الملكية وعدم كفاية الموارد يلجا الملك إلى طلب الإعانات من الأمراء طواعية لإنفاقها في النفع العام واستثناء في الحروب للدفاع عن المملكة[3].

خامسا: السياسة المالية للتجاريين: في منتصف القرن الخامس عشر تم تعظيم دور الدولة في إدارة الشؤون التجارية والاقتصادية وسميت بفترة التجاريين حيث اتجهت أنظار المفكرين إلى دور الضرائب في النشاط الاقتصادي وأنها مصدر غير أساسي لتمويل نشاط الدولة بل يجب أن تعتمد في التمويل على زيادة قدرتها على

[1] حمدي عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص164-167

[2] هشام مصطفى الجمل، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية "بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر"**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2007، ص 46.

[3] هشام مصطفى الجمل، مرجع سبق ذكره، ص 49 بتصرف.

التصدير وتحقيق فوائض في موازين المدفوعات وتشجيع عمليات التجارة إلى البلاد البعيدة لأنها تحقق أرباحا أكثر مقارنة بالبلاد القريبة وبرز تدخل الدولة أكثر في تحديد الأجور والأسعار وإنشاء الصناعات والأساطيل الضخمة لنقل المنتجات إلى الأسواق الخارجية، وفي المقابل أشار (PETTY.W) ويليام بيتي أن فرض الضرائب لا يؤدي إلى تدهور النشاط الاقتصادي، بل على العكس يمكن أن يؤدي إلى ازدهاره، وذلك إذا كانت تنفق في الخدمات العامة التي يستفيد منها المجتمع، وأوضح ضرورة عدم الإفراط في فرض الضرائب لأنَّ ذلك سيؤدي إلى سحب أموال من دائرة النشاط الاقتصادي، كما نادى ويليام بيتي بعدم الإسراف في الإنفاق العام وترشيده وقصر دور الدولة على تقديم الخدمات الرئيسية (الإدارة، العدل، الدفاع) مع إمكانية تخصيص جزء من الإنفاق كدعم للمتعطلين، وتعد هذه أول محاولة مبكرة في الفكر الغربي لوضع نظرية في السياسة المالية للدولة[1].

سادسا: السياسة المالية للطبيعيين: ويطلق عليهم بأصحاب المذهب الحر وكانت تنادي بضرورة ترك النظام الاقتصادي حرًا حتى يمكن للقوانين الطبيعية أن تحركه حركة منتظمة وتوجهه نحو التوازن الطبيعي، حيث أكد فرانسوا كيناي (1694-1774) باعتباره من أهم أقطاب تلك المدرسة على وجوب تخلي الدولة عن تدخلها في النشاط الاقتصادي، وضرورة قصور الضرائب على الناتج الصافي لملكية الأراضي وليس على أجور الأفراد ولا على المنتج، وقد قسم العمل إلى جزأين: عمل منتج وعمل عقيم يمارس من طرف مالكي السندات، كما أكد على ضرورة إعادة ضخ ما يتم جمعه من ضرائب في حركة النشاط الاقتصادي مرة أخرى، وذلك حتى لا يؤثر هذا الاقتطاع سلبًا على دورة النشاط الاقتصادي.[2]

الفرع الثاني: السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي

تعتبر المدرسة الكلاسيكية امتداد لمناقشات من سبقهم، فقد تأثر المفكر الأسكتلندي آدم سميث في الكثير من أرائه بأفكار منظري المدرسة الطبيعية على الرغم من أن الكثير يعتبرونه منشئ علم الاقتصاد[3] وأب المدرسة الكلاسيكية التي تقوم على فلسفة الحرية الاقتصادية والحد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ويجب أن يقتصر دورها على الدفاع والحفاظ على الأمن والعدالة بالدرجة الأولى، فهي كما شبهها آدم سميث رجل الحراسة الليلي[4]، فظهر مفهوم الدولة الحارسة وأسهم في تطويرها كل من مالتس وجان باتيست ساي وديفيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل، وتقوم النظرية على أن النظام الاقتصادي الحر يخلو من العوامل الذاتية ما

[1] حمدي عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص173.
[2] هشام مصطفى الجمل، مرجع سبق ذكره، ص 52 بتصرف.
[3] نفس المرجع السابق، ص 53.
[4] طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص116.

يضمن له دائما ذلك المستوى من الدخل الوطني الذي يتم عنده استغلال كل طاقته الإنتاجية وتفسير عبارة قانون ساي تؤكد العلاقة السببية المباشرة بين الإنتاج والإنفاق، فأي زيادة في الإنتاج (العرض) سوف تخلق زيادة معادلة لها في الدخل النقدي (الطلب) فظهر مفهوم العرض يخلق الطلب، وتقوم هذه المدرسة على عدة أسس منها:

-أن الفرد هو الوحدة الرئيسية للنشاط الاقتصادي ومصالحه الشخصية تكون مجموع مصالح الشخصية المشتركة بين الأفراد وتحقق مصلحة المجتمع فالدافع الفردي هو أساس السياسة المالية، فإن آلية السوق تتميز بتلقائية التوازن عن طريق ما سمي بـــ"اليد الخفية" دون الحاجة لتدخل الدولة لتصحيح الاختلال في النشاط الاقتصادي، إذ ينطلق من مبدأ "الإيديولوجية الفردية" كأساس لقيام النشاط الاقتصادي[1].

الفرع الثالث: السياسة المالية في الفكر الكيتزي

مع حدوث الكساد الكبير فى أوائل الثلاثينات من القرن العشرين تعرضت الاقتصاديات العالمية لموجة من البطالة والتضخم الحاد، نتج عنها ظروف جديدة أثبتت أن تلقائية التوازن ليس بالأمر الواقع مما أدى إلى إعادة النظر فى مبادئ النظرية الكلاسيكية من حياد الدولة وضرورة تدخلها لإنقاذ الاقتصاد العالمي، لتظهر الثورة الكيتزية نسبة للاقتصادي جون مينارد كيتز، حيث نقد النظرية الكلاسيكية وبين أن للسياسة المالية للدولة دور كبير في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث يرى كيتز أن الإنفاق الحكومي يدفع عجلة الاقتصاد ليشكل استثمار يقوم بتنشيط الاقتصاد على المدى القصير، وأن الطلب يخلق العرض وليس العكس، فهو يعتبر أن الإنفاق العام يتحول إلى استهلاك خاص من طرف الأفراد والعائلات، كون الاستهلاك دالة في الدخل الجاري بافتراض ثبات الأسعار، وإمكانية توسع الطاقة الإنتاجية وسماه الطلب الكلي الفعال وعرفه بأنه تقاطع دالة الطلب الكلي مع دالة العرض الكلي[2].

ومن خلال أفكار كيتز أخذت السياسة المالية بعدا وظيفيا وأصبحت تبين مجهودات الحكومة لتحقيق الاستقرار وتشجيع النشاط الاقتصادي ومسؤولة عن تحقيق التوازن عند مستوى التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية عن طريق التأثير على الطلب في الاقتصاد، ففي الحالة الأولى الكساد على الدولة تبني سياسة نقدية بخفض سعر الفائدة وزيادة خلق النقود، مع سياسة مالية بخفض الضرائب وزيادة الإنفاق العام أي تبني سياسة توسعية لتخفيض تكاليف الإنتاج والتحفيز على الاستثمار لزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية وسماه كيتز الطلب الفعال وحتى لو أدت هذه الإجراءات إلى عجز في الموازنة العامة للدولة[3].

[1] حمدي عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص202.

[2] نفس المرجع السابق، ص212

[3] سعد أولاد العيد، **ترشيد سياسة الإنفاق العام دراسة لظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2013، ص20

أما في فترات التضخم، حيث يزيد الطلب والزيادة تفوق قدرة الاقتصاد الوطني على إنتاج السلع والخدمات عند مستوى التشغيل الكامل وبالتالي يتعرض الاقتصاد الوطني لموجات عالية من ارتفاع الأسعار، وعليه فان السياسة المالية تعمل في هذه الحالة على خفض وتقييد الطلب عن طريق خفض الإنفاق العام وزيادة الضرائب مع تكوين فائض في الميزانية لامتصاص القوة الشرائية الزائدة وحجزها عن التداول وهكذا يمكن ضبط وقف التضخم أو على الأقل التقليل من حدته إلى الحد الذي لا يشكل خطرا وبالتالي أصبحت السياسة المالية تستخدم لمواجهة التقلبات الدورية غير المرغوبة في النشاط الاقتصادي.[1]

نبين في الجدول التالي التغيرات على مستوى عناصر الإنفاق الكلي من استهلاك، ضرائب تحويلات حكومية، وتأثيرها على الدخل حسب النظرية الكيترية.

الجدول رقم (1-1): تأثير المتغيرات الخارجية على الدخل حسب النظرية الكيترية

المتغيرات الخارجية	مقدار التغير	أثر المضاعف
1-الإنفاق الاستهلاكي	زيادة في الاستهلاك المستقل	بمعنى إذا تغير بوحدة واحدة **يتغير الدخل بمقدار مضاعف** الإنفاق
2-الإنفاق الاستثماري	زيادة حجم الاستثمار	معناه بتغير الإنفاق الاستثماري بوحدة واحدة يحدث تغير في الدخل بمقدار مضاعف الاستثمار.
	زيادات متتالية في الإنفاق الاستثماري.	معناه بعد الفترة يتغير الدخل **بالزيادة** بمقدار معين
3-الإنفاق الحكومي	تغير في حجم الإنفاق الحكومي	إثر تغير الإنفاق الحكومي بوحدة واحدة يستجيب الدخل بالتغير **إيجابا**
4-الضرائب	تغير حجم الضرائب	إذا زادت الضرائب بمقدار وحدة واحدة **ينخفض الدخل** بالسلب بمقدار وحدة من مضاعف الضرائب والعكس صحيح ـــ
5-التحويلات	تغير حجم التحويلات	إذا تغيرت التحويلات وحدة واحدة **يتغير الدخل بمقدار مضاعف** التحويلات.
6-الميزانية المتعادلة	في حالة زيادة الإنفاق الحكومي والضرائب بنفس المقدار	يتغير الدخل بالزيادة بمقدار محدد فقط.

المصدر: من إعداد الطلبة بناء:

- على عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ط 5، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 108-123

فنتيجة لهذه النظرية التي أثبتت نجاحها في تلك الفترة خاصة للدول المتقدمة، حيث تغير دور الدولة النمطي في الفكر الاقتصادي من الحارسة إلى المتدخلة.

أولا: السياسة المالية المحضرة :

وترتكز هذه السياسة على توسع الدولة في سلطاتها المركزية والمحلية في النفقات العامة مع عدم تخفيض النفقات الخاصة وذلك عن طريق تنفيذ برامج تقتضي إنفاق مبالغ كبيرة وعلى نطاق واسع ومن شان هذه النفقات أن تعطي دفعا للاقتصاد ليتمكن من النهوض والسير بمفرده اعتمادا على قوته الذاتية وسميت بسياسة

[1] جاب الله مصطفى، **العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة الجزائر، 2015، ص75

سقي المضخة نسبة إلى مضخة الماء الجافة التي يلزم أن يوضع فيها شي قليل من الماء في البداية حتى تستطيع أن تعمل وتخرج الماء من باطن الأرض. والفكرة الأساسية في أن برامج الإنفاق العام يمكن أن تبعد الاقتصاد عن مركز الكساد وتشجع عن الانتعاش والنهوض والمطلب الرئيسي لهذه السياسة أن تكون الأموال المستخدمة تستمد من مصادر غير نشيطة ولا تمثل خصما من القوة الشرائية النشيطة مثل تمويلها عن طريق القروض، ويلاحظ أن هذه السياسة هي علاج مؤقت ولا تشكل سياسة طويلة الأجل[1].

ثانيا: السياسة المالية التعويضية وتتمثل في انه عند إعداد الإنفاق الحكومي والسياسات الضريبية ينبغي الاهتمام بالموقف الاقتصادي وفق المتغيرات سواء حالة الانكماش أو التضخم فتقوم بالتوسع في النفقات العامة وضغط الضرائب في الحالة الأولى وفي حالة التضخم العكس تخفض النفقات وترفع الضرائب وهي سياسة مالية دورية تتطلب عمل مالي مستمر وتستند على دعامتين أساسيتين هما التأثير على حجم الاستهلاك بوسائلها المالية بتخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق، أو بالتأثير على الاستثمار بالاستثمارات العامة للدولة وتقديم التمويل والإعانات للاستثمارات الخاصة.[2]

من خلال ما سبق نجد أن السياسة المالية التعويضية هي عملية مرنة تتطلب العمل المستمر الدوري لمتابعة التغيرات التي تطرأ على الاقتصاد سواء في مرحلتي الانكماش أو التضخم.

المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية

وقد تم معالجة المطلب في ثلاثة فروع نبين من خلالها أدوات السياسة المالية المتمثلة في الإيرادات العامة، والإنفاق العام، ثم الجامع بينهما والمتمثل في الموازنة العامة للدولة

الفرع الأول: الإيرادات العامة

إن التطور الذي عرفته الدولة في مختلف الميادين وخاصة الميدان الاقتصادي والاجتماعي ترتب عنه تزايد النفقات العامة واتساع مجالها، وزاد تأثيرها على الإنتاج والدخل والوطني، مما أدى إلى زيادة الإيرادات العامة للازمة لتغطيتها، لذلك في العصر الحديث زادت أهمية الإيرادات العامة وأصبح دورها ليس تغطية النفقات العامة فقط، بل وسيلة في يد الدولة تستعملها في توجيه الاقتصاد.

أولا: مفهوم الإيرادات العامة:

الإيرادات العامة هي "مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي"[3].

---

[1] هشام مصطفى الجمل، مرجع سبق ذكره، ص58

[2] دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006، ص 62.

[3] محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، ط2 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص139

تتعدد الاعتبارات في تقسيم الإيرادات فمنها من يقسمها على حسب: المصدر (أصلي كدخل الدومين – مشتق كدخل مقتطع من الأفراد)، سلطة الدولة في الحصول عليها (سيادية بالإجبار كالغرامات والرسوم- اقتصادية بصفتها شخصية معنية تمتلك ثروة منتجة) أو تقسم الإيرادات العامة إلى إيرادات عامة عادية وإيرادات عامة غير عادية وهي التقسيم الذي نفردها بشي من الشرح.

ثانيا: تصنيفها

1. **الإيرادات العامة العادية:** وهي مجموعة الإيرادات التي تتصف بالدورية والانتظام كالضرائب الرسوم، وإيرادات ممتلكات الدولة وهي:

1.1. **الضرائب:** تحتل الضرائب مقارنة مع بقية الموارد الأخرى للدولة مكانة كبيرة كونها تعتبر المورد الرئيسي لموارد الدولة الحديثة، ولقد عرفت الضريبة "على أنها اقتطاع نقدي جبري نهائي من الدولة بلا مقابل وفقا لمقدرة الممول على الدفع لتغطية النفقات العامة وتحقيق أهداف المجتمع"[1].

أو أنها اقتطاع نقدي ذو سلطة نهائية دون مقابل، منجز لفائدة الجماعات الإقليمية (الدولة وجماعاتها المحلية) أو لصالح الهيئات العمومية الإقليمية.[2]

أما النظام الضريبي فيمكن تعريفه بأنه مجموعة من الضرائب والفرائض التي يلتزم رعايا دولة معينة في زمن محدد بأدائها للسلطة العامة على اختلاف مستوياتها من مركزية أو محلية، وتختلف ملامحه (النظام الضريبي) بين المجتمع الرأسمالي والمجتمع الاشتراكي، كما تختلف صورته في المجتمع المتقدم عن صورته في المجتمع المتخلف[3]، أما السياسة الضريبية فهي تعبر عن مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العامة من جهة والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية[4].

2.1. الرسوم: والرسم هو "مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة، أو إحدى مؤسساتها العمومية، مقابل منفعة خاصة يحصل عليها الفرد إلى جانب منفعة عامة تعود على المجتمع ككل"[5].

3.1. الدومين (الإيرادات من ممتلكات الدولة): ويقصد بالدومين كل ما تمتلكه الدولة سواء كانت ملكية عامة أو خاصة، وسواء كانت أموالا عقارية أو منقولة، ويمكن تقسيم الدومين إلى الدومين العام والدومين الخاص[6]:

---

[1] هشام مصطفى الجمل، مرجع سبق ذكره، ص171

[2] RaymondMUZELLEC: **Finances Publiques**, 8éme édition, édition Dalloz, Paris, 1993, p 423

3 يونس أحمد البطريق: "**مبادئ المالية العامة**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص.19

[4] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 139.

[5] محمد عباس محرزي، المرجع السابق، ص323 .

[6] سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص91

أ) **الدومين العام** :ويقصد به الأموال التي تمتلكها الدولة وتكون معدة للاستعمال العام، وتحقق نفعا عاما، ومن ثم تخضع لأحكام القانون العام، حيث لا يمكن التصرف فيه أو بيعه، ولا يكون محلا للتملك من طرف الأفراد كالطرق والموانئ والمطارات...إلخ.

ب) **الدومين الخاص** :ويقصد به الأموال التي تمتلكها الدولة ملكية خاصة ومعدة للاستعمال الخاص، وتحقق نفعا خاصا للفئة التي تستخدمها، ومن ثم فهي تخضع لأحكام القانون الخاص، كالأراضي الزراعية المملوكة للدولة وغيرها.

2. **الإيرادات العامة غير العادية (القروض العامة والإصدار النقدي الجديد)**: عندما لا تكفي الإيرادات العادية لتغطية النفقات العامة، تلجا الدولة إلى الاقتراض من اجل تغطية نفقاتها المتزايدة ومن هنا أصبحت القروض أداة فعالة تستعين بها الدولة لتمويلها أما الوسيلة الأخرى الاستثنائية والغير عادية التي تلجأ إليها عندما لا تكفي مواردها العادية هي الإصدار النقدي الجديد وهذه الأداة تستعمل إلا عندما تكون مضطرة لما فيها من انعكاسات سلبية على الاقتصاد.[1]

الفرع الثاني: الإنفاق العام

لعل من الضروري الإشارة إلى أن الإنفاق العام يعكس دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وتزداد أهمية دراسة النفقات العامة مع تطور الدولة وتوسع سلطتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية لكونها الأداة التي تستخدمها من أجل تحقيق أهدافها، لكن المجال لا يسمح بإلقاء الضوء تفصيليا على كل الجوانب الخاصة بالإنفاق الحكومي إلا أنه يمكن تناول النقاط التالية:

أولا: مفهوم الإنفاق الحكومي:

يمكن تعريف الإنفاق العام على أنه "مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها في شكل كمية معينة من المال خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة[2].

وتعرف النفقة العامة على أنها مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو إحدى تنظيماتها، بقصد إشباع الحاجات العامة[3].

مع ملاحظة أن الحاجات العامة تختلف من دولة إلى أخرى، وترتبط بأهداف السياسة المالية لتلك الدولة، والمرتبطة بدورها بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع[4].

---

[1] لحسن دردوري، **سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص82.

2 عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المالية العامة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص173.

3 جمال لعمارة، «مفهوم النفقة العامة في الفكر المالي الإسلامي"دراسة مقارنة"، **مجلة البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية**، العدد 03، دار الخلدونية، الجزائر، 1998، ص02.

4 موسى رحماني، نحو ميزة نسبية للاقتصاد الجزائري عن طريق تفعيل أدوات السياسة المالية، **المؤتمر الدولي العلمي حول «السياسة الاقتصادية واقع وآفاق»**، جامعة تلمسان، 30 نوفمبر 2004، ص29.

فالنفقة العامة يمكن اعتبارها أنها ذات ثلاثة أركان[1]:

- مبلغ نقدي؛
- يقوم بإنفاقه شخص عام؛
- الغرض منه هو تحقيق نفع عام؛

وبالتالي فإن الإنفاق العام يعبر عن حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية، وهو أحد أوجه السياسة الاقتصادية، التي تعتمد في التأثير المباشر على الواقع الاقتصادي والاجتماعي، ويعبر الإنفاق العام عن أحد المعايير المستخدمة لقياس حجم دور الحكومة في النشاط الاقتصادي، وتشمل النفقات العامة جميع مدفوعات الحكومة غير واجبة السداد التي تقوم بها سواء كانت بمقابل أو بدون مقابل، وسواء كانت لأغراض جارية أو رأسمالية[2].

ثانيا: التصنيفات المختلفة للإنفاق الحكومي:

يمكن تقسيم النفقات العامة إلى عدة تقسيمات وذلك حسب مجموعة من المعايير، ويمكن جمعها في معيارين أساسيين: معيار علمي (نظري) ومعيار وضعي (عملي).

1. **المعيار العلمي في تصنيف الإنفاق الحكومي:** ويقصد بها التقسيمات النظرية التي تناولها علماء المالية العامة، والتي تعتمد على التكرار أو الدورية وحسب أهدافها أو حسب آثارها الاقتصادية أو من حيث مقابلتها[3]:

1.1. التقسيم من حيث مقابلتها :تقسم إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية

أ) –النفقات الحقيقية: ونعني بالنفقات الحقيقية التي تتم بمقابل، أي تلك المبالغ المالية التي تصرفها الدولة مقابل الحصول على سلع وخدمات، كالأجور وأسعار السلع والخدمات إلى جانبي النفقات الاستثمارية، كما تؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني وبالتالي ارتفاع الدخل الوطني.

ب) –النفقات التحويلية: أما النفقات التحويلية فهي التي تتم دون مقابل كالإعانات الاقتصادية، نفقات المساعدة والتضامن...، فهدفها ضمان عدالة نسبية في توزيع المداخيل على مختلف فئات المجتمع، والأفراد هم الذين يقومون بالاستهلاك المباشر لهذه الموارد.

2.1. التقسيم حسب انتظامها ودوريتها :تقسم إلى نفقات عادية ونفقات غير عادية[4]

---

1 محمد عباس محرزي، المرجع السابق، ص65.

2 عبد المجيد قدي، المرجع السابق، ص179.

3 عادل فليح العلي، **المالية العامة والتشريع المالي والضريبي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص55.

4 سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص46.

أ) –**النفقات العامة العادية** :هي التي تظهر بصفة دورية محددة أي تلك النفقات التي تتكرر في موازنة الدولة، أي خلال كل سنة مالية، وتستخدم لإشباع حاجة دائمة.

ب) –**النفقات العامة غير العادية** :فهي ذات طبيعة استثنائية، ولكن تدعو الحاجة إليها بمعنى أنها تنشأ لمواجهة حالة طارئة كالكوارث الطبيعية والحروب وعليه فهي لا تتكرر سنويا.

3.1. تقسيم النفقات حسب وظيفتها أو أهدافها: تقسم إلى نفقات إدارية واجتماعية واقتصادية ويقصد بها تقسيم النفقات العامة تبعا للوظائف التي تؤديها الدولة، حسب فلسفتها من ناحية، وظروفها التاريخية والإدارية من ناحية أخرى، ويميز الاقتصاديون بين ثلاث وظائف أسياسية للدولة وهي:[1]

أ) –**النفقات الإدارية**: ويقصد بها النفقات المرتبطة بسير المصالح العامة والضرورية لأداء الدولة لوظائفها، وتضم نفقات الدفاع والأمن، الأجور...

ب) –**النفقات الاجتماعية** :وهي النفقات التي تتعلق بالأهداف والأغراض الاجتماعية للدولة والمتمثلة في الحاجات العامة التي تشبع الجانب الاجتماعي للمواطنين، وتشمل نفقات التعليم والصحة والنقل والسكن.

ج) –**النفقات الاقتصادية** :هي تلك النفقات التي تقوم بصرفها الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية بصورة أساسية، يسمى هذا النوع بالنفقات الاستثمارية، حيث تعمل الدولة على زيادة الإنتاج الوطني وتراكم رؤوس الأموال.

2. المعيار الوضعي (العملي) في تصنيف الإنفاق الحكومي: ويقصد بالتقسيم الوضعي للنفقات العامة مختلف الممارسات والتطبيقات العملية التي تعتمد وتلجأ إليها مختلف الدول بشأن تنظيم نفقاتها العامة، يقسم المشرع الجزائري النفقات العامة للدولة إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز (الاستثمار)[2]:

1.2. نفقات التسيير: ويقصد بها تلك النفقات الضرورية لسير مصالح أجهزة الدولة الإدارية، والمتكونة من أجور الموظفين، مصاريف الصيانة، ومعدات المكاتب...إلخ، وهذه النفقات لا تكون أي قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، أي أنها لا تقوم بعملية إنتاج أي سلعة حقيقية، فهذا النوع موجه لتسيير هياكل الدولة حيث توزع حسب الدوائر الوزارية في الميزانية العامة، وتقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب[3]:

- ✓ أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات؛
- ✓ تخصيصات السلطات العمومية؛

---

1 محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص83.

2 وزارة المالية الجزائرية، المادة 23 من القانون رقم 17/84 المؤرخ في 07 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية ج.ج د.ش، العدد 28، المؤرخة في 10 جويلية 1984.

3 المادة 24 من نفس القانون السابق.

- ✓ النفقات الخاصة بوسائل المصالح؛
- ✓ التدخلات العمومية؛

2.2. نفقات التجهيز (الاستثمار) :ويتم توزيع هذه النفقات وفق الخطة الإنمائية السنوية للدولة، وتوزع هذه النفقات على مختلف القطاعات، وتتفرع إلى ثلاثة أبواب:[1]

- ✓ الاستثمارات المنفذة من طرف الدولة؛
- ✓ إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة للقطاع العام والخاص؛
- ✓ النفقات الأخرى برأس المال؛

ثالثا: ظاهرة نمو الإنفاق العام وأسبابها:

1. **ظاهرة نمو الإنفاق العام:** تبين الدراسات الاقتصادية أن الإنفاق العام يعرف تزايدا ملحوظا وفي جميع الدول، مهما اختلفت نظمها الاقتصادية ودرجة تقدمها، وقد قام الألماني "أدولف واغنر" بدراسة تطور الإنفاق العام في الدول الأوربية خلال القرن التاسع عشر، وفي مقالته عام 1893 انتهى إلى وجود اتجاه عام نحو زيادة النشاط المالي للدولة مع التطور الاقتصادي الذي يحدث بها[2].

وقد صاغ هذا الاستنتاج في صورة قانون اقتصادي يعرف باسم "قانون واغنر" والذي يشير إلى[3] "أنه كلما حققت الدولة معدلا معينا من النمو الاقتصادي فإن ذلك سيؤدي بالدولة إلى توسيع نشاطها، ومن ثم زيادة الإنفاق العام بنسبة أكبر من نسبة زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي".

2. **أسباب نمو الإنفاق العام:** تعود زيادة نمو الإنفاق العام إلى جملة من الأسباب نلخصها في قسمين:

1.2. **الأسباب الظاهرية لتزايد الإنفاق العام:** هناك مجموعة من الأسباب تؤدي إلى زيادة الإنفاق العام ظاهريا دون زيادة أنواع الخدمات التي تقدمها الدولة منها[4]:

أ –انخفاض قيمة النقود: الذي يرجع إلى ارتفاع الأسعار، ويؤدي ذلك إلى زيادة حجم النفقات الاسمية دون أن يقابل ذلك زيادة فعلية في الخدمات التي تقدم للأفراد.

ب–اختلاف طرق المحاسبة القومية: أي طريقة القيد في الحسابات بسبب التغيرات المستمرة التي يكون لها انعكاسات على الحجم الاسمي للنفقات، مثلا قد كانت الموازنة سابقا تعد على أساس قاعدة الصوافي

[1] المادة 35 من نفس القانون السابق.

[2] الفارس عبد الرزاق، **الحكومة والفقراء والإنفاق العام**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1997، ص 31.

[3] عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص55.

[4] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 186.

(حيث لا يظهر في الميزانية العامة للدولة إلا فائض الإيرادات على النفقات)، أما اليوم فتعد الميزانيات على أساس مبدأ الشمول، فكل النفقات العمومية التي تقوم الدولة بصرفها تظهر في الميزانية العمومية.

ج –التزايد السكاني: يترتب على تزايد النمو السكاني تزايدا في الإنفاق العام، مثلا في مجال الخدمات العامة كالتعليم والصحة والأمن، لكن هذه الزيادة تعتبر ظاهرية عندما لا يتزايد النصيب المخصص للفرد الواحد.

د–التوسع الإقليمي: مع زيادة السكان وتوسع المدن يؤدي بالضرورة إلى زيادة الإنفاق العام، لكن تبقى هذه الزيادة ظاهرية إذا لم يرتفع نصيب الفرد من الإنفاق.

2.2. **الأسباب الحقيقية لتزايد الإنفاق العام:** العديد من الأسباب التي تؤدي إلى تزايد الإنفاق من أهمها[1]:

أ – الأسباب السياسية: نتيجة التحولات الديمقراطية، وضرورة إقامة خدمات كسبا لرضا مختلف الطبقات، إضافة إلى زيادة التزام الدولة تجاه القضايا الدولية والمشاركة في نشاط المنظمات الدولية والإقليمية، كل هذا يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام.

ب – الأسباب الاقتصادية: نتيجة زيادة دور الدولة في الحياة الاقتصادية، مع زيادة الدخل الوطني وتحسن الإيرادات، يشجع الدولة على زيادة حجم نفقاتها والتوسع في انجاز المشاريع العامة الاقتصادية، للرفع من مستوى الطلب الكلي إلى مستوى يسمح بتحقيق التشغيل الكامل لليد العاملة بالتناسب مع حجم الطاقة الإنتاجية لاقتصادها.

كما أن المنافسة الاقتصادية الدولية، تؤدي الى زيادة النفقات العامة في صورة إعانات اقتصادية للمشاريع الوطنية لتشجيعها على التصدير ومنافسة المشاريع الأجنبية في السواق العالمية، وإما في صورة إعانات للإنتاج لتمكين المشاريع الوطنية من المواجهة والصمود.

ج – الأسباب الإدارية: نتيجة الزيادة في الهياكل الإدارية والموظفين، إضافة إلى إعادة النظر المستمر في التقسيم الإداري (رفع عدد الدوائر الولايات مثلا)، كما أن اندماج بعض الدول مثل الألمانيتين، يترتب عليه ارتفاع حجم الإنفاق مقارنة بالإنفاق الذي كان سائدا في كل دولة على حدة.

د – الأسباب الاجتماعية: بزيادة السكان، مع زيادة تمركزهم في العواصم والمدن الكبرى والمراكز الصناعية، إلى جانب زيادة نمو الوعي وتحسن المستوى الثقافي للأفراد، أدى كل ذلك إلى تزايد حجم النفقات العامة،لتغطية الطلب المتزايد على: الخدمات التعليمية، الصحية والثقافية وخدمات النقل، المواصلات، الأمن.

[1] محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص 110 بتصرف.

الشكل رقم (1-1): شكل توضيحي عام للنفقات محدداتها وضوابطها

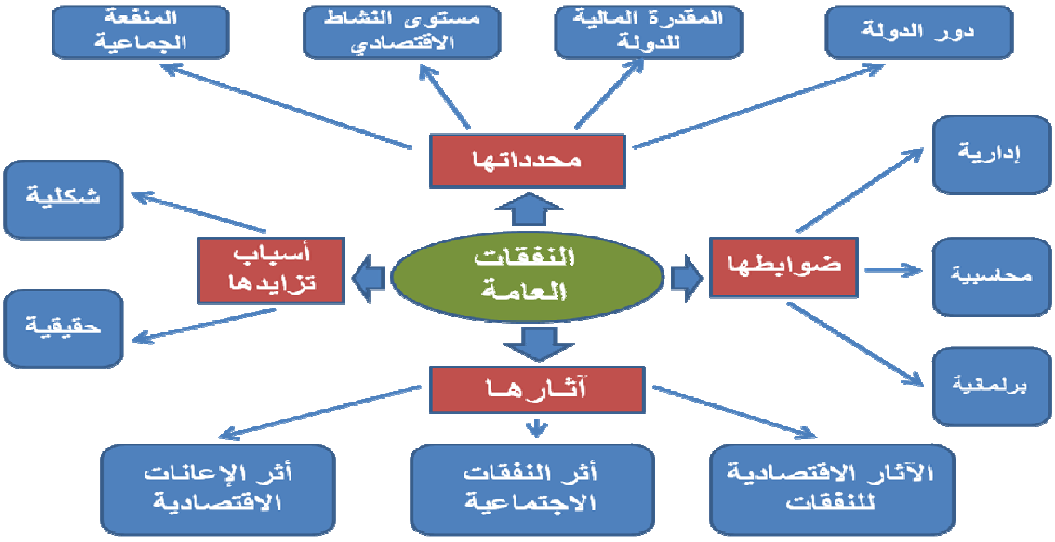

المصدر : من إعداد الطلبة استنادا على ما سبق

الفرع الثالث: الموازنة العامة للدولة

تعد الموازنة العامة للدولة من أهم أدوات التخطيط المالي، كونها الوسيلة التي تحدد الدولة من خلالها سياستها وبرامجها في كيفية استغلال الموارد وعملية توزيعها وتحقيق أهدافها، ومن أهم أدوات السياسة المالية وبالتالي فالميزانية العامة ما هي إلا انعكاس لدور الدولة في النشاط الاقتصادي.

أولا: مفهوم الموازنة العامة للدولة:

ويقصد بها البيان التفصيلي للإيرادات الدولة ونفقاتها المتوقعة خلال فترة عادة ما تكون سنة، ويتم عرض هذه الموازنة على السلطة التشريعية لاعتمادها، وبطبيعة الحال فإن هذه التوقعات قد تختلف عند التطبيق، ولهذا فإن الموازنة تنتهي إلى حالات ثلاث وهي توازن أو عجز أو فائض[1].

وعرف المشرع الجزائري الموازنة "بأنها تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة سنويا، فالميزانية هي تحويل الموارد المالية من مجال إلى آخر وفقا لقرارات السلطة السياسية في الدولة، وتعتبر الميزانية من أهم ما تلجأ إليه الدول المختلفة لتعبئة طاقاتها الاقتصادية وتحقيق التكامل وزيادة الإنتاج الوطني[2]

ثانيا: مبادئ وقواعد الموازنة العامة:

هناك قواعد تشترك فيها جميع الدول ينبغي توفرها عند إعداد الميزانية العامة للدولة تتمثل فيما يلي[3] :

[1] عطا الله أبو سيف ابادير، جابر محمد عبد الجواد الجزار، **اقتصاديات المالية العامة بين النظرية والتطبيق**، الكتاب الجامعي جامعة حلوان، مصر، 2006، ص 263.

[2] علي زغدود، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص69.

[3] سامي السيد وباهر عتلم، **المالية العامة**، دار التعاون للطباعة، القاهرة، مصر، بدون تاريخ، ص415 -420 بتصرف.

1. قاعدة وحدة الموازنة: يعني مبدأ وحدة الموازنة أن ترد نفقات الدولة وإيراداتها ضمن صك واحد أو وثيقة واحدة تعرض على السلطة التشريعية لإقرارها، ويؤدي هذا المبدأ إلى سهولة تحديد نسبة الإيرادات والنفقات العامة إلى مجموع الدخل الوطني بوجود أرقامها في صك واحد للموازنة العامة.

2. قاعدة شمولية الموازنة (العمومية): في ظل أسس حديثة للفن المالي المحاسبي لم يعد من الموافق إجراء عملية مقاصة بين الإيرادات العامة والنفقات، أي لا يمكن استخدام الميزانية الصافية المختزلة التي تقوم على قاعدة تصفية النفقة بإيرادها، لذا أصبحت قاعدة العمومية موافقة لإعداد ميزانية شاملة تتضمن تفاصيل جميع النفقات والإيرادات العامة، وهذا من شأنه تسهيل عملية الرقابة من قبل السلطة التشريعية وإعطاء صورة دقيقة عن النشاط المالي للسلطة التنفيذية.

3. قاعدة سنوية الموازنة: ويعني هذا المبدأ أن يتم التوقع والترخيص لنفقات وإيرادات الدولة بصفة دورية منتظمة كل عام، ويعني هذا المبدأ أيضا أن الميزانية يجب أن تقرر باعتماد سنوي من السلطة التشريعية[1]. ولقد استقر الفكر المالي والنظم المالية أن السنة هي أنسب فترة لتوقع نفقات وإيرادات الدولة، فالسنة هي الفترة التي تمارس فيها أغلب الأنشطة الاقتصادية، كما أنها تضمن دقة تقديرات الدولة، بصفة خاصة على أساس اتجاهاتها في السنة المالية المنتهية.

4. قاعدة عدم التخصيص: بمعنى أن لا يخصص إيراد معين لتغطية نوع معين من النفقات، فالإيرادات توزع على جميع أوجه الإنفاق دون تخصيص مورد معين لمواجهة نفقة معينة من أنواع النفقات.

5. قاعدة توازن الموازنة: ويقصد بالتوازن في الميزانية وهو تساوي الإيرادات العامة والنفقات العامة، لكن إذا كانت النفقات أكبر من الإيرادات فهناك عجز في الموازنة، غير أن الفكر المالي المعاصر لم يستبعد فكرة التوازن، ولكن استبدل فكرة التوازن المالي البحت بفكرة أوسع هي التوازن الاقتصادي العام، حتى لو أدى ذلك إلى حدوث عجز مؤقت في الميزانية، ويعرف هذا الاتجاه بنظرية العجز المنظم.

ثالثا: مراحل الموازنة العامة:

إن تطور مفهوم الموازنة العامة جعل منها المرآة التي تعكس مختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية للدولة، وتمثل تلك السياسات السبيل التي تسلكها الدولة لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، وتمر عمليات الموازنة في دورة مستمرة تتضمن مراحل يمكن تقسيمها إلى أربعة، تبدأ بمرحلة التحضير والإعداد، ثم الاعتماد (الإقرار) من السلطة التشريعية، ثم مرحلة التنفيذ، ومن ثم مرحلة رابعة ترافق التنفيذ هي مرحلة الرقابة والمراجعة.

[1] محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص392 .

1. مرحلة إعداد الموازنة العامة: حيث تتولى السلطة التنفيذية إعداد وتحضير الموازنة العامة، حيث تقوم بتحديد النفقات العامة التي يتعين إنفاقها في السنة المقبلة، ونفس الشيء بالنسبة للإيرادات العامة، بمعنى تقوم السلطة التنفيذية بإعداد تقديرات للموازنة العامة، وذلك من خلال وضع بيان للنفقات العامة والإيرادات العامة في فترة مقبلة وبصورة منفصلة[1].

2. مرحلة اعتماد الموازنة العامة: لا يعتبر مشروع الموازنة العامة، ميزانية تلتزم الحكومة بتنفيذها إلا بعد اعتماده من السلطة المختصة طبقا للنظام السياسي لكل دولة، والسلطة التشريعية هي المختصة باعتماد وإيجاز الموازنة، ويمر اعتمادها بثلاث مراحل على النحو التالي[2]:

1.2. مرحلة المناقشة العامة: حيث يعرض مشروع الموازنة للمناقشة العامة في البرلمان، وتنصب غالبا على إجماليات الموازنة العامة، وارتباطها بالأهداف الوطنية كما يراها أعضاء المجلس.

2.2. مرحلة المناقشة التفصيلية المتخصصة: وتقوم بها لجنة متخصصة متفرعة عن البرلمان (لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية) وتستطيع الاستعانة بخبراء استشاريين من خارج البرلمان، وتناقش الموازنة في جوانبها التفصيلية ثم ترفع بعد ذلك تقريرها إلى المجلس.

3.2. مرحلة المناقشة النهائية: حيث يناقش المجلس مجتمعا تقرير اللجنة المختصة ثم يتم التصويت على الموازنة بأبوابها وفروعها وفقا للدستور والقوانين المعمول بها.

إذا وافق البرلمان على مشروع الموازنة العامة، فإنه يقوم بإصدارها بمقتضى قانون يطلق عليه "قانون المالية" الذي يحدد الرقم الإجمالي لكل من النفقات العامة والإيرادات العامة.

3. مرحلة تنفيذ الموازنة العامة: وفي هذه المرحلة تنتقل الميزانية العامة من النظري إلى حيز التطبيق العملي الملموس، حيث تقوم الحكومة تنفيذ الميزانية، فتتولى الوزارات والمصالح والهيئات المختلفة القيام بالبرامج والمشروعات وتسيير الخدمات التي اعتمدتها السلطة التشريعية مراعية في ذلك ارتفاع الكفاءة الفنية للتنفيذ وانخفاض تكاليفها، كما تتولى المصالح المعنية تحصيل الضرائب والإيرادات المقررة بأدلة كل إمكانياتها في سبيل منع التهرب الضريبي وانخفاض التكاليف الجبائية.

ولا تقتصر مهمة تنفيذ الميزانية على مجرد تحصيل الإيرادات، ودفع المصروفات التي أدرجت في الميزانية العامة بل أن تتبع آثار هذه العمليات على الاقتصاد القومي وأن تراقب اتجاهاتها نحو الأهداف الاقتصادية المنشودة حتى تستطيع في الوقت المناسب تعديل سياساتها الانفاقية والايرادية إن لزم الأمر ولما كانت عمليات

[1] جمال لعمارة، **أساسيات الموازنة العامة**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2004، ص109 .

[2] محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص 340.

التقدير والتنبؤ قد سادت مرحلة تحضير الميزانية كما سبق فان على مرحلة التنفيذ إن تواجه كافة النتائج التي تترتب على مقارنة التقديرات بالواقع[1].

4. مرحلة الرقابة على التنفيذ: تعتبر الرقابة إحدى الوظائف الأساسية التي تقوم بها أجهزة متعددة بغية التأكد من تحقيق النشاط المالي للدولة وغاياته، حسب ما تحدد في الموازنة العامة، دون إسراف أو تقتير، حفاظا على الأموال العامة، كما تهدف الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة إلى ضمان عدم خروج الحكومة عن الحدود رسمتها لها السلطة التشريعية حسب موافقتها واعتمادها لبنود الموازنة العامة.[2]

رابعا: عجز الموازنة العامة

تعتبر مشكلة عجز الموازنة العامة من المسائل والقضايا الجوهرية التي أثارت اهتمام الباحثين في دول العالم، وينظر إليها كمشكلة حقيقية تتطلب تخطيطا دقيقا وجهدا كبيرا لوضع حل لها.

1. مفهوم عجز الموازنة العامة: تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة[3].

2. أنواع عجز الموازنة العامة: ونذكر ثلاثة أنواع من العجز الموازني :

- عجز موازني تعترف به السلطة التنفيذية ويظهر عند اعتماد الموازنة أي يكون في بداية السنة المالية؛
- عجز بنيوي يظهر في نهاية السنة المالية نتيجة زيادة في النفقات غير مماثلة لزيادة الإيرادات العامة؛
- عجز ناتج عن الوضعية الاقتصادية التي يمر بها اقتصاد البلد المعني أثناء تنفيذ الموازنة، أي أنّ هذا النوع يظهر كذلك في نهاية السنة المالية و لم يكن موجودا في بداية السنة ، وفي أغلب الأحيان يعود سبب هذا العجز إلى الانخفاض المفاجئ للإيرادات والناتج هو الآخر عن تغيير الأوضاع الاقتصادية خلال فترة تنفيذ الموازنة .

3. أسباب عجز الموازنة العامة: هي ظاهرة معقدة تعود لعدة أسباب ومؤثرات يعود بعضها إلى التغيرات الحادثة على النفقات وبعضها الأخر على التغيرات في الموارد العامة للدولة وأحيانا لمؤثرات طارئة كالكوارث والحروب .

4. معالجة عجز الموازنة العامة: تختلف الأساليب المنتهجة في علاج العجز في الموازنة من بلد إلى أخر حسب الحالة ودرجة التطور والفكر الاقتصادي للدول فمنها من تنتهج برامج الإصلاح الذاتي لمعالجة المشكلة ، ومنها من تلجأ إلى المؤسسات المالية الدولية لتمويل عجزها وخاصة اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، ومختلف المؤسسات المالية الدولية الأخرىتطرق اليها كما يلي[4]:

---

[1] حسين مصطفى، **"المالية العامة"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص75.

[2] محمد عباس محرزي، المرجع السابق، ص 342.

[3] قدي عبد المجيد، المرجع السابق، ص 201.

[4] عبد القادر بن حمادي، "تحليل الموازنة العامة في ظل الإصلاحات :دراسة حالة الجزائر"، مداخلة في **الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، ماي 2002 .

1.4. برامج الإصلاح باللجوء إلى صندوق النقد الدولي: يشترط صندوق النقد الدولي لعلاج مشكلة عجز الموازنة العامة للدول الراغبة في الاستفادة من برامجه بتطبيق جملة من التدابير المالية وتعديل سياستها القائمة ، وهو النشاط الضروري قبل الحصول على الدعم المالي كجزء من عملية التكييف الذي يهدف إليه الصندوق، ويشمل جملة من التدابير والإجراءات اللازمة لضبط الإنفاق بما يقلل عجز الموازنة العامة.

2.4. برامج الإصلاح والتنمية الذاتية: تقوم كل دول العالم ببرامج الإصلاح الذاتية أولا والتي تعتمد على إجراءات وطرق علاجية، تختلف حسب طبيعة نظامها المالي وخصائصه وتهدف هذه البرامج إلى خفض النفقات العامة، وزيادة الإيرادات الضرورية بفرض الضرائب على جميع المجالات القابلة لذلك أي الإبقاء على دور الدولة واضحا في الاقتصاد بما يحقق التنمية الشاملة والتخطيط المحكم، وفي إطار برامج الإصلاح الذاتي، وبغية علاج الجزء المتعلق بالموازنة العامة من النظام المالي تلجأ الدولة إلى إتباع أحد السياسات التمويلية التالية:

أ) سياسة التمويل الداخلي لتغطية العجز في الموازنة العامة: تلجأ الدولة النامية إلى الاقتراض الداخلي عوضا عن طلب القروض من الأسواق العالمية في سبيل ذلك تصدر تلك الدول سندات الخزينة لتمويل العجز في الموازنة العامة، غير أن هذه السياسة قد تترتب عنها بعض الآثار السلبية كزيادة حجم الدين العام الداخلي عندما تكون أسعار الفائدة مرتفعة.

ب) سياسة التمويل الخارجي لتغطية عجز الموازنة العامة: يهدف هذا الإجراء إلى التأثير على ميزان المدفوعات بتعزيز رصيد احتياطي العملة الأجنبية المتحصل عليها من القروض، أو المحافظة على أسعار صرف العملة المحلية في حدود المعقول التي لا تؤدي إلى حدوث خلل في الموازنة العامة، نتيجة ارتفاع قيمة الدين العام الناتج عن انخفاض قيمة العملة المحلية. ويدخل في سياسة التمويل الخارجي لسندات الخزينة التي تستقطب الأموال الأجنبية واستخدام سياسة تشجيع الطلب الخارجي وتنشيطه من خلال تشجيع الصادرات في الوقت نفسه، وهو ما يحقق نتائج فورية كبيرة، ويقلل من عجز الموازنة العامة، ومن الملاحظ أن مثل هذا الإجراء لسياسة التمويل الخارجي تنتهجه الدول الصناعية، ولا يمكن في كثير من الأحيان أن يستخدم بنجاح في الدول النامية، لأن العبء الذي ستتحمله هذه الدول في سداد تلك القروض على المدى البعيد، سيفوق حجم العائدات من هذه القروض.

ج) ترشيد الإنفاق العام وقاية من حصول العجز في الموازنة العامة: وهو عمل وقائي ومستمر يعتبر من ابرز الطرق المستعملة في تخفيض وعلاج عجز الموازنة العامة للدولة[1] والأخذ بمبدأ الإنفاق لأجل الحاجة الملحة لتحقيق النمو المطلوب في الاقتصاد الوطني.

[1] لحسن دردوري، **سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص 137.

المبحث الثاني: مفهوم ترشيد الإنفاق العام، أساليبه ومقومات نجاحه

وقد تم معالجة المبحث في ثلاثة مطالب تطرقنا فيها الى مفاهيم ترشيد الإنفاق عام ومقوماته ومتطلبات نجاحه، ثم أهم أساليبه، حتى انتهينا إلى عرض بعض التجارب العالمية الناجحة التي اعتمدت بعض الأساليب في ترشيد الإنفاق.

المطلب الأول: ترشيد النفقات العامة مفهومه، ومقومات نجاحه.

وقد قسمن المبحث إلى ثلاث فروع، أولها تمحور حول مفهوم ترشيد الإنفاق العام وأهدافه، ثانيهم حول أبرز أسسه ومبادئه، وانتهاء بأهم شروط نجاح عملية ترشيد الإنفاق.

الفرع الأول: مفهوم ترشيد الإنفاق العام وأهدافه.

تتعدد المفاهيم المفسرة لترشيد الإنفاق العام حسب التوجهات الاقتصادية والروئ، في ما يلي سنتطرق إلى أهم التعاريف العامة حول ترشيد الإنفاق العام.

أولا: ماهية الترشيد

الترشيد **لغة:** في المعنى اللغوي للفظ الترشيد هو من فعل رشد، رشدا، ورشادا أي اهتدى واستقام، أما إذا قلنا فلان رشيد أي انه صائب وحكيم وقراره رشيد.[1]

الترشيد في **الاصطلاح الاقتصادي:** فهو مشتق من كلمة الرشد الاقتصادي والذي يعبر عن التصرف بعقلانية وحكمة وعلى أساس رشيد وطبقا لما يمليه العقل، والسلوك الرشيد هو توافق الوسيلة مع الغاية [2].

ثانيا: ماهية ترشيد الإنفاق العام

يعرفه الدكتور ميلاد يونس: "المقصود بترشيد الإنفاق العام هو أن تحقق النفقات العامة الأهداف المحددة للدولة، وذلك باستخدامها على أحسن وجه ممكن والحيلولة دون إساءة استعمالها أو تبذيرها في غير أغراض المنفعة العامة[3]".

أما في المالية الإسلامية فإن أقرب مفهوم للترشيد في الإنفاق سواء الخاص أو العام هو مفهوم القوامة في الإنفاق. مصداقا لقوله تعالى: "والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا و لم يقتروا وكان بين ذلك قواما" الفرقان آية 67.

وقال تعالى في سورة الإسراء الآية : 26 "وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل ولا تبذير تبذيرا"

---

[1] **المنجد في اللغة العربية المعاصرة**، الطبعة الثانية، دار المشرق، لبنان، 2001، ص555.

[2] كودري صبرينة، **ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج العجز في موازنة الاقتصاد الإسلامي**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص244.

[3] ميلاد يونس، **مبادئ المالية العامة**، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1994، ص20.

ويقول الدكتور غازي عناية: إن مفهوم القوامة كما تكرسه الآيات السابقة يعني "الاعتدال بين أمرين مذمومين الأمر الأول: الإسراف والتبذير، والأمر الثاني الشح والتقتير".[1]

ويقصد بترشيد الإنفاق العام الاستخدام الأمثل والتوجيه الأنسب للنفقات نحو أفضل البدائل الإنفاقية التي تعظم الفائدة للإنسان الذي يقوم بالإنفاق، وتقلل الخسارة والتضحية بالفرصة البديلة أمام الإنسان (أفراد، أسر، منظمات، حكومات...) وترتبط مسائل الإنفاق العام وترشيده بمدى إتباع الأجهزة الحكومية لأساليب الرشد والعقلانية في توزيع برامجها على نحو يحقق أفضل الاستخدامات وأكثرها مردودا وفعالية وإشباعا للحاجات العامة[2].

ترشيد الإنفاق العام يتضمن ضبط النفقات العامة وإحكام الرقابة عليها والوصول بالتبذير والإسراف إلى الحد الأدنى، وتفادي النفقات غير الضرورية، وزيادة الكفاية الإنتاجية، ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والبشرية المتاحة[3].

إن ترشيد الإنفاق العام في ظل الندرة النسبية للموارد المتاحة للمجتمع، بالإضافة إلى ارتباط تزايد الإنفاق العام بعوامل يصعب تجنبها، يعني العمل على تحقيق الفعالية في تخصيص الموارد والكفاءة في استخدامها بين قطاع الدولة والقطاع الخاص، كما يعني الالتزام بالفعالية في تخصيص الموارد داخل قطاعات الدولة، بما يضمن تعظيم رفاهية المجتمع من خلال تعظيم إشباعه من ما يفضله من سلع وخدمات[4].

ثالثا: أهداف ترشيد الإنفاق العام

من خلال التعاريف نجد أن ترشيد الإنفاق العام يهدف إلى تحقيق النقاط التالية على سبيل الذكر لا الحصر :[5]

- رفع الكفاءة الاقتصادية عند استخدام الموارد والإمكانيات المتاحة؛
- تحسين طرق الإنتاج الحالية وتطوير نظم الإدارة والرقابة وإدخال الأساليب التقنية ودراسة الدوافع والاتجاهات؛
- خفض عجز الموازنة وتقليص الفجوة بين الإيرادات المتاحة والإنفاق المطلوب؛
- مراجعة هيكلية للمصروفات عن طريق تقليص نوعية وحجم المصروفات التي لا تحقق مردودية كبيرة ومحاربة الإسراف والتبذير؛

---

[1] عناية غازي، **أصول الإنفاق العام في الفكر المالي الإسلامي**، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1989، ص104-105.

[2] نائل عبد الحافظ العواملة، ترشيد الإنفاق العام في الأجهزة المركزية للإدارة العامة في الأردن، **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات**، المجلد7، ع2، الأردن، 1992، ص39.

[3] محمد شاكر عصفورة، **أصول الموازنة العامة**، دار المسيرة، عمان الأردن، 2008، ص399.

4 سعد أولاد العيد، مرجع سبق ذكره، ص102.

5 قدوري طارق، **مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص126 بتصرف.

– دفع عجلة التطور والتنمية واجتياز المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدولة والمحافظة على التوازن بين السكان والموارد في مختلف المراحل الزمنية القصيرة والطويلة؛

– المساعدة على تعزيز القدرات الوطنية في الاكتفاء الذاتي النسبي في الأمة الطويل وبالتالي تجنيب المجتمع مخاطر التبعية الاقتصادية والسياسة وغيرها؛

الفرع الثاني: أسس ومبادئ ترشيد النفقات العمومية

تتضمن عملية ترشيد النفقات العامة مجموعة من العناصر والأدوات ترتبط مع بعضها لتكون مقومات تنطلق منها سياسة ترشيد النفقات العامة وهي:

أولا: تخصيص الموارد بين القطاع العام والقطاع الخاص

إن قيام الدولة بنشاطات يضطلع بها القطاع الخاص أو العكس تعتبر قرارات تحتاج إلى إجراءات وقواعد واضحة ومدروسة وإلا أصبحت تتنافى مع مبدأ ترشيد النفقات العامة وعليه سنتطرق في ما يلي إلى النماذج المتبعة في تخصيص الموارد بين القطاعين كما يلي:[1]

1. **المنهج الحدي نموذج بيجو.**

يقوم المنهج الحدي أو ما يعرف بنموذج بيجو على افتراض أن أية زيادة في الإنفاق العام تتم على حساب الإنفاق الخاص وأن حجم الموازنة الأمثل تكون بافتراض تجزئة الموارد عندما تتساوى المنافع الحدية للإنفاق العام مع المنافع الحدية الإنفاق الخاص المضحى بها فيما لو بقيت الموارد ضمن استخدامات الأفراد ويعتمد هذا التحليل على إمكانية قياس المنافع والتكاليف الحدية لكل من الإنفاق العام والضرائب.

2. **نموذج سامولسون (منهجية تحليل منحنيات السواء)**

يختلف هذا النموذج عن سابقه بإدخال دوال التكاليف في التحليل مع الجمع بين الإنتاج والاستهلاك حيال تخصيص الموارد قصد الوصول إلى تحديد النقطة المثلى لتخصيص الموارد بين الدولة والقطاع الخاص من خلال منحنيات تشمل منحنى إمكانيات الإنتاج، منحنى السواء تفضيلات المجتمع من المنتجات العامة والخاصة، الجمع بين المنحنيين لتحديد نقطة تخصيص الموارد .

3. **نموذج معايير التفرقة بين الحاجات العامة والخاصة**

اعتمادا على هذا النموذج تقسم الحاجات إلى أربع مجموعات للتفرقة بين العامة والخاصة: سلع عامة صافية، سلع خاصة صافية، سلع شبه صافية، سلع شبه عامة ويتم الاعتماد على معايير مبدأ الاستبعاد، مدى

[1] سعد أولاد العيد، مرجع سبق ذكره، ص 103.

الاشتراك في الاستهلاك والآثار الخارجية، ويتم التأثير فيهم كل على حدى بمتغيرات مختلفة كالضرائب والأسعار وأسلوب الإنتاج وإعانات الدولة وغيرها في تحديد الإشباع أو تمويله.

4. التمييز بين الإشباع والإنتاج

إن تولي الدولة إشباع بعض الحاجات لا يعني بالضرورة أن تقوم بإنتاج السلع والخدمات اللازمة لهذا الإشباع، والإنفاق العام لا يجب أن يتضمن وفقا للاعتبارات الاقتصادية إنتاجا قصد إشباع حاجات خاصة إلا إذا توفرت الضمانات الكافية خاصة فيما يتعلق بأساليب الرقابة التي تحقق كفاءة الاستخدام وتعظيم رفاهية المجتمع.

ثانيا : فعالية تخصيص الموارد وكفاءة استخدامها داخل القطاع العام.

بعد تخصيص الموارد بين القطاع العام والخاص تتم عملية التخصيص داخل نفس القطاع لكون الحرص على ضمان الجودة والرفع من مردودية النفقات العامة يعكس أيضا حسن تدبير وسياسة الدولة في تسيير مواردها القطاعية الداخلية نذكر في ما يلي بعض المناهج المحددة لمدى الفعالية والكفاءة:[1]

1. المنهج الحدي :

يستعمل المنهج الحدي في حالة المشروعات القابلة للتجزئة فبعد تحديد حجم الإنفاق نكون بصدد توزيع جزء هام من موارد المجتمع على استخدامات عامة بديلة أي أن زيادة الإنفاق على أحد المشروعات يعد بمثابة إنقاص لمشروعات أخرى (ومن ثم فان ترشيد الإنفاق العام يقتضي توزيع الموارد بين المشروعات حتى تتساوى المنافع الحدية للإنفاق على أي منها)[2]. فحسن اختيار المشاريع التي تتميز بأعلى درجة من الفعالية مقابل التكلفة تعكس قيمة الأموال التي تنفقها الدولة في مقابل تلك الخدمات.

2. أسلوب تحليل المنافع والتكاليف

ويستخدم عندما نكون بصدد تخصيص الموارد بين المشروعات العامة البديلة ذات التكاليف المحددة المجملة حيث لا مجال لاستخدام المنهج الحدي إذ أن كل مشروع سيكون مستقل عن الآخرين بملغ محدد يتعين إنفاقه فيه ومن ثم يتم الاعتماد على تحليل المنفعة والتكلفة الاجتماعية والذي يعتبر وسيلة لترشيد النفقات العامة من خلال توزيع الموارد المحددة على الاستخدامات المتعددة البديلة توزيعيا وتحقق الاستخدام الأمثل لتلك الموارد من وجهة نظر المجتمع ككل.

[1] سعد أولاد العيد، مرجع سبق ذكره، ص106.

[2] حامد دراز، سعيد عثمان، محمد ابو دوح، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص368.

3. أسلوب فعالية التكاليف

إن برامج الإنفاق العام التي تتضمن قدرا كبيرا من المنافع والتكاليف غير قابلة للقياس الكمي تلجا إلى أسلوب تقيمها بناءا على معيار فعالية التكاليف حيث يتضمن هذا الاختيار بين تكاليف برامج بديلة تحقق نفس القدر من المخرجات ليتم اختيار البرامج التي تحقق نفس القدر من المخرجات بتكاليف أقل وهذا ما يعرف بكفاءة المدخلات أو الاختيار بين البدائل ذات التكاليف المتساوية ثم اختيار البديل الذي يحقق القدر الأكبر من المخرجات وهو ما يعرف بكفاءة المخرجات.

ثالثا : مناهج إعداد سياسة الإنفاق العام وعلانية العمليات[1]:

1. **الإعداد:** يمكن تقييم مدى رشادة سياسة الإنفاق العام من خلال إيجاد وتحديد أثارها على التوازن الاقتصادي الكلي ونقطة البداية من إعداد تلك السياسة وفق منهج معين يؤدي الغرض المطلوب ولكون الموازنة العامة أحد أدوات السياسة المالية فان إعدادها له دور أساسي في ترشيد الإنفاق فالموازنة العامة كانت تعتبر سابقا موازنة إنفاق ترتكز على ماهية النفقات وكيفية جباية إيراداتها وسبل صرفها، أما في الوقت الحالي أصبحت موازنة أداء تركز على الآثار الناجمة عن الموارد من خلال تقييم النفقات وإلى أي مدى حققت الأهداف المرجوة من إقرارها.
2. **العلانية:** ينبغي أن تتقيد عملية إعداد الموازنة بجدول زمني ثابت وأن تسترشد بالأهداف المحددة في مجال الاقتصاد الكلي وسياسة المالية العامة ومن جهة أخرى ينبغي توفير إجراءات واضحة لتنفيذها ومتابعتها وإبلاغ الجمهور بنتائجها.

رابعا: الترتيب الاقتصادي لأولويات الإنفاق العام:

يعتبر سلم الأولويات أحد الأسباب الرئيسية في تخصيص الإنفاق العام وإساءة التقدير فيه تؤدي إلى تفاقم عجز الموازنة العامة ويتنافى مع مقاصد ترشيد الإنفاق العام ويختلف من دولة إلى أخرى حسب قوة الاقتصاديات فالإنفاق على مشاريع ترفيهية في بلدان نامية على حساب المشاريع التنموية أو الاستثمارية يزيد من رفع معدل البطالة والتضخم ويتنافى مع الرشد الاقتصادي لتلك الدول وتقوم عملية على تحديد الأولويات تبعا لمجموعة من المبادئ وهي[2] :

- مدى خطورة المشكلة التنموية القائمة وانعكاساتها السلبية على أفراد المجتمع.
- عامل الزمن، فالزمن المطلوب لحل مشكلة معينة يلعب دور كبير في تحديد الأولويات بين البرامج والمشاريع.

---

[1] بلعاطل عياش، نوي سميحة، أليات ترشيد الإنفاق العام من اجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر، **المؤتمر الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال فترة 2001-2014** ، جامعة سطيف1، 12/11 مارس 2013، ص17.

[2] عثمان محمد غنيم، **التخطيط أسس ومبادئ عامة**، الطبعة الثانية، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص94.

– درجة اهتمام المواطنين بالمشكلة القائمة وترتيبها وتفضيلها حسب الأهمية.

– عامل الخبرة فكلما كانت الحلول المطروحة لمشكلة معينة مجربة ومضمونة النجاح كلما كان ذلك دافعا لمنحها الأولوية في الانجاز عن غيرها.

خامسا: الإدارة الفعالة للدين العام:

السيطرة على الدين العام سواء الداخلي أو الخارجي والإدارة الفعالة له من أعباء خدمته تعتبر من مقومات ترشيد الإنفاق لما تتطلبه من وضع خطة توازن بين توفير المراد الذاتية لتنفيذ البرامج والمشروعات التنموية وبين الاقتراض الضروري من الأوعية المحلية دون مزاحمة القطاع الخاص، كما أن اللجوء إلى الاقتراض الخارجي يجب أن يكون في مقابل استعمال هذه الأعمال في مشروعات ذات إنتاجية مرتفعة قادرة على سداد أعباء القروض من عائداتها.[1]

الفرع الثالث: شروط نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام

إن سلامة عملية الترشيد وتكامل عناصرها هي خطوة أولى لوجود إنفاق عام رشيد ولكن هذه العملية لا تتم بمفردها فهي بحاجة لضمانات وتستوجب مجموعة من المتطلبات الواجب توفرها لإنجازها وتحقيقها للغرض المنشود نتناولها في ما يلي[2]:

أولا: ضرورة توافر بيئة سليمة للحكم:

إن الالتزام بمبادئ الحكم الراشد تعد ضرورية جدا في عملية ترشيد الإنفاق العام فالإدارة الجيدة للموارد وتوفر الشفافية في تدفق المعلومات ووصولها إلى الجميع والرقابة والمساءلة الجادة عن موارد الدولة سواء في جانب الصرف أو التحصيل ومشاركة جميع أطياف المجتمع في رسم سياسة الدولة وتوجيه نفقاتها سوف يساهم فعلا في ذلك فضلا على أن الحكم الراشد يحارب كل أشكال الفساد وهدر المال العام مما يعمل على تحقيق ترشيد الإنفاق العام في النهاية.

ثانيا: إرادة سياسية قوية:

حيث انه من المعلوم أن تخصيص الموارد لأوجه معينة للإنفاق يثير العديد من الحساسيات بين الفئـــات ذات المصالح المتعارضة خاصة إذا كان المجال مفتوح أمام إمكانية المناقشة أو إعادة النظر في قرارات التخصيص وعليه فان وجود حكومة قوية تواجه مثل هذه التحديات يعد أمرا ضروريا لاستكمال عملية الترشيد[3].

[1] سعد أولاد العيد، مرجع سبق ذكره، ص113.

[2] شعبان فرج، **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر3، 2012، ص92.

[3] ضيف أحمد، **أثر السياسة المالية عن النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 2012–1989**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر3، ص 100.

ثالثا: كفاءة أجهزة الدولة وحسن إدارتها:

فان توفر الإرادة السياسية والمشاركة الفعالة في غياب جهاز إداري كفء يتولى الإشراف على مختلف المرافق والهيئات العامة، والقيام بالوظائف المحددة لها، لا يحقق عملية الترشيد للإنفاق العام.

رابعا: التطبيق الجاد للمعرفة العلمية المكتسبة:

هو استغلال المهارات والمعارف المتوصل إليها وتطبيقها في إقامة سياسة اقتصادية حكيمة مبنية على أسس علمية وخطط مدروسة على مدى طويل وتكوين حكومة قوية مستندة على معرفة علمية لمخططاتها.

خامسا: توفر نظام محاسبة ورقابة فعال:

ضرورة توفير نظام محاسبي سليم يلائم متطلبات الرقابة الشاملة، توافق التنفيذ مع ما سبق التخطيط له على أن تتضمن عملية الرقابة مراجعة مستمرة لطرق الانجاز مع تطوير مفهوم الرقابة المستندية إلى الرقابة التقيمية.

المطلب الثاني: أساليب ترشيد النفقات العمومية

تختلف الأساليب المعتمدة في ترشيد الإنفاق العام من دولة إلى أخرى حسب أسلوب الموازنة المعتمد أو المخطط المتبع، وفي ما يلي نتطرق إلى الإجراءات العملية العامة في ترشيد الإنفاق وكذا نظام العائد والتكلفة في تحليل الجدوى من المشاريع وترشيد الإنفاق العام باستغلال طرق الموازنات بأنواعها وأخيرا منهج الإدارة بالأهداف كأداة لترشيد النفقات الحكومية.

الفرع الأول: الإجراءات العملية العامة لترشيد الإنفاق العام

أولا: الأساليب العامة لترشيد الإنفاق العام[1]

1. تحديد الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها بصورة دقيقة وبصيغة مستمرة؛
2. حصر وتحديد البرامج البديلة التي تمكن من تحقيق هذه الأهداف؛
3. استخدام أساليب التحليل الممكنة لاختيار أفضل البرامج قدرة على تحقيق أهداف المجتمع؛
4. تخصيص الموارد وفق لهيكل برامج تحقيق الأهداف؛
5. إعادة تقييم برامج الإنفاق على فترات وفقا لتغيرات أولويات الأهداف؛
6. ضرورة توافر نظام رقابي فعال؛
7. تطوير تقسيمات الدولة بما يجعل هذه التقسيمات قادرة على الوفاء بمتطلبات الوظيفة التخطيطية وقادرة على الوفاء بمتطلبات الرقابة على الأداء رقابة تقييمية ورقابة مستندية بما يضمن فعالية استخدام الموارد ومن ثم تعظيم دور الحكومة في تحقيق أهداف المجتمع؛

[1] طارق قدوري، مرجع سبق ذكره، ص134.

8. جودة المعلومات المحاسبية تؤثر في ترشيد القرارات الإدارية بالقطاع الحكومي، فالهدف الرئيس من عملية ترشيد الإنفاق العام هو أن تحقق الوحدة الحكومية الأهداف المحددة باستخدامها لمواردها على أحسن وجه ممكن والحيلولة دون إسرافها وتبذيرها، وتجنب الآثار غير المرغوب فيها على الاقتصاد الوطني؛

ثانيا: أساليب تفصيلية في تحليل التكلفة والعائد لجدوى المشاريع العامة: يعد نظام تحليل التكلفة والعائد الأداة الأساسية والمهمة من أدوات عقلنة النفقة وترشيدها بأسلوب علمي ومنطقي سليم، وبالتالي يساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والتطور[1].

1.مفهوم نظام تحليل التكلفة والعائد: مفهوم التكلفة والعائد هو طريقة عملية لتقييم المشاريع المرغوب تنفيذها ويتضمن إجراء الدراسات اللازمة لتحديد وتقييم جميع التكاليف المتعلقة بكل مشروع بهدف التأكد من أن جميع الإمكانيات والموارد المالية المخصصة للاستثمار تستخدم للحصول على برنامج الاستثمارات الملائم بحيث تتجاوز الفوائد الاجتماعية لها التكاليف الاجتماعية[2].

2. الخطوات الأساسية في تحليل التكلفة والعائد[3]:

1.2. الخطوة الأولى: تحديد المشروع أو المشروعات محل التحليل، وهذا يعني تحديد البديل أو البدائل التي سوف يتم تحليل تكاليفها وعوائدها وذلك لرؤية مدى تحقيقها للكفاءة الاقتصادية في استغلال الموارد.

2.2. الخطوة الثانية :تحديد جميع الآثار الإيجابية وغير الإيجابية سواء كانت حاضرة أو مستقبلية تحديد واضح للمنافع والعائد من المشروع سواء كانت حالية أو مستقبلية للمشروع تحت الدراسة، وهذا الخلاف نابع جزئيا من أن هناك عدة أنواع من التكاليف وعدة أنواع من العوائد لأي مشروع .

فالعوائد الحقيقية هي تلك التي يحصل عليها المستهلك النهائي للمشروع العام وتمثل إضافة زيادة في إجمالي رفاه المجتمع، وفي المقابل هناك التكاليف الحقيقية وهي تكاليف المشروع التي تم إقامته ولم تنفق في أغراض أخرى.

أما الصنف الرئيس الآخر فهو العوائد والتكاليف المالية، هذه العوائد والتكاليف "تحدث بسبب التغيرات النسبية في الأسعار والتي تظهر عندما يعدل الاقتصاد نفسه مقابل تقديم تلك الخدمة العامة. وكنتيجة لذلك يحرز بعض الأشخاص مكاسب ولكنها تطمس بالخسائر التي تحدث لأشخاص آخرين، وبالتالي فإنها تعكس في مجملها مكاسب للمجتمع بأجمعه"

[1] موقع الموسوعة https://www.arab-ency.com/_/details.law.php?full=1&nid=164568 تاريخ الاطلاع 2017/02/24 على الساعة 21h:42

[2] David Pearce, Giles Atkinson, Susana Mourato, **Cost-Benefit Analysis and the Environment RECENT DEVELOPMENTS**, OECD France 2006; p 17.

[3] طارق قدوري، مرجع سبق ذكره، ص 136-138 بتصرف.

وكمثال إفترض أن مداخيل المطاعم بسبب إقامة مشروع طريق سريع قد زادت، إن مكاسب كهذه لا تعكس زيادة في مكاسب المجتمع بسبب أن هذه المكاسب قد تعادلت مع التكاليف التي لحقت بآخرين مثل المطاعم والمحلات التجارية في أماكن أخرى، وبالتالي فإن تحليل التكلفة والعائد، يتجاهل مثل هذه العوائد.

3.2. الخطوة الثالثة :تحديد قيم مالية للآثار بعد إتمام عملية التنبؤ بالآثار الإيجابية وغير الإيجابية للمشروع تحت الدراسة يجب على المحلل أن يعطي قيما لتلك الآثار، حيث يتم تسجيل الآثار الإيجابية كعوائد في حين يتم تسجيل الآثار غير الإيجابية كتكاليف.

4.2.الخطوة الرابعة :حساب صافي عوائد المشروع: يتم في هذه الخطوة حساب صافي عوائد المشروع أي صافي عوائده وهي إجمالي عوائد المشروع ناقص إجمالي تكاليفه.

الفرع الثاني : ترشيد النفقات العامة باستخدام الموازنة العامة لدولة:

لقد مر ترشيد النفقات العامة تبعا لمراحل تطور الموازنة بمراحل رئيسية، حيث انصب التركيز الأساسي في ترشيد النفقات العامة عن طريق الموازنة العامة للدولة على وضع نظام مناسب للرقابة على النفقات العامة، بهدف التأكد من أن هذه النفقات قد تمت وفقا للأغراض المخصصة لها في الميزانية.

نخصص هذا الفرع لمتابعة ترشيد النفقات العامة بواسطة الموازنة العامة للدولة عن طريق متابعة مراحل تطورها من موازنة رقابة إلى موازنة برامج وأداء إلى موازنة الأساس الصفري وأخيرا موازنة تعاقدية.

أولا: ترشيد النفقات العامة عن طريق موازنة البرامج والأداء: تأثرت رقابة تنفيذ الموازنة هي الأخرى بالترشيد المالي، فهي رقابة مالية محاسبية تستهدف أصلا فحص حسابات الحكومة وسندات الصرف والتحصيل وذلك لتثبت أن الصرف قد تم في حدود الاعتمادات المقررة ونتيجة لأوجه قصور الموازنة التقليدية بدأت المحاولات لتطوير الموازنة العامة للدولة وكانت أول هذه المحاولات موازنة البرامج و الأداء.[1]

1. **ماهية نظام موازنة البرامج والأداء:** هي أسلوب يعتمد على الربط أو التنسيق بين البرامج في الوحدات الحكومية وبين الأهداف العامة للدولة خاصة التي تأخذ بمفهوم الاقتصاد المخطط او الموجه ويتم ذلك بتقسيم الموازنة العامة للدولة إلى موازنات فرعية على مستوى الوزارات ثم الى برامج رئيسية وفرعية على مستوى الوحدات الإدارية الأصغر حجما التي قد تكلف بتنفيذ برنامج كامل أو جزء من برنامج وفي النهاية تقسيم البرامج المجموعة من الأنشطة التي تترجم إلى وحدات أداء[2].

[1] قدوري طارق، مرجع سبق ذكره، ص164

2 حسين مصطفى هلالي، **تصنيف الموازنات الحكومية ودورها في إبراز أداء الحكومات وتقييم الأداء**، مقال منشور بموقع ww.unpan1.un.org/intradoc/groups/public/.../unpan026504.pdf تمت الزيارة بتاريخ 2017/01/24 على الساعة 18:00.

الشكل رقم (1-1): يمثل التسلسل الهرمي في تبويب موازنة البرامج والأداء

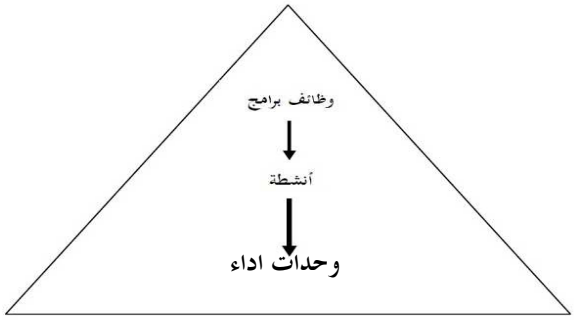

المصدر: أشرف صالح، **إدارة المال العام**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2010، ص 229

يلاحظ من الشكل السابق أن التبويب يتدرج حسب المستويات من الوظائف والبرامج المسطرة من الحكومة إلى الأنشطة في المستوى الثاني ثم إلى وحدات الأداء في قاعدة الهرم وهي المنفذة ومن تتم قياس وتقييم أدائهم .

ثانيا: نظام التخطيط المبرمج للموازنة: Planning Programming.

ظهر نظام موازنة التخطيط والبرمجة لعلاج قصور موازنة البرامج والأداء في الربط بين الموازنات الفرعية للوحدات الإدارية والأهداف القومية، واقتصار موازنات البرامج والأداء على الأجل القصير فقط وعدم اختيار البرامج التي تدرج في الموازنة وفقا للطريقة العلمية لاتخاذ القرارات التي تقضي بالمفاضلة بين البرامج لاختيار أفضلها.[1]

1. مفهوم نظام التخطيط المبرمج للموازنة: [2]

نظام التخطيط المبرمج للموازنة (PPBS) وهو يختصر باسم موازنة البرامج، وقدم هذا النظام إطارا جديدا لاتخاذ القرار في عملية صياغة الموازنة العامة للدولة عن طريق عرض وتحليل الاختيارات المختلفة المتعلقة بالسياسات والأهداف الطويلة الأجل والأساليب المختلفة لتحقيقها.

ويتم التخطيط للمستويات المختلفة وفقا لنظام التخطيط المبرمج للموازنة، استنادا على هيكل البرنامج (Program Sturcture) الذي يضم رسالة متوافقة تعبر عن الاحتياج القومي، ودور واتجاه الهيئة المعنية لتلبية هذا الاحتياج القومي والأنشطة المخطط لها لتوفير الحل، وفي ضوء ندرة موارد الدولة وزيادة الطلب على الموارد المتاحة لتلبية الحاجات المتعددة، فإنه يتعين على متخذي القرارات المتعلقة بالموازنة العامة أن يقوموا بالمفاضلة بين البدائل المتاحة من أجل تعظيم العائد من الإنفاق وترشيد الموارد.

[1] حسين مصطفى هلالي، مرجع سبق ذكره، ص3.

[2] كريم نبيل مدحت سالم، **تقويم سياسات وزارة المالية المصرية للتحول نحو موازنة الأداء**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، سنة 2007، ص 59.

ثالثا : موازنة الأساس الصفري ومقومات تطبيقها[1]

1. مفهوم ميزانية الأساس الصفري: الأساس الصفري للموازنة هو أسلوب يفترض عدم وجود أي خدمات أو نفقات في البداية والأخذ في الاعتبار الحد الأدنى للتكلفة أو أكثر الطرق فاعلية للحصول على مجموعة من المخرجات، ووضع الإطار الذي يمكن بموجبه تقييم فاعلية مسؤوليات النفقات الجارية المعتمدة وفقا لهذه الاعتبارات.

ميزانية الأساس الصفري إذن ترفض افتراض جمود محددات اتخاذ القرارات بصفة عامة وقرارات تخصيص الموارد العامة بصفة خاصة، الأمر الذي يقضي بإعادة تقييم البرامج القائمة بما يضمن القضاء على أسلوب الميزانية المتزايدة.

2. المقومات اللازمة لتطبيق نظام الأساس الصفري:

1.2. إعداد معدلات الأداء على أسس علمية: فمعدل الأداء هو عبارة عن أسلوب ووسيلة تستخدم لتحديد كمية معينة من العمل خلال فترة زمنية مناسبة، ويعتبر وضع معدلات للأداء أحد المقومات الأساسية لنجاح تطبيق الأساس الصفري.

2.2. استخدام مفاهيم محاسبة التكاليف: يتطلب تطبيق الموازنة على الأساس الصفري استخدام مفاهيم محاسبة التكاليف حتى يمكن تحديد تكلفة كل نشاط بدقة ومقارنته بعوائده ليتم ترتيبه الترتيب السليم بين الأنشطة الأخرى.

3.2. تطوير نظام المحاسبة الحكومية: لنجاح تطبيق نظام الأساس الصفري فلابد أن تكون البيانات التي يتم الحصول عليها من الوحدات الحكومية تساعد على سهولة وسرعة التطبيق.

4.2. تسجيل الأداء الفعلي والتحليل النتائج: إن الرقابة الفعالة تتطلب إعداد تقارير حتى يمكن مقارنة الأداء الفعلي مع الأنماط المحددة مقدما لمعرفة الانحرافات، وتحليل النتائج حتى يمكن معرفة الانحرافات وأسبابها وبالتالي فإنه يجب على الإدارة أن تقوم بتحليل النتائج التي حصلت عليها، وذلك حسب احتياجات وقدرة كل مستوى إداري على تحليل النتائج للاستفادة منها في اتخاذ القرار.

3. مدى قدرة الموازنة الصفرية على ترشيد الإنفاق العام لعلاج عجز الموازنة العامة

من خلال استقراء مضمون ومفهوم وخصائص تطبيق موازنة الأساس الصفري، يرى معظم الباحثين أنه يمكن تحديد ما يتوافر لها من متطلبات ترشيد الإنفاق العام، ومن ثم علاج عجز الموازنة العامة، وهذا ما نوضحه من خلال الملاحظات التالية:[2]

[1] طارق قدوري، مرجع سبق ذكره، ص 180.

[2] كودري صبرينة، مرجع سبق ذكره، ص289.

1.3. يلاحظ من خلال الدراسة المقارنة لميزانية الأساس الصفري مع غيرها من تقسيمات ميزانية التخطيط والبرمجة وجوهر ميزانية الأداء أن تحديد المستويات البديلة للإنفاق مع وجود تحديد مسبق للحد الأقصى للإنفاق، يؤدي بالوحدات الحكومية إلى الرشد في استخدام الموارد بما يمكنها من تحقيق هذه الأهداف .

2.3. تتميز أيضا موازنة الأساس الصفري بتأكيد روح المشاركة في اتخاذ القرارات، ففي الوقت الذي تتدفق فيه المعلومات من أعلى إلى أسفل في ظل التخطيط والبرمجة، وما يؤدي إليه ذلك من مركزية اتخاذ القرارات ويجعل عملية التخطيط بعيدة عن إمكانيات التطبيق، ومن أسفل إلى أعلى في ظل ميزانية الأداء، متضمنا حرصا على الكفاءة دون تحقيق للفعالية في تخصيص الموارد، فإن تدفق المعلومات في ظل الأساس الصفري يتم من أعلى إلى أسفل في مرحلة تحديد وحدات القرارات، ومن أسفل إلى أعلى في مرحلة تحديد حزم القرارات وكذا ترتيبها الترتيب الأولي ثم من أعلى إلى أسفل في مرحلة إعادة الترتيب (الترتيب النهائي) ويؤدي ذلك إلى مشاركة كافة المستويات الإدارية في تخطيط وإدارة والرقابة على الميزانية العامة، ويجعل عملية التخطيط متفقة مع إمكانيات التطبيق.

هكذا يمكن القول إن ميزانية الأساس الصفري باستخدامها لمخرجات ميزانية التخطيط والبرمجة وتأكيدها على جوهر ميزانية الأداء وتحقيقها للرقابة المسؤولة وفقا لميزانية الاعتمادات، سوف تتمكن من الوفاء بالجزء الأكبر من متطلبات ترشيد الإنفاق العام.[1]

رابعا: الموازنة التعاقدية

يمكن اعتبار الموزانة التعاقدية هي الموجة الأخيرة من موجات إصلاح الموازنة العامة للدولة، ولقد كانت أول محاولة لتطبيق الموازنة التعاقدية في وزارة المالية النيوزيلندية في عام 1996م.

أما مفهوم الموازنة التعاقدية فهو أن تكون العلاقة بين الأجهزة التنفيذية والحكومية علاقة تعاقدية يتم بمقتضاها تنفيذ مهام محددة قابلة للقياس الكمي مقابل مبالغ محددة تدفعها الحكومة قبل وأثناء وبعد تنفيذها على ما اتفق عليه أي أنها نظام لعقد صفقات بين جهة منفذة والحكومة وبموجب هذا المفهوم تقوم الحكومة بطرح مشاريعها وبرامجها المستقبلية لغرض الفوز بمتعاقدين ينفذون تلك المشاريع والبرامج بأقل كلفة ممكنة وفي الوقت المناسب بشرط أن تحقق تلك البرامج والمشاريع الأهداف المخطط لها.[2]

1. مزايا الموازنة التعاقدية:

- تساعد في تقديم حلول جذرية لمشاكل التي تواجه الإدارة الحكومية.
- عملت على إعادة صياغة طرق إعداد الموازنة العامة بشكل ساعد على ربط الموازنة بالخطط التنموية للدولة.

[1] نفس المرجع السابق، ص289.

[2] حسن عبد الكريم سلوم، محمد خالد المهايني، الموازنة العامة للدولة بين الإعداد والتنفيذ والرقابة، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، العدد 64، العراق، سنة 2007، ص115.

- تساعد في تنفيذ البرامج والمشاريع الحكومية بكفاءة واقتصادية وفعالية.
- تؤدي إلى توصيل المخرجات المطلوبة إلى المواطنين مع ترشيد أمثل للإنفاق العام.

الجدول رقم (1-2) صور المشاركة بين القطاع العام والخاص

نوع العقد	التفاصيل
تزويد منشآت القطاع العام باحتياجات وخدمات	يلتزم القطاع الخاص بتوفير العمالة اللازمة للمصالح العامة كالخدمات شركات نظافة صيانة...
عقود المساعدة الفنية	التزام قطاع الخاص بتقديم عون فني للمنشئات العامة
المقاولات الثانوية	توريد المواد وتقديم الخدمات خلال مدة معينة
عقود الإدارة	تتولى شركات القطاع الخاص إدارة المنشآت والمرافق العامة وفقا لحدود وصلاحيات يجري الاتفاق عليها في العقود
عقود التأجير	تأجير أصل موجود بالفعل لغرض التشغيل مقابل أجور الاستفادة من الامتياز لمدة محددة
نظام الامتياز	قيام شركات القطاع الخاص تصميم وتمويل وبنا وتشغيل وصيانة الأصل أو المشروع لمدة زمنية تكون طويلة نسبيا 20-30 سنة تسمى مدة الامتياز.

المصدر: ياسر حامد عباس جدوع، **مدى تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية في إعداد الموازنة العامة الأردنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة جدارا، الأردن 2015، ص.29

2. علاقة الموازنة التعاقدية مع ترشيد الإنفاق الحكومي:

يتطلب توفير الخدمات العامة صرف مبالغ طائلة تثقل كاهل الدولة لذا عمدت الحكومات إلى دراسة وتقييم البرامج والمشروعات قبل تنفيذها وحتى بعد المباشرة بتنفيذها أي: عندما تكون تحت الإنشاء وذلك بغية تقليل إنفاقها ومحاولة السيطرة على العجز وجعله في حدوده الدنيا كما توفر الميزانية التعاقدية ترشيدا للإنفاق الحكومي من خلال الأتي:

أ. تقليل الخطورة أو تقاسمها والتي قد يصاحبها خسارة مبالغ ضخمة مع القطاع الخاص.

ب. تقليص حجم نفقات القطاع العام والاستفادة من الموارد المالية والبشرية الموجودة لدى القطاع الخاص.

ت. تخفيض تكلفة الخدمات من خلال الاستفادة من نظام المشاركة الذي يسمح بالحصول على أفضل العروض كلفة وأكثرها جودة من حيث تقديم الخدمات.[1]

الفرع الثالث: ترشيد الإنفاق العام عن طريق الإدارة بالأهداف

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى مفهوم الإدارة بالأهداف وبرنامجها وكيف تساهم في ترشيد الإنفاق العام.

[1] ياسر حامد عباس جدوع، مرجع سبق ذكره، ص41.

أولا: مفهوم الإدارة بالأهداف وبرنامجها

1. تعريف الإدارة بالأهداف: هي إتباع الطرق التي ترمي إلى مزيد من العمل المثمر مع الأفراد والتي تتضمن قائمة واضحة من الأهداف الأكثر دقة لكل جزء من الأجزاء المكونة، كما يجب أن ترتبط تلك الأهداف مع بعضها وتكون في الغالب مبنية على أسس قابلة للتحقيق في المستقبل المنظور وان تكون أسهل وصولا إلى المقاصد النهائية[1].

أما مصطلح الإدارة بالأهداف في مجال الميزانية العامة للدولة لم يكن سوى في عام 1971 في وزارة الصحة بالولايات المتحدة الأمريكية وينصرف إلى تخصيص النفقات العامة وفق للأهداف الفرعية التي تسعى كل هيئة حكومية لتحقيقها[2] وتم تطويره بالولايات المتحدة الأمريكية من خلال القانون الحكومي والنتائج سنة 1993 وفي كندا من خلال قانون الإدارة العمومية 2000، وفرنسا من خلال القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية 2001.[3]

2. آليات تنفيذ الإدارة بالأهداف: وتتم وفق برنامج معين حسب tosi وcarrolli كما يلي:[4]

أ) وضع الأهداف الرئيسية وتوصيلها لكافة المسؤولين؛

ب) وضع الأهداف الفرعية للأقسام شرط أن لا تتعارض مع الأهداف الرئيسية؛

ج) المراجعة الدورية للأهداف وضرورة مطابقتها للمنجزات المحققة حسب الخطة الموضوعة وحسب الميزانية الموافق عليها؛

د) تقييم مدى تحقيق الأهداف المحددة مسبقا؛

ثانيا: إعداد الميزانية العامة بالاعتماد على الأهداف بغرض ترشيد الإنفاق العام

1. التنسيق بين الأهداف العامة والميزانية العامة: يعتبر التخطيط وسيلة لتحقيق مهمة تامين استخدام الموارد المتاحة استخداما عقلانيا وأداة فعالة لحل مشاكل التراكم أي الزيادة في الموارد، وبالرغم من إن التخطيط يسبق إعداد الميزانية العامة إلا إن كليهما يتفاعلان وينسقان في المستويات الإدارية العليا لتحقيق أهداف الحكومة وأغراضها، ومع التطورات التي حدثت في السنوات العشر الأخيرة للقرن العشرين وظهور ما سمى باتجاه الإدارة العامة الجديدة New Public Management والذي نادى بتطبيق مفاهيم إدارة الأعمال في إدارة المنظمات الحكومية، مما أدى إلى انتقال الاهتمام بقياس الأداء إلى الحكومة لتقييمها، وبالموازاة مع ذلك

[1] بويعقوب عبد الكريم، **تسيير المنظمات غير السوقية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران، 1997، ص 46.

[2] محمد بن عزة، "**ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان، 2015، ص73.

[3] نفس المرجع السابق، ص75.

[4] بويعقوب عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص47.

الانتقال من الموازنة السنوية إلى المتعددة لتشمل مجموع السنوات التي تعتمدها الخطة المسطرة، وتشمل هذه الاستراتيجية ما يلي[1]:

1.1. الدقة في التنبؤ بالنفقات وتقليص التباين بين الإنفاق التقديري والإنفاق الفعلي. تعتبر القدرة على تنفيذ الإنفاق حسب الميزانية الموافق عليها من طرف السلطة التشريعية من بين العوامل الهامة في مساندة الحكومة على ضبط إنفاقها وتقديم الخدمات على أحسن وجه ويجسد هذا المؤشر عن طريق قياس المجموع الفعلي للإنفاق مقارنة بمجموع الإنفاق المحدد أصلا في الميزانية العامة وتحديد نسبة الانحراف فكلما كانت كبيرة دل على سوء التقدير وتستبعد فئتين ليس للحكومة سيطرة عليها من فئات الإنفاق هما:

أ- مدفوعات خدمة الدين التي لا يمكن للحكومة من حيث المبدأ تعديلها في أثناء السنة المعنية بينما قد تتغير نتيجة تقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف؛

ب- الإنفاق على مشروعات الذي تموله الجهات المانحة، حيث أن إدارة شؤونه ورفع التقارير عنه يكونان عادة خاضعين إلى حد كبير لسيطرة الجهات المانحة؛

2.ضرورة كفاءة الإنفاق وفعالية الميزانية العامة: تحليل كفاءة الإنفاق يرتكز في الأساس على دراسة وتحليل العلاقة بين المدخلات الموضحة في الميزانية والمتمثلة في صورة النفقات العامة التي توظف للحصول على المخرجات المختلفة التي تسعى الحكومة لتحقيقها من خلال ذلك الإنفاق، وتستخدم نسبة المدخلات إلى المخرجات لتحديد مدى كفاءة الإنفاق العام بحيث يرتفع مستوى تلك الكفاءة كلما ارتفعت نسبة المخرجات مقارنة بقدر معين من الإنفاق أو المدخلات المستخدمة، أو كلما انخفضت نسبة الإنفاق أو المدخلات اللازمة لإنتاج قدر معين من المخرجات[2].

[1] محمد بن عزة، مرجع سبق ذكره، ص107.

[2] هبة محمود الباز، قياس كفاءة الإنفاق العام في مصر ومقترحات للارتقاء بها، **أوراق بحث" بعض قضايا إصلاح المالية العامة فى مصر**، القاهرة، ديسمبر 2014، ص5.

المطلب الثالث: نماذج لتجارب عالمية في ترشيد النفقات العمومية

يعتبر من المهم التطرق لبعض التجارب العالمية في مجال ترشيد النفقات العمومية كنماذج لمحاولات اعتمدتها بعض الدول للوصول إلى الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة مع حسن توظيفها، وفي ما يلي اخترنا ثلاث تجارب مختلفة أولا التجربة الفرنسية لعلاقتها بالنظام المالي الجزائري ومحاولتها في إصلاح الميزانية العامة والأساليب العصرية التي تعتمدها للترشيد، ثم تطرقنا إلى التجربة الماليزية باعتبارها نموذج اقتصادي ناجح وأحد أهم الدول المهتمة بالصناعة المالية الإسلامية ونظرتها في إدارة الموازنة العامة ومراقبتها وترشيدها لتحقيق التنمية القومية، وأخيرا تجربة الولايات المتحدة الأمريكية وآلياتها المعتمدة في الاستعمال الرشيد للإنفاق العام.

الفرع الأول: التجربة الفرنسية[1]

في مطلع عام 1968، قامت الحكومة الفرنسية بإصلاحات كبيرة في إجراءات الميزانية بغية رفع كفاءة الإنفاق فاعتمدت أسلوب ترشيد خيارات الميزانية RCB في مرسوم 13 مايو 1968، والذي يهدف إلى اختيار الميزانية الأمثل بواسطة السيطرة على النتائج من خلال الإجراءات الإدارية عن طريق دراسات تحليل الأنظمة ومدى الفعالية من حيث التكلفة.

وقد تم التركيز على ثلاثة أهداف وهي:

- تعزيز عملية صنع القرار من خلال إقامة علاقة بين مستوى الوسائل والأهداف؛
- ضمان مراقبة أفضل لفعالية الإنفاق مع الأخذ بعين الاعتبار النتائج التي تم الحصول عليها؛
- تحسين إدارة الخدمات وتأكيد المسؤولية عن النتائج وتكاليف أنشطتها؛

ثم تم تطوير هذا النموذج بإصدار القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية (LOLF) في أوت سنة 2001 والذي يعتبر انطلاقة جديدة نحو التغيير والتطوير والعصرنة وتجربة عالمية رائدة، يتضمن هذا القانون محورين أساسيين هما:

- تفعيل وإصلاح سلطة الرقابية للبرلمان.
- ترشيد النفقة العامة (حسن الإنفاق).

ويتضمن هذا القانون أيضا تطبيق منطق جديد في التسيير يتوافق مع توصيات الاتحاد الأوربي بضمان الاستقرار المالي والنمو في حدود معينة، مع وضع تطبيق معلوماتي (برنامج) يهدف إلى معالجة كافة البيانات الخاصة بالميزانية والمحاسبة وإدارة إدارات الدولة وفقا لعمليات مشتركة ين الأمر بالصرف، المراقبين الماليين

[1] محمد بن عزة، "**ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2009/1990**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان، 2010، ص109

والمحاسبين وإتاحتها لصانعي القرار والأجهزة الرقابية مع ترشيد الإنفاق من خلال تحديد الأهداف ومؤشرات الأداء التي ينبغي أن تكون متوائمة مع بعضها.[1]

أولا: هناك 3 مستويات للميزانية العامة وفق التنظيم الجديد وهي المهام البرامج والنشاطات نوضحها في ما يلي:[2]

الشكل (2-2): مستويات الميزانية العامة وفق التنظيم الجديد

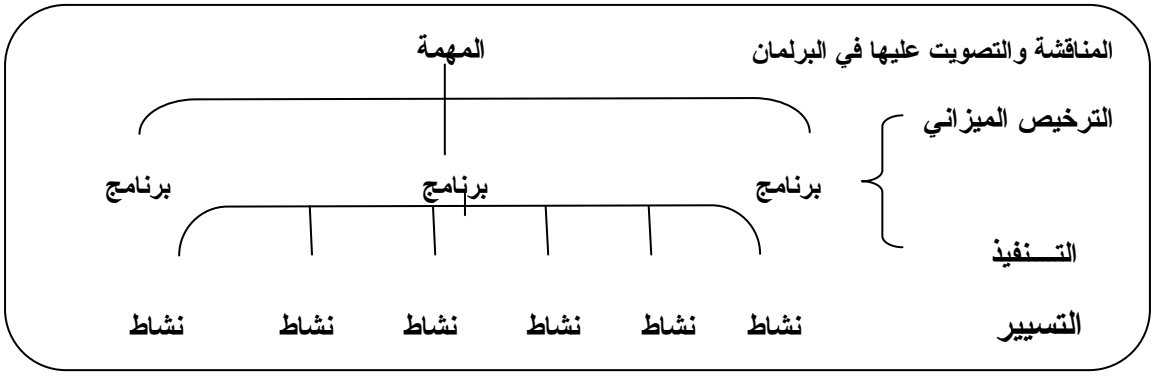

المصدر: شويخي سامية، **أهمية الاستفادة من الآليات الحديثة والمنظور الإسلامي في الرقابة على المال العام**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان، 2011، ص 173.

1. **المهام:** بعد أن يقوم البرلمان بالمصادقة على الميزانية من خلال التصويت على كل مهمة على حدى (المهمة عبارة عن برنامج حكومي مقترح من طرف وزارة معينة يضم مجموعة من البرامج المفصلة)، ويمكن للبرلمان تعديل توزيع النفقات بين برامج مهمة معينة واحدة.
2. **البرامج:** ويضم مجموعة من النشاطات المتجانسة يتم توكيله لأحد المسؤولين من الوزارة المعنية ويمكن لهذا الأخير تعديل كيفية توزيع الاعتمادات حسب نوع النشاط وطبيعة الاعتماد حسب الأهداف والنتائج المنتظرة.
3. **النشاطات:** ويشمل تفصيل توضيحي للبرنامج يشرح الوجهة المتوقعة للاعتمادات تفصيليا.

ثانيا: العائد من اعتماد نظام LOLF :

1. تسيير عمومي مرن يتميز بديمقراطية أكبر من خلال أن الميزانية العامة في إطار هذا البرنامج لم تعد تقدم حسب طبيعة النفقات بل من خلال السياسات العمومية (الأمن، الصحة، العدالة...) والتي تسمى المهام مما يسمح لأعوان الدولة بان تكون لديهم رؤية أوضح لمساهمتهم في هذه المهام وللمكلفين بمعرفة أين تذهب أموال ضرائبهم.

[1] مقال من موقع https://www.senat.fr/rap/r04-220/r04-22010.html: تاريخ زيارة 2017/02/01 الساعة 20:30.

[2] شويخي سامية، مرجع سبق ذكره، ص 173.

2. صلاحيات أوسع للبرلمان من خلال تزويده بالمعلومات المفصلة لتمكنه من مراقبة فعالة للنفقات العمومية حيث أن كل الإدارات مطالبة سنويا بشرح برامجهم واستراتيجياتهم وأهدافهم وللبرلمان صلاحية التعديل والرقابة والتقييم.
3. تكليف المسؤولين العموميين بمسؤولية أكبر في تسيير الإمكانيات المتاحة للوصول إلى الأهداف المنشودة في مقابل النتائج المرجوة وعلى كل واحد حسب مسؤوليته التصريح بالنتائج المتوصل إليها.[1]

وفقا لهذا النموذج تم وضع قوانين مالية محددة لمعايير تسيير النظام المالي وآليات تضمن الشفافية والمسؤولية ومؤشرات النجاح لتحقيق الهدف المنشود للسياسة العامة، مع الرفع من الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للمواطن بدرجة عالية من الفعالية والكفاءة عن طريق استخدام الموارد في إطار الرشادة في الإنفاق العام لحماية الأموال العامة.

الفرع الثاني: تجربة ماليزيا في ترشيد الإنفاق العام

التجربة الماليزية تعتبر من النماذج الرائدة في العالم خاصة لدولة نامية اندمجت في الاقتصاد العالمي وأصبحت تحتل مراتب متقدمة بفضل اعتمادها على برنامج اقتصادي تنموي طموح وأوضح وزير الاتصال الماليزي الدكتور صالح سعيد كيرواك أن رصيد بلاده ارتفع بمعدل 1.2 درجة عن السنة الماضية بفضل التحسينات الطارئة على الحرية والتي طالت نسبة مكافحة الفساد وحرية الأعمال وحرية التجارة وترشيد الإنفاق الحكومي[2]، هذه المكانة جاء نتيجة لنظرة ودراسة معمقة لتوجيه استثماراتها نحو القطاعات المنتجة والحساسة وتخصيص نفقات عامة وفق أولويات مدروسة من خلال الميزانية العامة والتأكيد على الإنتاجية وفعالية هذه النفقات في تحقيق الأهداف المرجوة[3].

اعتمدت ماليزيا سياسة مالية مبنية على موازنة البرامج والأداء والمحاسبة عن الأداء منذ سنة 1968 مع العمل على مراقبة أداء القطاعات ومعالجة نقاط الضعف والاختلالات المسجلة وتم تسجيل خلال تلك الفترة:[4]

- تركيز الرقابة على مستوى البنود في إعداد وتنفيذ الميزانية مع إعطاء اهتمام اقل للرقابة على تحقيق الأهداف؛
- إن الميزانية كانت تستخدم كأداة إنفاق وليست كأداة إدارة؛
- المركزية في تفويض الاختصاصات في المسائل المالية؛

[1] شويخي سامية، مرجع سبق ذكره، ص176.
[2] مقال من موقع www.al-omah.com/economy/121878 بتاريخ زيارة 2017/03/13 الساعة 11:30.
[3] محمد بن عزة، مرجع سبق ذكره، ص 106.
[4] نفس المرجع السابق، ص 106.

– عدم إعطاء المديرين المرونة والسلطة الكافية للإفادة من قدراتهم التنظيمية وإمكانياتهم الايجابية في التحديث؛

– قصور المساءلة عن الفعالية والكفاءة؛

ولكن هذه النقاط تم العمل على تفاديها بانتهاج سياسة إنفاقيه رشيدة من خلال توجيه إنفاقها بالدرجة الأولى إلى تحسين المستوى التعليمي حيث خصصت 21% من مجموع النفقات العامة للتعليم سنة 2005، للتقليل من معدل الفقر من خلال النفقات الاجتماعية.

– انتهاج نظام الميزانية المعدلة وذلك بالاعتماد بصفة أساسية على الأداء ويستهدف هذا النموذج التخصيص الأمثل للموارد، زيادة كفاءة وفعالية برامج النشاط، دعم آليات الرقابة والمسؤولية، ويتحقق ذلك من خلال تحديد أهداف الإنفاق وتقييم النتائج والآثار ومدى الاستجابة للبرامج المخططة، وتحقيق ما هو مستهدف منها.

– رفض الحكومة الماليزية تخفيض النفقات المخصصة لمشروعات البنية الأساسية، والتي هي سبيل الاقتصاد إلى نمو مستقر في السنوات المقبلة. لذا قد ارتفع ترتيب ماليزيا لتصبح ضمن دول الاقتصاد الخمس الأولى في العالم في مجال قوة الاقتصاد المحلي.[1]

– إقرار الشفافية في العمليات الحكومية باعتبارها أمر حيويا بتعلق بالموازنة والإدارة العامة والسياسة الضريبية وتمويل العمليات.

– المساءلة ووضع عقوبات صارمة ورادعة للمخالفين بما يشكل قيد على سلوك القائمين على شؤون السلطة ويلزمهم باحترام حقوق رغبات المواطنين.

– القيام بحملات توعية عامة ومحاولات جادة للتشهير بالفاسدين ومعاقبتهم عبر وسائل الإعلام المختلفة وخلق رأي عام معارض للفساد داخل المجتمع المحلي.

– إحداث تغييرات إدارية وإصلاحات داخلية في قطاعات الخدمة العامة من خلال اعتماد سياسة التدوير الوظيفي والتركيز أثناء التدريب للخدمة العامة على أخلاقيات الوظيفة العامة والمسؤولية العامة.

– امتلاك ماليزيا لرؤيا مستقبلية للتنمية والنشاط الاقتصادي من خلال خطط خماسية متتابعة ومتكاملة منذ الاستقلال وحتى الآن، بل استعداد ماليزيا المبكر للدخول في القرن 21 من خلال التخطيط لماليزيا 2020 والعمل على تحقيق ما تم التخطيط له.[2]

---

[1] عبد الحافظ الصاوي، قراءة في تجربة ماليزيا التنموية، **مجلة الوعي الإسلامي**، العدد 532، الكويت، 2010/09/03، ص2-4.

[2] غالمي زهيرة، **تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين البدائل التقليدية والبدائل الإسلامية عرض تجارب دولية**، أطروحة الدكتوراه غير منشورة، جامعة الشلف، 2016-2017، ص326.

- إنشاء وكالة مكافحة الفساد تابعة في مرجعيتها لمكتب رئيس الدولة لتجنب حدوث تداخلات وضغوط من مختلف الأطراف مع تفعيل دور البرلمانات والمجتمع المدني في مجال مكافحة الفساد لتحقيق التنمية وفق مبادئ الشفافية والمساءلة والحكم الرشيد.[1]

الفرع الثالث: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في ترشيد الإنفاق العام

تعتمد الإدارة الأمريكية برنامج عمل في توزيع النفقات تحت قاعدة: تمويل ما ينفع، وخَفْض تمويل ما لا ينفع في جميع أنحاء الحكومة، في التفاتة إلى تطبيق أساليب العِلْم في صناعة القرار السياسي، وبالرجوع إلى خلفيات هذا الفكر نتطرق إلى لمحة عن تطور فكر ترشيد الإنفاق العام في الولايات المتحدة الأمريكية:

أولا: بدأ تطبيق ميزانية البنود والاعتمادات في عام 1921 لتكوين ميزانية شاملة يتم فيه توزيع النفقات تبعا لنوعيتها لا على أساس الهدف منها، وذلك بحصر النفقات ذات الطبيعة الواحدة في مجموعة رئيسية وفرعية بغض النظر عن الجهة الحكومية التي تقدمها، وتقسيمها إلى تبويبات (تبويب إداري، تبويب موضعي، تبويب وظيفي، اقتصادي، مزدوج) وبالرغم من أن هذا الميزانية تعتبر أداة في عملية ترشيد الإنفاق بتوجيه الموارد وفق مناهج مختلفة ولكنها قاصرة في ظل غياب التخصيص والأهداف والنتائج مما يفتح الباب إلى الفساد المالي ليتم تعديلها وفق النظام الموالي.

ثانيا: نظام التخطيط والبرامج للميزانية العامة حيث اعتمد في سنة 1960 والذي قامت بتشكيله جمعية خاصة ممولة من طرف سلاح الجو الأمريكي، تتكون من فريق متعدد الاختصاصات: "مختصون في الرياضيات، الإعلاميات، العلوم الاجتماعية، الاقتصادية.. " هذه الجمعية كلفت بدراسات دقيقة ومنتظمة لمصلحة الإدارة المكلفة بالدفاع في «MAC NAMARA» فظهر نظام التخطيط والبرامج للميزانية PPBS. وهو ما أثار إعجاب الرئيس جونسون بالنتائج المحصل عليها مما أدى به إلى مد هذه الدراسات إلى كل الإدارات المدنية.

- **تكوين هذا النظام:** يتكون هذا النظام من مجموعة من العناصر يمكن إجمال أهمها فيما يلي:
  - تحديد الأهداف والبرامج بدقة بغية تحديد الأولويات، ومن تم تحديد المبالغ التي تتطلبها المنجزات.
  - دراسة البرامج البديلة قصد التوصل إلى البرامج التي يمكن أن تحقق بكيفية أفضل الأهداف المنشودة: "اختيار البديل الأفضل".
  - دراسة التكاليف التي يتطلبها إنجاز الأهداف ومقارنتها مع النتائج المحصل عليها.
  - توفير نظام متكامل للمعلوماتية يمكن من إمداد متخذ القرار بالمعلومات اللازمة في الوقت المناسب.

[1] مختار شعيب، **كيف تنهض الأمم؟ أسرار التقدم**، مقال من موقع الأهرام www.ahram.org.eg/NewsQ/385945.aspx

إلا أنه منذ سنة 1973 أصبح الأمريكان يطبقون "الإدارة بالأهداف" بالاعتماد على أهداف يضعها المسيرون، ويحدد المساعدون التابعون لهم النتائج الممكن الحصول عليها، محددة من حيث الحيز الزمني اللازم لتحقيقها، بأرقام دقيقة هذا النظام بدوره عوض بنظام جديد يطلق عليه نظام الميزانية على أساس الصفري سنة 1973 في ولاية جورجيا، وطبقت بشكل كلي سنة 1981 وكان تطبيقها بمثابة نقلة نوعية في مجال اعداد الميزانية[1]، واستند هذا النظام على ترتيب الأهداف حسب الأولوية بشكل تسلسلي قبل أي شروع في تنفيذ الميزانية، ويمكن تفكيك هذه المنهجية إلى ثلاث مراحل:

1- يطلب من كل مسؤول تجميع نشاطه إلى مهام لا يمكن الاستغناء عنها ومهام تكميلية مقترحة.

2- اقتراح الوسائل المرغوب فيها لكل مهمة.

3- تعليل طلبات الميزانية، وترتيب المهام التي يقترح القيام بها حسب الأولوية، وتقييمها من خلال الكلفة، المردودية التقنية مع ذكر الحلول البديلة.

وهذه المناهج كان لها دور كبير في ترشيد النفقات العامة، والتربية على ضرورة الاستعمال الأفضل للمال العام.

ثالثا: نظام ترشيد اختيارات الميزانية

- في شهر نوفمبر سنة 1970 تم إحداث اللجنة الوزارية Interministérielle، لترشيد اختيارات الميزانية، حيث كلفت بالقيام بدراسات وأبحاث حول الترشيد، وكلفت بتنسيق جهود ترشيد اختيارات الخزينة في مختلف الوزارات هذا النظام يستلزم:

1-اختيار الأهداف:

- وذلك بتحديد الهدف بدقة من حيث مداه، فمفهوم الهدف مفهوم مركب مثلا (الهدف على المدى القصير- توفير ظروف جيدة للتعليم، هو وسيلة إلى هدف على المدى البعيد وهو إعداد جيل مثقف)

- انتقاء الأهداف: يتم بناء على معايير، فأي جهاز إداري لا يستطيع تحقيق أهدافه كلها دفعة واحدة وفي وقت واحد، إن عليه أن يحدد الأولويات والأعمال المستعجلة ويرتبها بدقة.

2- اختيار الوسائل: وهنا يتم المرور بمرحلتين:

أ- إحصاء وتعداد الوسائل: وهنا يستلزم تحديد كل الحلول الممكنة، مع التأكيد على ضرورة أن يتم ذلك بمهارة، وشيء من الجسارة والاختراع.

ب- اختيار وانتقاء الوسائل: ولا بد هنا من الاعتماد على نقطتين مهمتين:

[1] عزة بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص 90.

- التكميم Qualification: فكل شيء ينبغي أن يكون مرقما، ومحددا بدقة.
- الشمولية: والمقصود هنا بالشمولية أن تكون كل أبعاد المشكل الذي يسعى لحله مستوعبة.

وتختار الوسائل المناسبة بناء على المنهجية المشهورة-الكلفة/المردودية التقنية. Coût/avantage، ويوضع في النهاية البرنامج الذي يشير إلى مجموع الوسائل الضرورية لتحقيق الهدف المبرمج.

3- مراقبة النتائج : وغرض الرقابة هو تقدير مدى درجة تحقق الهداف، فيتم تسجيل الفوارق وتحليلها.

أ. تسجيل الفوارق: وذلك بإتباع عدة تقنيات Modalités، كالمحاسبة التحليلية.

ب. تحليل الفوارق: فعندما يظهر مختلف لوحات القيادة Tableau de bord أية توترات أو نتائج سلبية فإن على متعهدي البرنامج أن يتوصلوا إلى السبب هل هو خطأ في التدبير، وسائل غير كافية، أم أهداف لا يمكن تحقيقها..) وينبغي على المسؤولين العودة من جديد من نفس الطريق الذي سلكوه، لإعادة فحص مجموع البرنامج...

إن هذا النظام يحدد الأهداف، ويحصى الوسائل: يحلل الأنظمة، ويبرمج النفقات ويراقب النتائج، بناء على تقنيات المحاسبة التحليلية، والوسائل الحديثة لتتبع لوحات القيادة "الأمر الذي يُحَسن من مردودية وجودة النفقة العامة. ويؤدي بالتالي إلى الابتعاد عن النفقات غير المنتجة.

رابعا: أحدث الأساليب المعتمدة في ترشيد الإنفاق العام في الولايات المتحدة الأمريكية.

1. استراتيجية تعرف باسم «سندات الأثر الاجتماعي»، أو «ادفع؛ للحصول على النجاح». وهذه الاستراتيجية ترى أنّ المنظمات الخيرية والشركات الخاصة تُموِّل الخدمات الوقائية، وأنّ الحكومة يمكنها أن تتحمل هذه التمويلات، إذا ما أظهرت التقييمات الدقيقة أنّ هذه الخدمات تحافظ على أموال دافعي الضرائب.

2. تمويل الخدمات الاجتماعية من خلال نهج «المستويات»، ففي المستوى الأدنى، ستخصِّص الوكالات التمويل المبدئي للأفكار الواعدة التي لم تثبت صحتها بعد، شريطة أن يتضمن برنامج البحث تقييمًا دقيقًا للنتائج من قِبَل محقِّقين مستقلِّين، يكونون عادةً من علماء الاجتماع الأكاديميين، أو من شركات الأبحاث غير الربحية. أما في المستويات الأعلى، سيكون هناك المزيد من التمويل متاحًا للبرامج التي يتم دعمها بأدلة أقوى (التي تتضمّن بداخلها بروتوكولات تقييمية). وستكون المستويات الأعلى محجوزة لبرامج واسعة النطاق، تتكلف ملايين الدولارات، ويتم دعمها بالفعل من خلال أفضل التجارب المحكَّمة ذات المعايير المتعددة[1].

[1] مقال حول "ترشيد الإنفاق" بالموقع https://arabicedition.nature.com/journal/2013/06/496269a تاريخ الاطلاع 2017/01/07 على الساعة 11:49.

خلاصة الفصل

من خلال الدراسة وجدنا أن النمو المتفاقم للإنفاق العام دون أن يقابله إيراد لتغطيته من طرف الحكومات يخلق العجز الموازني، هذا الأمر أصبح مطلبا الرئيسي هو التحكم فيه لتفادي انعكاساته، وذلك من خلال تطوير أدوات الرقابة وكفاءة الإنفاق الحكومي والتحكم في الآليات الحديثة لذلك ومن هنا برز مفهوم ترشيد النفقات الذي يعني اختيار أمثل للنفقة العامة، والعمل على رفع الكفاءة الاقتصادية عند استخدام الموارد والإمكانات المتاحة لزيادة المخرجات بنفس المدخلات، ولتحقيقها يتطلب ظروف معينة تشمل الحكم السليم والإرادة القوية وكفاءة الأجهزة وحسن إدارتها من خلال حسن استغلال المعارف والنظم سواء المحاسبية أو الإدارية أو الرقابية الفعالة، بطرق مدروسة بعيدا عن مزاحمة القطاع الخاص بدون جدوى، ويتطلب أيضا دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع وتحليل التكلفة والعائد قبل مباشرتها للوصول إلى الأهداف المرجوة مع ربط السياسة المالية عبر الموازنة العامة بأساليب حديثة في التسيير بالاعتماد على الأساليب المناسبة في الموازنة سواء البرامج والأداء أو التخطيط المبرمج أو على الأساس الصفري أو بالموازنة التعاقدية.

وفي الأخير تطرقنا إلى بعض النماذج العالمية ومسايرتها للعصر من خلال اعتمادها على الموازنات وتطويرها بما يتناسب مع المتغيرات الاقتصادية لتحقيق أهدافها التنموية المنشودة، ولعل أهم ما يميز هذه التجارب اعتمادها على نظم اقتصادية رائدة ساهمت تطوير منظوماتها الاقتصادية، ومن أهمها "حوكمة الشركات" والتي – الأخيرة– تتعدى بأسسها في ترشيد التسيير ومكافحة الفساد للشركات الخاصة أو المختلطة إلى الرشادة في الإنفاق العام، وذلك من خلال رشادة تسيير وإنجاز المشاريع التي تعهد بها الدولة في إطار الشفافية في العمليات المالية.

الفصل الثاني

رشادة سياسة الإنفاق الحكومي في الجزائر

للفترة 2006 – 2016

وأثرها على الاقتصاد الجزائري

تمهيد

تسعى الجزائر منذ استقلالها إلى تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة للفرد والمجتمع في كل ميادين الحياة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية وعبر كافة مناطق التراب الوطني، وفي ظل تحسن الوضعية الاقتصادية في العشريتين الأخيرتين نتيجة تحسن الجباية البترولية، قامت الدولة بوضع خطط تنموية مرحلية مترابطة للنهوض بالقطاع الاقتصادي رصدت له اعتمادات مالية ضخمة تفعيلا للمقاربة الكيترية في دور سياسة الإنفاق العام للدولة لتحقيق أهدافها، سنتناول في هذا الفصل دراسة مدى رشادة سياسة الإنفاق الحكومي في الجزائر في الفترة الممتدة من 2006 إلى 2016 وأثرها على الاقتصاد الجزائري من خلال المباحث الثلاث التالية:

- **المبحث الأول: تطور حجم الإنفاق العام في الجزائر وأسباب تزايده.**
- **المبحث الثاني: الآليات المتبعة لترشيد الإنفاق العام في الجزائر.**
- **المبحث الثالث: سياسة الإنفاق العام ومدى تحقيقها للأهداف الاقتصادية.**

المبحث الأول: هندسة الإنفاق العام في الجزائر وأسباب تزايده

المطلب الأول: هندسة النفقات العامة ضمن الميزانية العامة في الجزائر وتطورها.

تعتمد كل دولة تقسيم خاص في تصنيفها نفقاتها حسب نظامها الاقتصادي والاجتماعي والإداري، والجزائر كغيرها من هذه الدول تعتمد تصنيفا خاصا بها لنفقاتها العامة في إطار الميزانية العامة وذلك للتفرقة بين هذه النفقات حسب الشكل والطبيعة والهدف، ويتم تقسيم النفقات العامة في الجزائر على أساس إداري من جهة وعلى أساس موضوعي من جهة أخرى[1]، وقد أسهم المشرع الجزائري في تحديد دقيق لتصنيف النفقات العامة في الجزائر وجاء ذلك صراحة بأن الأعباء (النفقات) الدائمة للدولة تشتمل:[2]

1- نفقات التسيير.

2- نفقات التجهيز (الاستثمار) .

3- القروض والتسبيقات.

الفرع الأول: نفقات التسيير (ميزانية التسيير) :

نفقات التسيير هي تلك النفقات التي تسمح للدولة بتسيير وأداء مهامها بصفة عادية ومستمرة وضمانا للسير الحسن لأجهزة الدولة فتشمل النفقات على الأجور، صيانة العتاد، المعدات والأدوات...الخ.

أولا: تقسيم ميزانية التسيير حسب الوزارات

وتقسم نفقات التسيير بدورها حسب الوزارات، فكل وزارة تعطى لها الاعتمادات الخاصة بها، كما أن كل وزارة لها تقسيم خاص بها وفق "عناوين" وكل عنوان بدوره ينقسم إلى "أقسام"، وذلك انطلاقا من التشريع المعمول به بحيث تقوم كل وزارة بتقدير النفقات الخاصة بها استنادا إلى الالتزامات المادية المتكررة كالأجور والتكاليف الاجتماعية، والمصاريف وأدوات التسيير، وأشغال الصيانة وإعانات التسيير المختلفة. وتظهر ميزانية التسيير في قانون المالية (الجدول ب) كما هو موضح في **الملحق 01** والخاصة بميزانية التسيير لسنة 2017 بحيث تظهر الدوائر الوزارية والاعتمادات المخصصة لها بالمقابل أما التكاليف المشتركة التي تظهر في أسفل الجدول هي نفقات مشتركة ما بين الوزارات.

ثانيا: تقسيم نفقات التسيير لكل دائرة وزارية

بعد توزيع الاعتمادات بنسب مختلفة حسب الحاجة لكل وزارة، يتم توزيع كل اعتماد خاص بكل وزارة وفق تنظيم معين، بحيث يتم توزيع هذه النفقات حسب "العناوين" و" الأقسام " و" الفصول "و" المواد" و"الفقرات" وذلك وفق ما هو مبين في الشكل البياني الموالي :

---

[1] علي زغدود، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص31.

2 المادة 23 من القانون رقم 17/84 المؤرخ في 07 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية، ج.ج د.ش: الجريدة الرسمية، العدد 28، 10 جويلية 1984 .

الشكل البياني رقم (1-2) مدونة ميزانية التسيير.

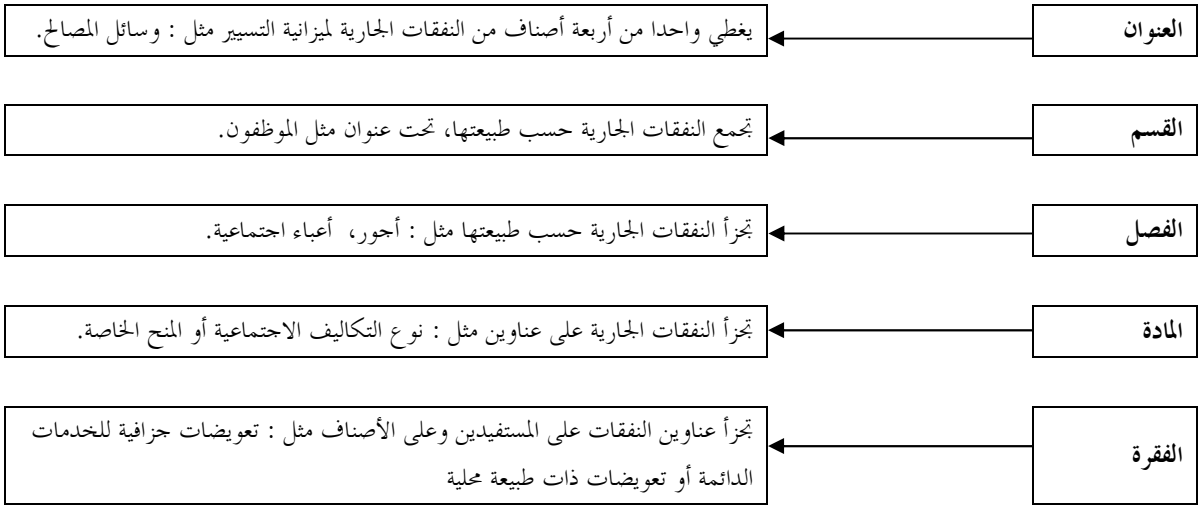

المصدر: لعمارة جمال، **منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر**، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص57

الفرع الثاني: نفقات التجهيز (ميزانية التجهيز) :

ميزانية التجهيز أو بالأحرى الاستثمار هي الميزانية التي تفتح الاعتمادات المالية في قانون المالية السنوي، وتخصص للقطاعات الاقتصادية للدولة، وذلك من أجل تجهيز هذه القطاعات بوسائل الإنتاج للوصول إلى تحقيق تنمية شاملة في الوطن[1]،كما أن نفقات ميزانية التجهيز يتم توزيعها حسب الخطة الإنمائية السنوية للدولة[2]، وتصنيفها الذي هو عبارة عن مشاريع ذات طابع اقتصادي موزعة على كافة القطاعات الاقتصادية ممولة من طرف الخزينة العمومية .تقسم ميزانية التجهيز بدورها حسب "العناوين" و "القطاعات" و"القطاعات الفرعية" و"الفصول" و"المواد".

أولا: تقسيم ميزانية التجهيز حسب العناوين: لقد نص المشرع الجزائري على أنه تجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى الميزانية ووفقا للمخطط الإنمائي السنوي، لتغطية نفقات الاستثمار وفق ثلاث أبواب (عناوين) وهي:[3]

1. الإعانات المنفذة من قبل الدولة
2. إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة
3. النفقات الأخرى بالرأسمال.

ثانيا: تقسيم ميزانية التجهيز حسب القطاعات: يحدد التوزيع بين القطاعات للاعتمادات المفتوحة والمخصصة للنفقات ذات الطابع النهائي من المخطط السنوي بموجب قانون المالية، وتظهر ميزانية التجهيز في

[1] جمال لعمارة **منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر**، ط 1، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص58

2 محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005، ص68.

3 المادة 35 من القانون رقم 17/84 المؤرخ في 07 جويلية1984، المتعلق بقوانين المالية، ج.ج د.ش:الجريدة الرسمية، العدد 28، 10 جويلية 1984.

قانون المالية بعنوان الجدول (ج) كما هو موضح في **الملحق 02** ويتضمن توزيع اعتمادات مالية على قطاعات اقتصادية محددة من طرف قانون المالية، ثم إلى قطاعات فرعية وفصول ومواد مرفقة كلها بالاعتمادات المخصصة لها.

الفرع الثالث: تطور حجم الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2000-2016

تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال فترة الدراسة 2000-2016 بنمو الإنفاق العام وارتفاع معدلاته وهو ما يطلق عليه بالسياسة الاتفاقية التوسعية حيث تصاعد معدل نمو الإنفاق العام من خلال إطلاق عدة برامج تنموية ضخمة تهدف في الأساس إلى رفع النمو وتحسين المستوى المعيشي للمواطن.

الجدول رقم (2- 1): تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2015

(الوحدة بالمليار دج)

السنوات	ميزانية التسيير	نسبة الزيادة في م تسير	ميزانية التجهيز	نسبة الزيادة في م تجهيز	السنوات	ميزانية التسيير	نسبة الزيادة في م تسير	ميزانية التجهيز	نسبة الزيادة في م تجهيز
1990	96.8	-	45.6	-	2003	1199	9.2	553.6	22.2
1991	183.2	89.3	52	14.0	2004	1179.38	1.6-	698.4	26.2
1992	236.1	28.9	72.6	39.6	2005	1200	1.7	750	7.4
1993	288.9	22.4	101.4	39.7	2006	1283.4	7.0	1347.98	79.7
1994	344.6	19.3	117.2	15.6	2007	1574.9	22.7	2048.8	52.0
1995	444.6	29.0	126.45	7.9	2008	2017.9	28.1	2304.8	12.5
1996	550.6	23.8	117.4	7.2-	2009	2593.7	28.5	2597.7	12.7
1997	643.6	16.9	201.6	71.7	2010	3446	32.9	3022.9	16.4
1998	664.3	3.2	211.9	5.1	2011	4291.2	24.5	3981.4	31.7
1999	774.8	16.6	186.9	11.8-	2012	4925.1	14.8	2820.4	29.2-
2000	656.2	15.3-	321.9	72.2	2013	4335.6	12.0-	2544.2	9.8-
2001	963.6	46.8	357.4	11.0	2014	4714.4	8.7	2914.7	14.6
2002	1097.7	13.9	452.9	26.7	2015	4972.2	5.5	3781.4	29.7

المصدر: من اعداد طلبة البحث بالاعتماد على:

- أحمد نعيمي، **الوظيفة الاجتماعية للنفقات في الميزانية العامة للدولة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2013، ص 149-150.

- **قوانين المالية**

- وزارة المالية الجزائرية، قانون المالية التكميلي 2010، الجريدة الرسمية ج ج د ش عدد 2010/49 بتاريخ 29 أوت 2010، ص 22-23
- وزارة المالية الجزائرية، قانون المالية التكميلي 2011، الجريدة الرسمية ج ج د ش عدد 2011/40 بتاريخ 20 جويلية 2011، ص 19-20
- وزارة المالية الجزائرية، قانون المالية التكميلي 2012، الجريدة الرسمية ج ج د ش عدد 2012/08 بتاريخ 15 فيفري 2012، ص 15-16
- وزارة المالية الجزائرية، قانون المالية 2013، الجريدة الرسمية ج ج د ش عدد 2016/72 بتاريخ 30 ديسمبر 2012، ص 26-27.
- وزارة المالية الجزائرية، قانون المالية 2014، الجريدة الرسمية ج ج د ش عدد 2013/68 بتاريخ 31 ديسمبر 2013، ص 46-47.
- وزارة المالية الجزائرية، قانون المالية التكميلي 2015، الجريدة الرسمية ج ج د ش عدد 2015/40 بتاريخ 30 جويلية 2015، ص 26-27.

الشكل (2-2): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2015 .

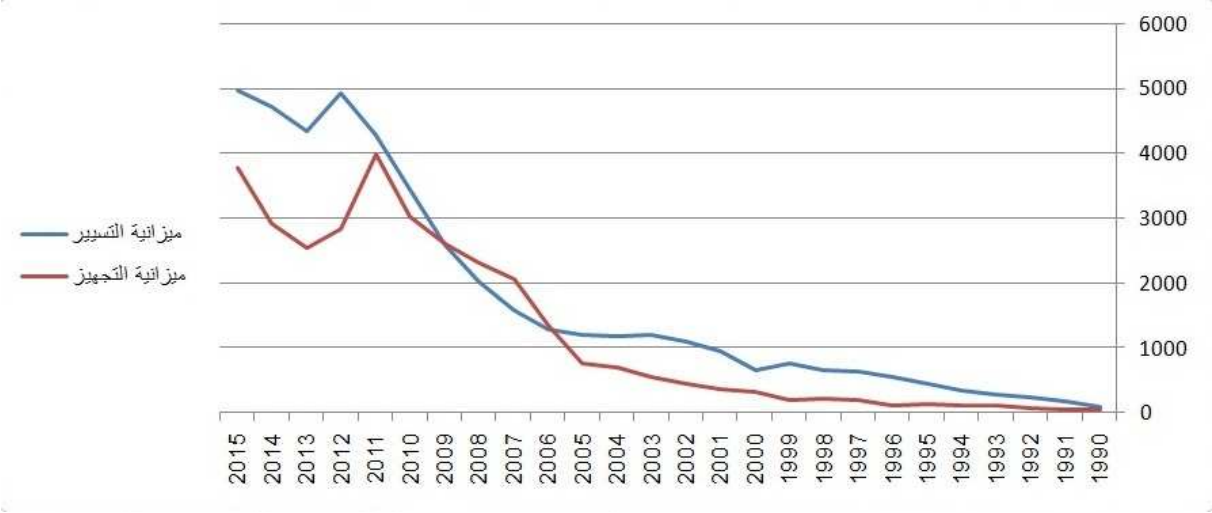

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول (2-3).

يتضح من خلال الشكل السابق إن النفقات العامة في الجزائر شهدت تزايد مستمر فنفقات التسيير تزايدت بوتيرة اكبر من نفقات التجهيز ويعود ذلك بالأساس إلى زيادة أجور موظفي القطاع العمومي مع الاهتمام بالجانب التربوي الذي استحوذ على أكثر من 280 مليار دج سنة 2010 بعد ما كانت لا تتعدى 135 مليار دج سنة 2000 ونفس الوتيرة شهد قطاع التعليم العالي، مع رصد مبلغ 100 مليار دج من أجل دعم أسعار المنتجات الغذائية وتوفير مناصب الشغل لطالبي العمل وغيرها من النفقات التسييرية وفي المقابل تميزت ميزانية التجهيز هي الأخرى بالارتفاع بنسب متفاوتة على حسب الأهداف المراد تحقيقها من خلال برامج النمو المسطرة (**انظر الملحق 02**) خاصة في مجال الاستثمارات الاقتصادية التي تستحوذ على ثلاثة أرباع ميزانية التجهيز لتحقيق تلك الأهداف.

المطلب الثاني: أسباب تزايد النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2006-2015

من خلال المعطيات السابقة نلاحظ أن النفقات العامة في الجزائر تزايدت بشكل مستمر وصل إلى مضاعفتها بأكثر من (61) مرة خلال الفترة 1990-2015، إذا ارتفعت من 142.4 مليار دج سنة 1990 إلى 8753.6 مليار دج سنة 2016 وذلك راجع إلى عدة أسباب حقيقية وغير حقيقية ساهمت في تزايدها نتطرق إليها في ما يلي:

الفرع الأول: الزيادة الظاهرية وأسبابها

المقصود بالزيادة الظاهرية هي تلك الزيادة التي تؤدي إلى تضخم في الرقم الحسابي للنفقات العامة دون أن تقابلها زيادة في كمية السلع والخدمات المقدمة لأفراد المجتمع.

أولا: ارتفاع المستوى العام للأسعار

شهدت الجزائر ارتفاع في المستوي العام للأسعار خلال فترة الدراسة، حيث ارتفع الرقم القياسي للأسعار المستهلك وباعتبار سنة الأساس 2010 (100/100) من 83.72 نقطة سنة 2006 إلى 126.74 نقطة سنة 2015، وهذا يعني المستوي العام للأسعار المستهلك أخذ اتجاها تصاعديا واستمر بالزيادة حتي وصل أعلي مستوي له في نهاية فترة الدراسة 2016 والسبب في ذلك تداعيات أسعار النفط وانعكاسها على سعر الصرف وسياسة الضبط المالي المنتهجة، ومعدل التضخم المتذبذب، مما أدت إلي ارتفاع أسعار مختلف السلع والخدمات خاصة المستوردة.

الجدول (2-2): معدل التضخم وأسعار السلع الاستهلاكية في الجزائر من سنة 2006-2015

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الإنفاق العام	3555.3	3946.65	4882.1	5474.5	6467.9	8272.4	7745.5	6879.8	7656.1	8753.6	7984.1
معدل التضخم	2.31	3.67	4.86	5.73	3.91	4.52	898.	53.2	2.92	784.	6.4
مؤشر أسعار السلع الاستهلاكية	83.72	86.79	91.02	96.23	100	104.52	113.82	117.52	120.95	126.74	/

المصدر: موقع البنك الدولي، إحصائيات اقتصادية، تاريخ الاطلاع: 2017/02/01
http://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?end=2015&locations=DZ&start=2006&view=chart

ثانيا: تخفيض قيمة العملة الوطنية

إن ارتفاع قيمة صرف اليورو والدولار مقابل الدينار الجزائري كان له الأثر البالغ في تضخيم القيمة الاسمية للواردات الجزائرية وتسببه في ارتفاع المستوي العام للأسعار المحلية، بسبب زيادة أسعار الواردات لارتفاع سعر صرف النقد الأجنبي، ولكون أن أي تخفيض في سعر صرف الدينار يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية بسبب ارتفاع تكاليف الواردات بصفة عامة والواردات من السلع الوسيطة بصفة خاصة، وهو ما أدي إلي زيادة الإنفاق العام.[1]

ثالثا: الزيادة السكانية

تعتبر الزيادة السكانية من العوامل المهمة في زيادة حجم النفقات العامة وذلك لأن التوسع في حجم النفقات يتوقف على معدل النمو السنوي للسكان وتوزيعهم الجغرافي، في حالة بقاء العوامل الأخرى ذات العلاقة ثابتة على حالها وفي الجزائر انتقل معدل السكان من 25.022 مليون نسمة سنة 1990 الى39.96 مليون نسمة سنة 2015.

[1] قدوري طارق، مرجع سبق ذكره، ص210.

الشكل رقم (2- 3) عدد السكان في وسط السنة في الجزائر 1990 - 2015

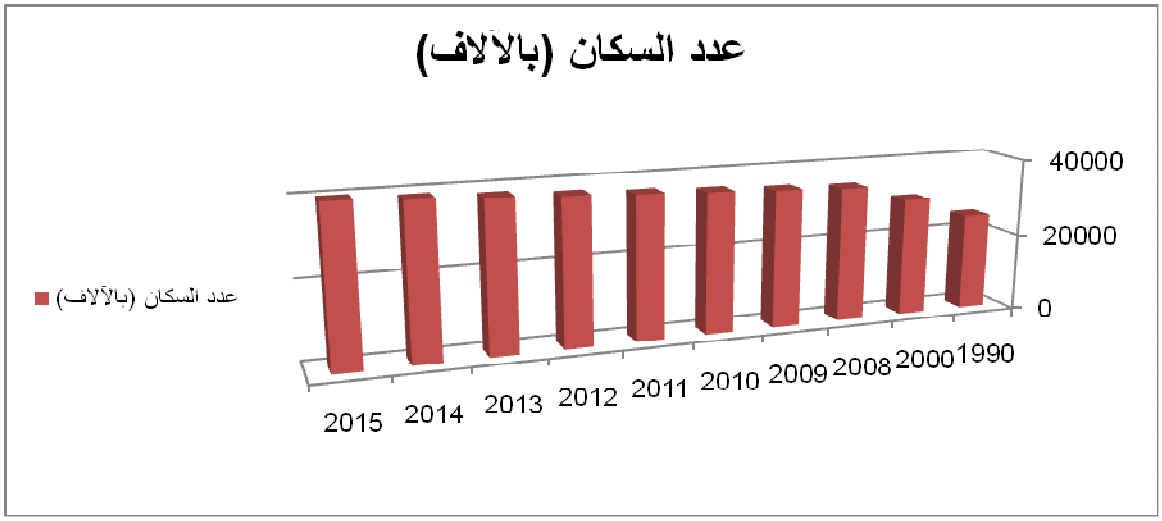

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، ديموغرافيا الجزائر 2015، تاريخ الإطلاع 27 مارس 2017، http://www.andi.dz/PDF/demographie/Demographie_2015-AR.pdf

تميزت تركيبة السكان حسب السن، بتاريخ 01 جويلية 2015 الموضحة بتقرير ديموغرافيا الجزائر[1]:

- تواصل الارتفاع في نسبة السكان دون الخامسة من العمر، والتي انتقلت من 11.6% إلى 11.7% ما بين 2014 و2015.
- عرفت نسبة فئة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة ارتفاعا، حيث انتقلت من 28.4% إلى 28.8% خلال نفس الفترة، وهذه النسبة تفوق النسب في الدول المتقدمة. ولذلك فإننا نستطيع أن نصف سكان الجزائر ضمن مجموع السكان ذوي الشعوب الفتية حيث يكون هرمها السكاني واسع القاعدة قليل الارتفاع.
- واصلت نسبة الفئة السكانية في سن النشاط الاقتصادي (15–59 سنة) انخفاضها، حيث تراجعت من 63.1% إلى 62.5% ما بين 2014 و2015 على الرغم من أن هذه الفئة ذات أهمية كبيرة في عملية التنمية الاقتصادية. وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع نسبة السكان الذين هم دون سن العمل مما يؤثر على حجم العمالة في البلاد مما يتطلب زيادة الإنفاق على الخدمات العامة الموجهة لطبقة غير المنتجة.
- في حين واصلت نسبة فئة السكان البالغين 60 سنة فأكثر ارتفاعها إذ انتقلت من 8.5% إلى 8.7% ما بين سنتي 2014 و2015، أي ما يعادل 3 484 000 نسمة، منهم 511 000 في فئة البالغين 80 سنة فأكثر، وهي نسبة مرتفعة وتشكل عاملا معرقلا لعملية التنمية الاقتصادية في البلاد ويترتب عليها زيادة حجم النفقات العامة ذات الطابع الخدمي.
- من جهة أخرى بلغ حجم الفئة النسوية في سن الإنجاب (15–49 سنة) 10.8 مليون امرأة.

[1] موقع الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، **ديموغرافيا الجزائر 2015**، تاريخ الاطلاع 27 مارس 2017، http://www.andi.dz/PDF/demographie/Demographie_2015-AR.pdf

- أما بالنسبة لمعدل الإعالة الديمغرافية، المعرف كحاصل القسمة لمجموع فئة الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة والبالغين 60 سنة فأكثر في سن النشاط الاقتصادي (15- 59 سنة) فقد بلغ 60.1 لكل 100 شخص في سن النشاط، حيث شهد هذا المعدل ارتفاعا مقارنة بسنة 2008 حيث كان 55 شخص معال لكل 100 شخص في سن النشاط، ويعود هذا الارتفاع إلى الزيادة في فئة السكان دون 15 سنة من العمر وفئة المسنين (60 سنة فأكثر)، والتي-الفئة الأخيرة- هي خارج سن العمل فهي في تزايد في الجزائر وذلك راجع لتحسن الظروف الصحية والخدمات الاجتماعية .

ورغم هذا تعد الجزائر من الدول التي دخلت الفرصة الديموغرافية المساعدة على النهوض والرقي في عام 2000 وهي مستمرة إلى غاية 2045 مما يعد أرض خصبة لعملية التنمية وفرصة لنهوض وبناء اقتصاد متنوع وقوي.

الفرع الثاني: الزيادة الحقيقية وأسبابها

المقصود بالزيادة الحقيقية هي الزيادة الفعلية في النفقات العامة في البلاد إذا بقي سكانه والمستوى العام للأسعار ومساحته بدون تغيير، أما أسباب هذه الزيادة فنذكر منها على سبيل الذكر لا الحصر:

أولا: الأسباب الاجتماعية والسياسية

1. **الأسباب الاجتماعية** : تعتمد الجزائر على سياسة اجتماعية بامتياز، فقد شرعت الحكومة في سن الكثير من القوانين والمنح التي استهدفت رفع الكفاءة وتوفير خدمات الصحة والتعليم لأكبر عدد ممكن من السكان ففي المادة 65 من الدستور الجزائري تنص[1]: الحق في التعليم مضمون، كما نصت المادة 66: بأن الرعاية الصحية حق للمواطنين، وأكد المشرع الجزائري في المادة 69: أن لكل المواطنين الحق في العمل، وفي المادتين 72 و73 والتي تنص على أن الأسرة تحظى بحماية الدولة والمجتمع، وأن ظروف معيشة المواطنين الذين لم يبلغوا سن العمل، والذين لا يستطيعون القيام به، والذين عجزوا عنه نهائيا، مضمونة. تجسد ذلك في تخصيص وزارتين الأسرة والطفل ووزارة التضامن الاجتماعي وما خصص لهما من اعتمادات لتغطية البرامج المختلفة الخاصة، وبالرغم مما تم إقراره إلا أنه في الواقع المعاش نجد أن الدولة مازالت تسعى لتحقيق تلك الغايات.
2. **الأسباب السياسية والعسكرية:** شهدت الجزائر بفترة الدراسة (2006-2016)، مرحلة من الاستقرار الاجتماعي والسياسي مكنتها من المواصلة في برامجها التنموية، فشهدت مراحل من الانتخابات البلدية والبرلمانية والرئاسية، وما ترتب على ذلك من الاهتمام بالطبقات ذات الدخل المحدود، وتقديم الكثير

[1] رئاسة الجمهورية، دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في 8 ديسمبر 1996، معدل بـــالقانون رقم 02-03 المؤرخ في 10 أبريل 2002 الجريدة الرسمية رقم 25 المؤرخة في 14 أبريل 2002، القانون رقم 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008 الجريدة الرسمية رقم 63 المؤرخة في 16 نوفمبر 2008، القانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016 الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 7 مارس 2016

من الخدمات المجانية وشبة المجانية والتوسع في ذلك بالإضافة إلى دعمها لأسعار السلع الأساسية، في إطار ما يسمى بـــ "السلم الاجتماعي"، كما أن نفقات الدفاع الوطني قد ارتفعت من 224.7 مليار دج سنة 2006 إلى 955.9 مليار دج سنة 2014[1]. ونسبة الإنفاق العسكري إلى جملة الانفاق الجاري بلغت خلال الفترة 1990-2000 حوالي 8.43 % من جملة الإنفاق العام الجاري، وارتفعت لتبلغ 9.48 % خلال الفترة 2001-2014، وبمعدل نمو سنوي مركب قدره 34.27%.[2]

ثانيا: الأسباب الاقتصادية

وتتمثل في النمو الاقتصادي وزيادة الدخل الوطني، وكذا زيادة وتطور دور الدولة

1. النمو الاقتصادي وزيادة الدخل القومي: لكون الجزائر تعتمد المقاربة الكينيزية في سياستها المالية، باعتبار أن النمو الاقتصادي في أي مجتمع يصاحبه ارتفاع متوسط دخل الفرد الحقيقي وبالتالي يترتب على ذلك زيادة في الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية والسلع والخدمات العامة ما هي إلا مجموعة من ضمن تلك السلع والخدمات التي يزداد طلب أفراد المجتمع عليها حين يرتفع مستوى دخلهم. فقامت الدولة بوضع برامج النمو، ورفع الأجور باعتبار أن المرونة الداخلية للطلب على السلع والخدمات العامة تعتبر مرونة عالية، وبالتالي ازدياد بسيط في دخل الأفراد يؤدي إلى المزيد من الطلب على السلع والخدمات العامة، أو المطالبة بمستوى جيد منها، لم يطالبوا به من قبل لدخلهم المحدود مثل المطالبة بمستوى جيد من الصحة والتعليم وشبكات الطرق وغيرها، وهذا ما يعمل على نمو الإنفاق العام لأجل إشباع تلك الحاجات[3].

2. زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية: كلما حرصت الدولة على التدخل بصورة موسعة في الحياة الاقتصادية كلما ازداد حجم النفقات العامة، فالجزائر للحفاظ على التوازن الاقتصادي، ولدفع عملية التنمية إلى الأمام، قامت بزيادة النفقات العامة بالموارد المتاحة، وبصفة خاصة بالتوسع في إقامة المشروعات العامة الاقتصادية البنية التحتية دعم الاستثمار للحصول على موارد للخزينة العامة أو المحافظة على ثرواتها الطبيعية أو للتحكم في مسار اقتصادياتها، كما أن حرصها على محاربة الكساد والبطالة، وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، دفعها إلى زيادة إنفاقها العام، للرفع من مستوى الطلب الكلي الفعلي، إلى المستوى الذي يسمح بتحقيق التشغيل الكامل لليد العاملة، بالتناسب مع حجم الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني[4]، إلا أن الواقع بين نتائج مخالفة للتوقعات نتطرق إليها بالمبحث الأخير.

1 من إعداد الطلبة بناءا على قوانين المالية سنة 2006-2014، مراجع سبق ذكرها.

2 قدوري طارق، مرجع سبق ذكره، ص 218

3 محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007، ص:126.

4 مجدي محمود شهاب، **أصول الاقتصاد العام المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2004، ص 221.

المطلب الثالث: تطور العجز الموازني في الجزائر :

يقسم التصنيف الميزاني في الجزائر النفقات إلى صنفين مقسمة بدورها إلى أبواب النفقات الجارية (التسيير) والنفقات الرأسمالية (التجهيز)، وبالنسبة للإيرادات العامة فهي تشمل الضرائب عادية، إيرادات عادية أخرى، وجباية البترولية، ومع بداية القرن الحالي تحسنت الوضعية المالية العامة حيث حققت فوائض في الموازنة من سنة 2000 إلى غاية 2007، حيث بلغت 14.1% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2006، وذلك بسبب ارتفاع أسعار البترول وبالتالي ارتفعت الجباية البترولية.

وبالرجوع إلى الوضعية المالية لسنتي 2008-2009 فقد عرفت عجزا متفاوت في الموازنة العامة حيث بلغت قيمته 1356 مليار دج وعجز ب 975 مليار دج على التوالي، ويرجع ذلك للأزمة المالية العالمية التي تفجرت في سنة 2008 وتفاقمت مع مطلع 2009 وما تبعتها من تداعيات اقتصادية و عواقبها السلبية على الوضع الاقتصادي العالمي.

جدول رقم (2-3) :تطور العجز الموازني في الجزائر خلال الفترة 2006-2015

(الوحدة: مليون دولار)

	2006	2007	2008	2009	2010
إجمالي الإيرادات العامة والمنح	50768	53165	80388	50602	58862
إجمالي النفقات العامة	34268	46850	66825	60358	61128
العجز أو الفائض	16501	6314	13562	- 9757	- 226
النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	14.1	4.7	7.9	- 7.1	- 1.4
	2011	2012	2013	2014	2015
إجمالي الإيرادات العامة والمنح	79476	81743	75529	73337	58146
إجمالي النفقات العامة	82121	91871	78685	87301	93285
العجز أو الفائض	- 2645	- 10129	- 3155	- 13965	- 35138
النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	- 1.3	- 4.8	- 1.5	- 6.5	- 19.3

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا إلى الجداول الإحصائية:

- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2011**، أبوظبي - دولة الامارات العربية المتحدة، 2011
- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016**، أبوظبي - دولة الامارات العربية المتحدة، 2016

ويوضح الجدول رقم (2-5) تطور العجز الموازني إلى ناتج المحلي الإجمالي، حيث يبين مدى تطور نسبة الاقتطاع من الناتج المحلي الإجمالي للتمويل النفقات العمومية، ولقد عرفت هذه النسبة تباين بين الزيادة والانخفاض خلال فترة الدراسة وابتداء من سنة 2009 أصبح العجز الموازني دائم في كل سنة مالية، لسبب التزايد المستمر للإنفاق العام وعجز الإيراد العام عن مواكبة هذا الارتفاع، بسبب عدم رشادة استعمال الموارد الحكومية، وضعف إنتاجيتها، مما جعل الحكومة تشدد على الدور الذي تلعبه رشادة الإنفاق العام كأحد الحلول للتصدي لهذه المشكلة.

المبحث الثاني: آليات تطبيق ترشيد الإنفاق العام في الجزائر

المطلب الأول: ترشيد النفقات العامة في ظل الموازنة العامة

تعتبر عملية توظيف النفقات في الميزانية العامة من أهم الوسائل لضمان ترشيد أمثل للنفقات العامة لتحقيق أهدافها من خلال توضيح مهام كل نفقة، نتطرق في ما يلي لتشخيص هيكل النفقات العامة في الجزائر وألية ترحيل الاعتمادات لرخص البرامج وانعكاسها على رشادة الإنفاق العام: [1]

الفرع الأول: تصنيف النفقات العامة في الميزانية العامة للجزائر:

يعتمد التصنيف الموازني في الجزائر حسب الوزارات والقطاعات فيقابل كل وزارة الاعتمادات المخصصة لها خلال تلك السنة، هذا التصنيف يوافق ميزانية البنود والاعتمادات وما تتميز به سلبيات رغم تعدد المناهج الحديثة في مجال الميزانية العامة، فالميزانية العامة في الجزائر غير موضوعة على أساس الأهداف وإنما على أساس الوسائل وتتجلى فيها الاعتمادات المالية المرصودة لكل وزارة فقط دون الهدف منها بالإضافة إلى غياب المحاسبة عن الأداء (إن النظام الميزاني الجزائري الحالي لا تستعمل فيه تقنية ترشيد خيارات المالية بحيث أن تقدير النفقات العامة يتم من طرف كل وزارة للاعتمادات التي تخصها خلال الفترة المقبلة وترفع إلى وزارة المالية لتعديلها وهذا الأسلوب يدفع بكل وزارة إلى مجالات في طلب الاعتمادات دون الرجوع إلى الأولويات وذلك ما يفسر تزايد نفقات كل وزارة سنة بعد سنة وهذا ما يغيب عنصر ترشيد الإنفاق في هذه الحالة).

الفرع الثاني: ترحيل الاعتمادات:

يعتبر احد المخارج المعتمدة لتجاوز قاعدة السنوية في الميزانية ويرخص باستعمال هذه التقنية إلا في حالة أبواب الميزانية الخاصة بالدعم الاقتصادي والاجتماعي ، واعتمادات صيانة المباني والعتاد كما لا تقفل الإعانات والتخصيصات الممنوحة للمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري حسب إجراءات الميزانية المعمول بها، ما لم تنفق بمجملها وترحل لتستعمل في السنة المقبلة ولكن بالتطبيق في الجزائر لا تطبق على كل أنواع نفقات التسيير باستثناء المذكورة سابقا مما يؤدي إلى ممارسات غير مشروعة عند اقتراب نهاية السنة المالية لاستعمال الأموال المتبقية بأي صورة مما يتنافى مع مبادئ ترشيد الإنفاق العام ويساهم في ضياع المال العام.

الفرع الثالث: شفافية تقديم المعلومات عن النفقات العامة.

في الجزائر توجد صعوبة بالغة في الحصول على الوثائق المعلنة والمرافقة للميزانية العامة، خاصة فيما يتعلق بالملحقات التفسيرية والتقدير المالي والاقتصادي باستثناء الجداول العادية:

1. الخاص بالإيرادات النهائية، 2. الخاص بميزانية التسيير، 3. الخاص بميزانية التجهيز.

[1] بن عزة محمد، مرجع سبق ذكره، ص 132.

فغياب الاهتمام بموضوع الشفافية في تقديم المعلومات عن كل عملية مالية تقوم بها الدولة يكتنفها الغموض حول التصرفات الحاصلة في تسيير المال العام هذا من جهة ومن جهة أخرى تشير المادة 68 من قانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية (قائمة الحسابات الخاصة للخزينة تبين مبلغ الإيرادات والنفقات والمكشوفات المقررة لهذه الحسابات) بالرجوع إلى الواقع لا تتوفر أية معلومات حول الحسابات الخاصة بالخزينة تفصيلة ما عدى مبالغ الاعتمادات المخصصة رغم الطلب الملح من الهيئة التشريعية لمراقبتها تطبيقا لأحكام القانون المتعلق بقوانين المالية فيجب أن يدرج جدول الإيرادات والنفقات التقديرية لكل حساب في مقترحات الميزانية، كما أن صلاحية البرلمان في مراقبة حسابات التخصيص الخاص تنتهي بمجرد انتهائه من المصادقة على قانون المالية.

الفرع الرابع: قانون ضبط الميزانية باعتباره معيار لتقييم الأداء.

يعتبر قانون ضبط الميزانية قانون تسوية الميزانية للسنة المالية المواد 05، 76، 77، 78 من قانون 17/84 (فهو الذي يضبط نهائيا الميزانية العامة للدولة المنفذة حيث يحدد المبالغ النهائية للإيرادات والنفقات[1]) ويثبت بمقتضاه تنفيذ قانون المالية حيث امتنعت الحكومة ولغاية سنة 2010 عن طرح على البرلمان مشاريع قوانين ضبط الميزانية فحرمته بذلك من استخدام حقه في الرقابة على كيفية استخدام الأموال العامة و لم تمكنه من آلية تقييم أداء الحكومة في إنفاقها للمال العام، لتتدارك الأمر ابتداء من السنة المذكورة بتسوية الميزانية لسنة 2008 في إطار تفعيلها لترشيد الإنفاق ولكن بتأخر في التطبيق، ففي السنة الحالية 2017 قامت بنشر تسوية الميزانية لسنة 2014[2].

المطلب الثاني: ظاهرة الفساد وضرورة تعزيز الرقابة على المال العام أداة أساسية في ترشيد الإنفاق العام

تنتهج الجزائر سياسة رقابية متعددة الأوجه للحيلولة دون العبث بالمال العام وإهداره ما بين داخلية وخارجية أو تصنيفها كقبلية وبعدية أو غيرها، سنتناولها في ما يلي مع تحليلنا لأثرها على رشادة إنفاق المال العام في الجزائر.

الفرع الأول: الرقابة داخلية

ويشمل هذا النوع رقابة المراقب المالي والمحاسب العمومي ومحافظ الحسابات نفصلها كما يلي: [3]

[1] محمد مسعي، **المحاسبة العمومية**، دار الهدى، الجزائر، 2003، ص158

[2] وزارة المالية، **قانون 17-08 المؤرخ في 27 مارس 2017 المتعلق بتسوية الميزانية لسنة 2014**، ج ر، عدد 21 الصادرة بتاريخ 02 أفريل 2017

[3] شيخ عبد الصديق، رقابة الأجهزة والهيئات المالية على الصفقات العمومية، **الملتقى الوطني السادس "دور قانون الصفقات العمومية في حماية المال العام"**، جامعة المدية، 20 ماي 2013، ص19.

أولا: رقابة المراقب المالي: وتعتبر رقابة خاصة بالنفقات فهي تهدف إلى احترام شرعية النفقات الملتزم بها، وبذلك تستبعد جميع الإيرادات من مجال تطبيق هذه الرقابة خلافا لرقابة المحاسب العمومي، ويتم تطبيقها على ميزانية الدولة والمؤسسات العمومية والولايات والبلديات (ابتداء من سنة 2012 بالنسبة لكل البلديات بناء على القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2010/05/09).

ثانيا: رقابة المحاسب العمومي: تعتبر رقابة المحاسب العمومي مجموعة من التحقيقات والفحوصات التي يقوم بها اثناء تنفيذه للنفقة (دفع مبلغ النفقة)، وذلك من اجل التأكد من شرعيتها لهذا تعتبر هذه الرقابة مرافقة لتنفيذ النفقة العمومية كما تعتبر مكملة لرقابة المراقب المالي. ويقوم بعمليات تحصيل الايرادات ودفع النفقات كمرحلة محاسبية وضمان حراسة الأموال والسندات والوثائق التي كلف برقابتها والمحافظة عليها مع حركة حسابات الموجودات.

ثالثا: رقابة محافظ الحسابات: مهمة محافظ الحسابات تتركز على المراجعة المحاسبية والمالية للمؤسسة، التي يصادق عليها المراجع بمثابة ممثل للشركاء والمساهمين والبنوك والهيئات العمومية. ويعمل على مراقبة الشركات التجارية وهذا ما أبرزه المرسوم التشريعي رقم 08/93، المؤسسات العمومية الاقتصادية وهو ما اقرته المادة 17 من الفقرة 10 من قانون 04/88، المؤسسات المالية وهو ما جاء في المادة 162 من قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض.

للرقابة الداخلية أهمية كبيرة في الحفاظ على المال العام وتوجيهه نحو وجهته الصحيحة ما يسمح بتحقيق الرشادة في الإنفاق إن تم اختيار أعوان الرقابة عن طريق الكفاءة والنزاهة والاختصاص مع التزامهم بمبادئ الشفافية المالية والإفصاح والمسائلة للرفع من كفاية الأداء وتحقيق الانضباط المالي والإداري.

الفرع الثاني: الرقابة الخارجية

وتشمل رقابة كل من مجلس المحاسبة ورقابة لجان الصفقات. ورقابة المفتشية العامة للمالية والرقابة الشعبية السياسية.

أولا: رقابة لجان الصفقات.: تتمثل غاية الرقابة الخارجية، في التحقق من مطابقة الصفقات العمومية المعروضة على الهيئات الخارجية، للتشريع والتنظيم المعمول بهما. وترمي الرقابة الخارجية أيضا إلى التحقق من مطابقة التزام المصلحة المتعاقدة للعمل المبرمج بكيفية نظامية. يمارس الرقابة الخارجية القبلية لجان الصفقات العمومية بأنواعها.

ثانيا: رقابة المفتشية العامة للمالية: تمارس على التسيير المالي والمحاسبي لمصالح الدولة والجماعات الإقليمية وكذا الهيئات والأجهزة الخاضعة لقواعد المحاسبة العمومية وعليه فإن مختلف الصفقات التي تبرمها هذه الهيئات تخضع

لرقابة المفتشية العامة للمالية. ولكن ورغم أن المشرع أعطى للمفتشية العامة للمالية اختصاصات معتبرة، تسمح لها بالتدخل وتفتيش الهيئات الخاضعة لرقابتها ومراجعة حساباتها بكل حرية، إلا أن ما يمكن ملاحظته أن نتائج تدخلاتها ليست في مستوى الاختصاصات الكبيرة التي منحت لها، كما أن التقارير التي تعدها سواء الدورية أو السنوية تبقى مجرد ملاحظات ونتائج وفقط، ولا يمكن أن تكون ملزمة للهيئات المعنية بالرقابة. فنجد ان قيمة وفعالية الرقابة تقدر بما تنتهي إليه من قرارات تنفيذية، وهو ما لا نجده في رقابة المفتشية العامة للمالية، حيث أنه وفي حالة معاينة تغيرات أو تأخيرات هامة في محاسبة الهيئة المراقبة، يقوم مسؤولو الوحدات العملية للمفتشية العامة للمالية بطلب تحسين هذه المحاسبة، وإعادة ترتيبها من المسيرين المعنيين. كما أن توسيع نطاق مراقبة المفتشية العامة للمالية، قد ساهم في الحد من أهميتها، حيث تم مد وتوسيع مجال تدخلها، في مقابل وسائل ردع محدودة جدا، وهو ما يؤكد عدم فاعلية هذه الرقابة، في ظل المرسوم التنفذي رقم 08-272، الأمر الذي يتطلب ضرورة مراجعة آليات رقابة المفتشية العامة للمالية، لأهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به للحفاظ على المال العام.

ثالثا: رقابة مجلس المحاسبة: لقد أشار الدستور إلى مجلس المحاسبة في الفصل الأول من الباب الثالث المعنون بالرقابة والمؤسسات الاستشارية، حيث جاء في المادة 170 :"يؤسس مجلس محاسبة يكلف بالرقابة البعدية لأموال الدولة والجماعات الإقليمية والمرافق العمومية". فيعتبر مجلس المحاسبة المؤسسة العليا للرقابة اللاحقة لأموال الدولة والجماعات المحلية، ويتمتع باختصاص إداري وقضائي وبالاستقلال الضروري في أداء المهام الموكلة إليه ضمانا لموضوعية وحياد فعالية أعماله ويتولى التدقيق في شروط استعمال وتسيير الأموال العمومية، من طرف الهيئات التي تدخل في نطاق اختصاصه، والتأكد من مطابقة عملياته المالية والمحاسبية لقوانين والتنظيمات. ولكن في الواقع يعاني المجلس من التهميش وتقزيم دوره وإبعاده عن مهامه الأساسية كمستشار مالي لرئيس الجمهورية، مع عدم تمكينه من الشروط المادية التي تسمح بأداء مهمة الرقابة على أكمل وجه، غياب الاهتمام بمصالح الدعم التقنية لمهام الرقابة، وذلك نتيجة عدم شغل معظم المناصب فيها رغم أن القانون أقرها، مما أثر سلبا على فعالية الرقابة، بالإضافة لانغلاق المؤسسة على نفسها وعدم مسايرة عمل المجلس للتطورات الحاصلة في مجالات الرقابة والمحاسبة وفقا للمعايير الدولية.

رابعا: رقابة المجالس الشعبية: إن الإدارة المحلية تقوم على أساس الاعتراف بوجود مصالح إقليمية يترك الإشراف عليها من أشخاص يتم اختيارهم عن طريق الانتخاب من طرف إدارة المجتمع، بحيث يقومون بحماية مصالح الجماعات الإقليمية نيابة عنهم، أي تقوم بالتعبير عن إرادة الشعب الذي يقوم باختيار من يمثله، فنجد ان للمؤسسات الدّستوريّة والمجالس الشعبية المنتخبة دور كأجهزة رقابة للتحقق في تطابق العمل التّشريعيّ

والتّنفيذيّ مع الدّستور، وفي ظروف استخدام الوسائل المادّيّة والأموال العموميّة وتسييرها. حيث تتم الرقابة بإحدى الطرق التالية: العرض على المجلس والتصويت، لجان التحقيق، الأسئلة الشفوية والكتابية، الاستجواب.

الفرع الثالث: الفساد في الجزائر

بعد تطرقنا للآليات الموضوعة من طرف الدولة الجزائرية لمراقبة المال العام، نتناول في هذا الفرع حصيلة هذه الجهود المبذولة وكفاءتها عبر منظور مؤشر منظمة الشفافية الدولية كهيئة غير حكومية تدرس ظاهرة الفساد الذي ينهش الاقتصاد انطلاقا من القطاع العام وممول من الإنفاق العام للحكومة في غياب الرقابة.

جدول رقم (2-4): تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر للفترة 2006-2016

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
النقاط	3.1	3	3.2	2.8	2.9	2.9	2.8	3	2.6	3.1	2.94
رتبة عالمية	84	99	92	111	105	112	105	94	100	88	108

المصدر: منظمة الشفافية الدولية، **تقارير الناس والفساد: دراسة مسحية 2016 للشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، برلين، ألمانيا، 2016.

يلاحظ من الجدول أن تصنيف الجزائر عوض التحسن بفضل الأجهزة الرقابية والتشريعات الجديدة بمناسبة الوفرة المالية وتزايد الإنفاق العام إلا أن الواقع جاء عكسي فقد تدحرج تصنيف الجزائر وتحصلت على رصيد ضعيف ومنخفض جدا لم يتجاوز 3 من 10 (من صفر فاسد جدا إلى 10 نظيف جدا) وسجلت في هذه الفترة فضائح مدوية كقضية الخليفة، مجمع تونيك، قضية عاشور عبد الرحمان....، فهي لم تسجل أي تطور ايجابي في المؤشر وتحتل المرتبة 108 من أصل 183 دولة شملهم المسح سنة 2016 لعدم تحقيق أي نتائج إيجابية من الجهود المبذولة لمكافحة الفساد، وحسب الهيئة الدولية تعتبر حصول أي دولة على أقل من 3 دلالة على توسع رقعة الفساد وانتشاره بمنسوب عالي ومرتفع داخل دواليب ومفاصل الدولة[1]، خلال الفترة من 2006 إلى 2009 فقط عالجت المحاكم ما يزيد عن 4000 قضية فساد، 55% اختلاسات، 10% رشوة [2]، مما يبين وجود خطر صامت ينخر الاقتصاد دون وجود اليات كفيلة بمحاربتها في ظل جمود الهيئات المعتمدة للرقابة (مجلس المحاسبة، المتفشيات،...).

[1] طارق قندوز، ابراهيم بلحيمر، قاسمي سعيد، الاقتصاد الجزائري تحت رحمة ثالوث الفساد التضخم البطالة، **المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية**، العدد 04، جامعة المدية، سبتمبر 2015، ص 11.

[2] نفس المرجع السابق، ص11

المطلب الثالث: التدابير العملية المتخذة لترشيد الإنفاق العام في الجزائر

وسنتطرق في هذا المطلب إلى أهم الإجراءات المتعلقة بتخفيض النفقات الموجهة لدعم الأسعار، تسيير القطاع العمومي، انتهاء بعمليات التطهير المتواصلة لحسابات التخصيص الخاصة بالخزينة العمومية

الفرع الأول: الإجراءات المتعلقة بتخفيض النفقات الموجهة لدعم الأسعار

تهدف هذه العملية إلى تحرير الأسعار بإزالة الموانع التي تحول بين توازي الأسعار في الداخل والخارج، وهي خطوة انعكاسها ذو بعد اجتماعي بالتخلي عن سياسة الدعم المالي لأسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع يعود على الفئات ذات الدخل المنخفض والمحدود ولكنها في نفس الوقت خطوة ضرورية لترشيد الإنفاق العام كون الدعم لا يجب أن يشمل عامة الناس بمختلف مستوياتهم وإنما يجب أن يوجه الدعم إلى مستحقيه فقط،[1] بدأت الدولة الجزائرية بالتخلص التدريجي عن هذا الدعم مع اعتماد نظام تسقيف خاص في مجال استهلاك الطاقة سواء في الكهرباء بفرض رسم على القيمة المضافة بـــ 7% لاستهلاك لا يتجاوز 125 كيلووات في الساعة، وهو معدل الأسر والعائلات على العموم، ورفع القيمة إلى 17% في حالة تجاوز السقف المذكور، تقليص الفارق في اسعار المواد الطاقوية بين السعر المحلي المدعم والسعر الدولي بفرض رسوم جديدة مع استمرارية سياسة الدولة المتمثلة في دعم أسعار المواد الغذائية واسعة الاستهلاك لا سيما السكر والزيت والحليب. (قانون المالية 2016)

الفرع الثاني: الإجراءات المتعلقة بتسيير القطاع العمومي

نتناول في ما يلي بعض الاجراءات لا على الحصر:

أولا: بالنسبة لنفقات الموظفين: بلغ عدد الموظفين في القطاع الحكومي 40 موظف لكل 1000 نسمة وهو معدل يفوق المعدلات المسجلة في البلدان المجاورة ويرهق كاحل الدولة وعليه ولرفع انتاجية الموظفين بالقطاع العمومي وللاستغلال الماثل للعنصر البشري تم وضع مجموعة من التدابير نذكر بعضها كما يلي :

- .بموجب المرسوم التنفيذي رقم 12-194 المؤرخ في 2012/04/25 الذي يحدد كيفيات تنظيم المسابقات والاختبارات المهنية في المؤسسات والإدارات العمومية وإجرائها الغاء كل الإجراءات التي تعيق سير مختلف الإدارات وإعادة الاعتبار لسلطة هذه الأخيرة في مجال مجمل عمليات التوظيف ومتابعتها.
- .بموجب التعليمة الوزير الأول رقم 13 المؤرخة في 2013/01/14 بعنوان ترشيد تسيير الموارد البشرية في قطاع المؤسسات والإدارات العمومية دعوة لتفعيل التشاور مع المديرية العامة للوظيفة العمومية والمديرية

[1] بن عزة محمد، مرجع سبق ذكره، ص 141، بتصرف

العامة للميزانية بهدف وضع سياسة حقيقة لضبط تعداد المستخدمين وترشيد المناصب المالية في الإدارات العمومية. (**ملحق 03**)

- بموجب تعليمة وزير المالية الحاملة للرقم 500 المؤرخة في 2013/04/23 بعنوان عقلنة الاعتمادات المالية والمناصب المالية تم إقرار التدابير التالية :

- في حالة إنشاء هياكل جديدة يجب اللجوء إلى إعادة توزيع المناصب الموجودة دون اقتراح مناصب جديدة.
- الإحالة على التقاعد لكل الموظفين الذين بلغو سن التقاعد القانوني.
- يجب أن يكون الأثر المالي الناجم عن تطبيق محتمل لنظام تعويضي جديد في حدود الاعتمادات الممنوحة خلال السنة المعنية (**ملحق 04**).

ثانيا: بالنسبة لنفقات التجهيز: بموجب تعليمة وزير المالية المؤرخة بتاريخ 16 ديسمبر 2013 تحت رقم 1391 بخصوص ترشيد النفقات (**الملحق رقم 05**)، والتي تضمنت ما يلي:

- الحد من التأخير في تنفيذ الاعتمادات وتنفيذ المشتريات العامة مع ضمان التطبيق الدقيق للنصوص القانونية التي ترصد بدقة تنفيذ تدابير الوضع حيز الخدمة مع ضمان الامتثال للاعتمادات السقوف المفتوحة وبنود الموازنة؛
- السهر على تفادي إنشاء مؤسسات عمومية جديدة من خلال تفضيل تجميع وظيفي وإقليمي لتلك المؤسسات التي تضطلع بخدمة عمومية مماثلة؛
- تطبيق القواعد المالية بشكل صارم بخصوص المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري ولا سيما تلك المتعلقة بالتدخل المالي للدولة الذي يجب أن يخص التكفل بتبعات المرفق العمومي المفروض عليها؛
- تفضيل مبدأ الامتياز من أجل تسيير أفضل للمنشآت العمومية؛
- التشجيع على ضبط وإعادة النشر القطاعي وفيما بين القطاعات للتعدادات الزائدة قبل أي فتح لمناصب مالية والحث على إعادة نشر المستخدمين بما فيهم أولئك التابعين للمؤسسات العمومية المحلة؛
- السهر على تقليص نفقات تسيير المصالح من خلال الحد من التكاليف المرتبطة باستهلاك الكهرباء والماء والهاتف وتعميم استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الإدارات العمومية على نحو يسمح بتحقيق اقتصاديات حجميه؛
- فيما يخص النفقات المتعلقة بتكاليف تنظيم المؤتمرات والندوات والأيام الدراسية فانه يجب تقليصها وترشيدها؛

- احترام الأسقف المالية للمدفوعات ولا يجب تجاوزها بأي حال.

بموجب تعليمة وزير المالية المؤرخة بتاريخ 24 مارس 2016 تحت رقم 542 بخصوص تسقيف النفقات لسنة 2016 (**الملحق رقم 06**)، والتي تضمنت عدم الالتزام بعقود جديدة إلا في حالات استثنائية ذات بعد وطني.

الفرع الثالث: مواصلة عملية تطهير حسابات التخصيص الخاصة بالخزينة

لما تشوب هذه الحسابات من غموض في كيفية مراقبتها باشرت الدولة في عمليات التجميع والغلق تدريجيا حيث تم بموجب قانون المالية 2017[1]: إغلاق كل حسابات التخصيص المفتوحة لمشاريع الاستثمار العمومي وتم سحب كل ما تبقى فيها من اعتمادات مالية لغاية نهاية سنة 2016 وصب جزء منها يقدر بـــ: 300 مليار دج في حساب واحد وهو حساب رقم 145-302 حيث جاء في قانون المالية 2017 المادتين 119 و120 المادة 119: إن حسابات التخصيص الخاص الآتية:

- رقم 302.115 الذي عنوانه "حساب تسيير عمليات البرنامج الخاص للإعمار" رقم 302.120 الذي عنوانه "حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش 2005 – 2009"
- رقم 302.134 الذي عنوانه "حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010 – 2014"
- رقم 302.143 الذي عنوانه "حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015 – 2019" تقفل عند تاريخ 31 ديسمبر سنة 2016.

ويصبّ رصيدها في حساب نتائج الخزينة (سيتم تحويله لحساب التخصيص الخاص رقم 302.145 الذي عنوانه "حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز".

المادة 120: يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقمه 302.145 وعنوانه "حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز".

[1] وزارة المالية، **قانون المالية لسنة 2017**، مرجع سبق ذكره، ص 50-51 بتصرف

المبحث الثالث: سياسة الإنفاق العام ومدى تحقيقها للأهداف الاقتصادية.

وقد قسمنا هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب تناولنا فيها أهم نتائج البحث أثر الإنفاق العام ومدى تأثيره على بعض المتغيرات الاقتصادية للاقتصاد الوطني الجزائري

المطلب الأول: مدى تحقيق الإنفاق العام للاستقرار الاقتصادي.

سنتناول في ما يلي أثر سياسة الإنفاق العام على مؤشرات التوازن الداخلي في الجزائر في فترة الدراسة 2006-2016 ممثلة في النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم ومساهمتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

الفرع الأول: سياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي

تبنت الجزائر في السنوات الأخيرة عدة برامج أساسية للنمو منها في العشريتين الأخيرتين برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش 2005-2009 وبرنامج دعم النمو الاقتصادي 2010-2014 وبرنامج توطيد النمو 2015-2019، تميزت برصد مبالغ ضخمة في إطار سياسة انفاقية توسعية لتنشيط الطلب الكلي ورفع معدلات النمو كما هي مبينة في الجدول (2-7).

الجدول (2-5): توزيع المخصصات المالية للبرامج التنموية 2005-2014

(الوحدة: مليار دينار جزائري)

القطاعات	2009-2005	2014-2010
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	1703.15	6448
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	1566
التنمية البشرية	1908.5	10122
تحديث القطاع العام ودعم الإصلاحات	203.9	1666
تكنولوجيا الإعلام والاتصال	50	250
المجموع (مليار دح)	4152.75	20052
المجموع (مليار دولار)	156	286

المصدر: نادية شطاب، أمرابط فوزي، أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر 1997-2011 دراسة قياسية وفق سببية قرانج، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، العدد 37، فلسطين، 2015، ص294

يلاحظ من خلال الجدول استحواذ قطاع التنمية البشرية على النسبة الأكبر من المخصصات المالية (التربية، التعليم، الشباب، الرياضة، التكوين، ...)، تليه قطاع المنشآت والذي يضم الهياكل القاعدية من بنى تحتيةـــ نقل، تهيئة الأقاليم، .... إلخ، أما في المقام الثالث نجد محور دعم التنمية الاقتصادية الذي يختص بالفلاحة والصيد البحري والمؤسسات، ثم محور تحديث القطاع العام ودعم الإصلاحات الذي يخص بتحديث الخدمة العمومية وتطوير الجماعات المحلية، وفي الأخير قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

ومن خلال مقارنة النتائج المسجلة خلال الفترة 2006-2016 على مستوى القطر الجزائري بين حجم الإنفاق العام ومعدلات النمو نجد الجدول التالي:

الجدول (2-6): معدل النمو السنوي للاقتصاد الجزائري من سنة 2006-2016

(الوحدة: مليار دينار جزائري)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الإنفاق العام مليار دج	3555,3	3946,65	4882,1	5474,5	6467,9	8272,4
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي %	1,7	3,4	2,4	1,6	3,6	2,8
نسبة الاستيراد من GDP	30.4	25.5	24.2	27.6	22.9	36.13
نسبة التصدير من GDP	54.2	51.8	51.7	51.4	45.6	34.33
معدل نمو الناتج المحلي إجمالي خارج المحروقات	4.8	5.4	4.9	5.5	6.3	6.2
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	
الإنفاق العام مليار دج	7745,5	6879,8	7656,1	8753,6	7984,1	
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي %	3,3	2,8	3,8	3,8	3.4	
نسبة الاستيراد من GDP	32.35	29.79	31.68	32.45	//	
نسبة التصدير من GDP	37.67	38.81	33.76	31.04	//	
معدل نمو الناتج المحلي إجمالي خارج المحروقات	7.2	7.1	5.6	5.5	3.7	

المصدر: - قوانين المالية للسنوات من 2006 إلى 2016، مراجع سبق ذكرها

- البنك الدولي، **إحصائيات اقتصادية للجزائر**، تاريخ الزيارة 2017/03/05 الرابط:

http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD?end=2015&locations=DZ&start=2006

الشكل (2- 4): معدل النمو السنوي مقارن مع الإنفاق العام للاقتصاد الجزائري من سنة 2006-2016

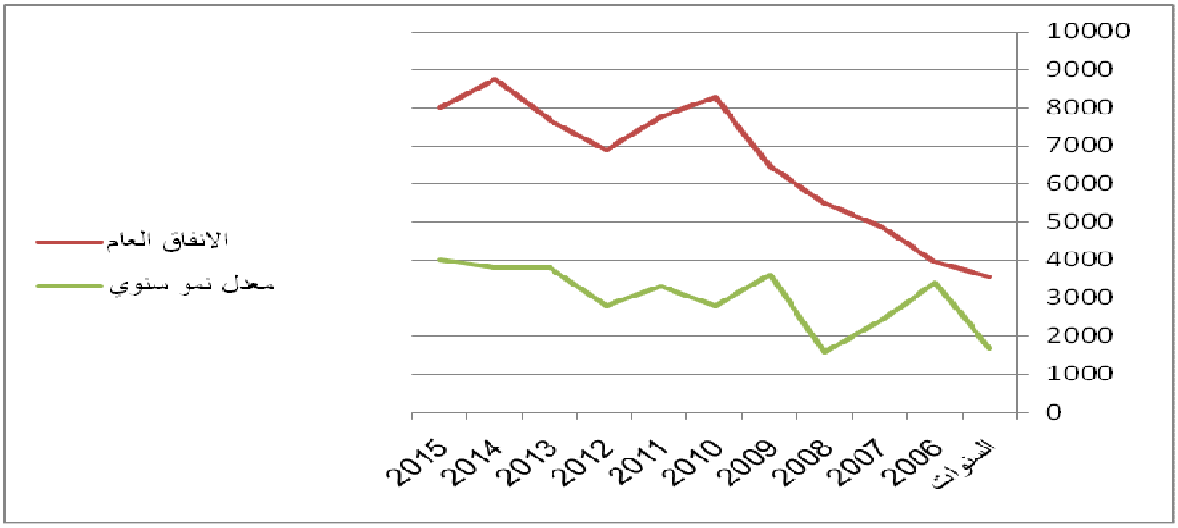

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول (2-3) السابق.

من خلال الشكل بناء على الجدول نجد أن النفقات العامة في الجزائر كان تأثيرها ضئيل نسبي على معدلات النمو بدليل النسب المسجلة فبالرغم من ارتفاع حجم الإنفاق لأكثر من الضعف ولكن لم يتحقق تحسن واضح لمعدل النمو ففي سنة 2007 تم تحقيق نسبة 3.4 % بمبلغ إجمالي 3946,65 مليار دج

وبالمقابل تضاعف هذا الرقم ليصل لأعلى قيمة 8753,6 مليار دج سنة 2015 تم تحقيق خلالها نسبة 3.8 %. ولكون الجزائر اتبعت سياسة مالية توسعية بزيادة الإنفاق العام في الجزائر لينتج عنه الطلب الفعال من خلال الاستثمارات الكبيرة المجسدة في برامج النمو ولكن الواقع بين غياب الآثار الجانبية عن تجسيد تلك المشاريع، مما يبين غياب الرشادة في اختيار تلك المشاريع الغير إنتاجية (بنى تحتية بدون جودة، ارتفاع أجور بدون إنتاجية، مشاريع غير مدروسة...) وبالإضافة إلى نقص الحوكمة في تسييرها وعدم تدعيم سياستها الانفاقية باليات مرنة للجهاز الإنتاجي الداخلي مع غياب سياسة حمائية للمنتج المحلي، وانعدام وضعف الإنتاج الداخلي، فزاد الميل للاستيراد على التصدير كما هو مبين في الجدول السابق .

الفرع الثاني: سياسة الإنفاق العام والتشغيل

لكون الدولة قامت بانتهاج سياسة توسعية انفاقية بفترة الدراسة، فرفعت نفقات التسيير من 1439.5 مليار دج سنة 2006 إلى 4972.2 مليار دج سنة 2015 بمعدل أكثر من ثلاثة أضعاف، وهو ما نستشفه من الجدول التالي:

الجدول (2-7): معدل نسبة البطالة بالاقتصاد الجزائري من سنة 2006-2015

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010
نفقات التسيير	1439,5	1652,6	2363,1	2661,2	3445,9
نفقات التجهيز	2115,8	2294,05	2519	2813,3	3022
إجمالي النفقات مليار دج	3555,3	3946,65	4882,1	5474,5	6467,9
معدل البطالة %	12,51	13,79	11,33	10,17	9,96
السنوات	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
نفقات التسيير	4291,1	4925,1	4335,6	4714,4	4972,2
نفقات التجهيز	3981,3	2820,4	2544,2	2941,7	3781,4
إجمالي النفقات مليار دج	8272,4	7745,5	6879,8	7656,1	8753,6
معدل البطالة %	9,97	11	9,83	10,6	11,58

المصدر: - قوانين المالية للسنوات من 2006 إلى 2016، مراجع سبق ذكرها

- موقع إحصائي، **إحصائيات اقتصادية للجزائر**، تاريخ الزيارة 2017/03/05 الرابط:
https://ar.actualitix.com/country/dza/ar-algeria-unemployment-rate.php

حيث نجد أن معدل البطالة بقي على حاله في حدود 11.58%، بالرغم زيادة نفقات ميزانية التجهيز من 2115.8 مليار دج إلى 3781.4 مليار دج في الاستثمار في البنى التحتية وغيرها من مشاريع عملاقة كالطريق السيار وتشييد المساكن ولكن بالاعتماد على العمالة الأجنبية مما انعكس بالسلب على معدلات البطالة.

الجدول (2- 8): توزيع نسب التشغيل حسب القطاعات الاقتصادية من سنة 2006-2015

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010
الفلاحة	18.15	13.62	13.69	13.11	11.67
الصناعة	14.25	11.96	12.48	12.61	13.73
بناء وتشييد	14.18	17.73	17.22	18.14	19.37
خدمات	53.42	56.69	56.61	56.14	55.23

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
الفلاحة	11.77	9	10.6	8.8	8.7
الصناعة	14.24	13.1	13	12.6	13.0
بناء وتشييد	16.62	16.6	16.6	17.8	16.8
خدمات	58.37	61.6	59.8	60.8	61.6

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات، **التقارير السنوية** للفترة المدروسة

من خلال الجدول (2- 8) نلاحظ انتهاج الدولة لسياسات ظرفية تشغيلية من اجل امتصاص معدلات البطالة كالإدماج في قطاع الخدمات والإدارات العمومية بصيغ مؤقتة مما جعله يحوز اكثر من 50% في كل سنوات فترة الدراسة ، مما يبين غياب الفعالية والكفاءة في سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري في هذا الجانب وعليه نرى ضرورة ترشيد الإنفاق العام من اجل الرفع من إنتاجية هذه النفقات تأثيرها الايجابي على التشغيل خاصة إنتاجية نفقات التسيير بخفض النفقات الغير ضرورية ورفع إنتاجية اليد العاملة في القطاع الحكومي وتوفير بيئة مناسبة للقطاع الخاص لزيادة فرص التشغيل في الجزائر.

المطلب الثاني: سياسة الإنفاق العام وأثرها على القطاعات الاقتصادية.

من خلال هذا المطلب نحاول التطرق إلى مدى رشادة الإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري على القطاعات الاقتصادية الرئيسية من خلال مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي في فترة الدراسة ونسب نمو هذه القطاعات الاقتصادية.

الفرع الأول: قطاع الفلاحة.

يعتبر قطاع الفلاحة من القطاعات الاستراتيجية للدولة، نبين في الجدول الموالي حجم النفقات المرصودة لهذا القطاع مع الإشارة إلى قطاعات الموارد المائية والصيد البحري لارتباطهم ببعض حيث جاءت كما يلي :

الجدول (2- 9): تطور حجم الإنفاق على القطاع الفلاحي في الجزائر (2006- 2016)

الإعتمادات مليار دج	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الفلاحة والري مالتجهيز	278	237	366	359	336	394	301	129	203	314	271
الفلاحة م التسيير	21	23	173	210	116	296	242	215	233	255	254
الموارد المائية م التسيير	4	10	11	7	7,8	12	50	41	38	21	17
الصيد البحري م التسيير	0,7	0,8	1	1,23	1,4	2	2	2	2	2	0
مجموع النفقات الإجمالي للقطاعات	303,7	270,8	551	577,23	461,2	704	595	387	476	592	542
نسبة الإنفاق على قطاع الفلاحة والري من الإجمالي	8.5	6.8	11.2	10.5	7.1	8.5	7.6	5.6	6.2	6.7	6.7
معدل النمو القطاعي %	4.9	5	3.8–	21.1	4.9	11.6	7.2	8.2	2.5	7.6	//
نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي	8	8	7	10	9	8.6	9	9.9	10.6	11.5	//

المصدر: - قوانين المالية للسنوات من 2006 إلى 2016، مراجع سبق ذكرها

- بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر لسنة 2010-2014، ص 161، ص 151

- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016**، أبوظبي - دولة الامارات العربية المتحدة، 2016

الشكل (2-5): مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي وحجم الإنفاق العام على القطاع من سنة 2006-2016

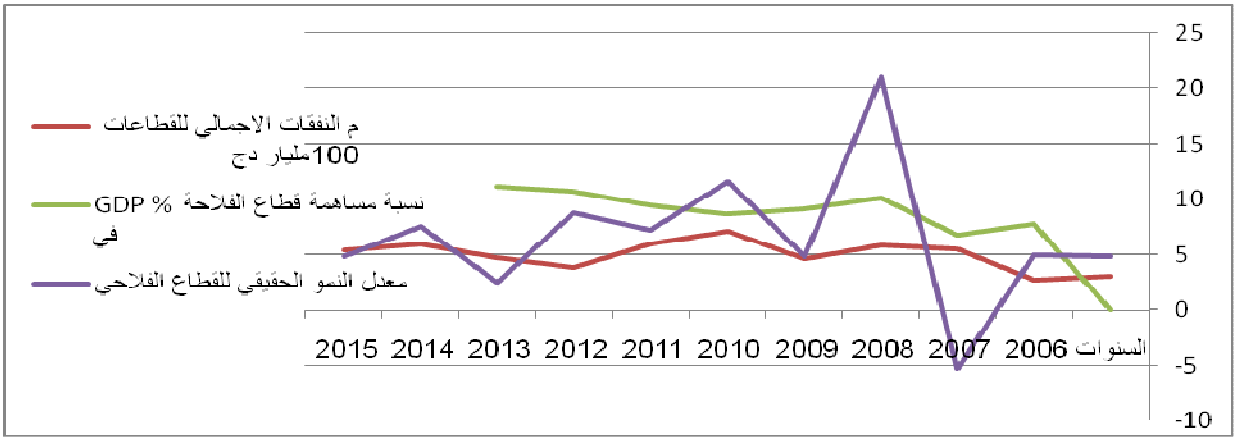

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول (2-11)

بتحليلنا للمعطيات نجد أن الدولة الجزائرية قامت بتخصيص مبالغ معتبرة لوزارة الفلاحة أخرها في برنامج توطيد النمو فقط ما يناهز 1000مليار دج، فانتقلت ميزانية التسيير من 21 مليار دج في سنة

2006 إلى 254 مليار دج في سنة 2016 بمعدل زيادة أكثر من 12ضعف ولكن قطاع الفلاحة يعتبر الأكثر تقلبا بسبب الأحوال الجوية فيسجل معدلات زراعية متذبذب ولكنها في الإجمال ايجابية ونسبة مساهمتها في الناتج الإجمالي المحلي متزايدة باستمرار في الزيادة والارتفاع من 7.75 % سنة 2006 إلى 11% في 2016 في منحى تصاعدي على الرغم ثبات ميزانية التجهيز المخصصة للقطاع التي تستوجب الزيادة على حساب قطاعات أخرى لكفاءة القطاع عليها [1] حسب الجدول التالي:

الجدول (2-10): تطور كفاءة القطاعات الاقتصادية

القطاعات	1990–1975	1999–1991	2014–2000
الفلاحة AG	24.21	203.20	903.88
البناء والأشغال العامة CM	3.29	4.61	5.23
الصناعة النسيج الألبسة TX	11.85	4.55	6.75
الفندقة، مقاهي، المطاعم HOS	142.56	85.04	78.17
الطاقة والماء WE	4.23	3.68	2.2
التجارة T	17.24	17.01	17.40
النقل والاتصالات TRC	5.8	6.71	6.75
الكيمياء والبلاستيك CH	4.49	4.73	6.76
المحروقات HC	9.09	13.75	20.62

المصدر : سي محمد كمال، "التنويع الاقتصادي وبدائل النمو في الجزائر"، **الملتقى الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي**، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2016/11/02 ، ص20.

الفرع الثاني: قطاع الأشغال العمومية:

بالرغم من برامج الاستثمار العامة الضخمة بهدف إنعاش الاقتصاد عبر الطلب الفعال بتخصيص أرصدة مالية وصلت إلى 6448 مليار دج خلال الفترة 2001-2014 لكن بالمقارنة بين حجم ما خصص للقطاع والناتج الإضافي له نجد فجوة كبيرة بينهما فمعدلات النمو القطاعي أخذت في الانخفاض بالرغم من مساهمته الظرفية في الناتج المحلي بحكم المشاريع طور الانجاز التي تزول بمجرد انتهاء الورشات الكبرى، الجدول التالي:

[1] تم حساب كفاءة القطاعات من خلال قسمة تكوين رأس المال على القيمة المضافة المحققة من كل قطاع

الجدول (2- 11): حجم الإنفاق على قطاع الأشغال العمومية والسكن في الجزائر (2006- 2016)

القطاعات/الوحدة مليار دج	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الإنشاءات القاعدية الاقتصادية –م تج	544	661	655	728	1096	982	997	713	781	1076	685
الإنشاءات القاعدية م تج	90	89	113	191	213	363	92	235	236	197	113
دعم السكن–م تج	172	303	314	230	230	520	230	194	127	264	469
السكن–م تس	5	6.9	8	9.9	10	13	18	15	19	22	21
أشغال عمومية –م تس	2	3	4	5.1	5.5	6.9	12	9.9	19	20	19
المجموع	813	1062.9	1094	1164	1554.5	1884.9	1349	1166.9	1182	1579	1307
معدل نمو القطاع	**11.6**	**9.8**	**8.7**	**8.5**	**8.9**	**5.2**	**8.2**	**6.8**	**6.8**	**5.3**	
معدل المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي	**8.4**	**9.3**	9.2	**11**	**11**	**9.8**	**9.3**	**9.8**	**10**	11.4	

المصدر: - قوانين المالية للسنوات من 2006 إلى 2016، مراجع سبق ذكرها

- بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر لسنة 2010-2014، ص 161، ص 151
- اللجنة الاقتصادية لإفريقيا بالأمم المتحدة، تقرير قطري الجزائر 2016 بتصرف

أيضا كفاءة القطاع وفق الجدول (2-12) لم تتأثر بحجم المبالغ المخصصة له مع بروز ضعف جودة البنية التحتية المنجزة كما في عدة مشاريع استراتيجية كالطريق السيار، موقع انجاز مشروع محلات الرئيس وغيرها، مما انعكس بالسلب على مساهمة البنية التحتية في خلق الثروة ونمو الاقتصاد لعدم كفاءة الاستثمار العام في هذا القطاع وبقاء تأثيرها ظرفي وغير مستديم مما يبين غياب رشادة الإنفاق العام في هذا القطاع.

الفرع الثالث: قطاع الصناعة

تعتبر الصناعة من أضعف القطاعات المساهمة في إجمالي الناتج المحلي 5.4% في سنة 2007 مقابل 5% في سنة 2014، ويستمر الوزن النسبي للصناعة في التناقص منتقلا من 5.6 % من إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات في 2006 إلى 5 % سنة 2014، بالرغم من أن القطاع حيوي لدعم عجلة النمو وخصص له دعم مباشر بحوالي 650 مليار دج خلال فترة برنامج توطيد النمو وبمقارنته من حيث الكفاءة الاقتصادية للقطاع يعتبر من أسوء القطاعات من حيث الكفاءة وفق الجدول (3-14) بسبب سوء تقدير التخصيص أو في مزاحمة القطاع الخاص والأجنبي مما يتنافى مع أولويات ترشيد الإنفاق العام ويحتاج إلى إعادة صياغة قوانين الاستثمار لتوفير مناخ استثماري مشجع للمستثمر المحلي والأجنبي.

الجدول (2- 12) :تطور حجم الإنفاق على قطاع الصناعة في الجزائر (2006- 2016)

القطاع	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصناعة ميزانية التجهيز	0.3	1.3	0.6	1	0.6	15	15	3	2.8	5	7
الصناعة الصغيرة المتوسطة والتقليدية م التسيير	0.9	1.1	1.4	1.5	2	3.9	4	2	3	6	4
الصناعة م التسيير	0.3	0.8	1.13	1.59	3.5	4	4	4	4	5	5
المجموع	1.5	3.2	3.13	4.09	6.1	22.9	23	9	9.8	16	16
نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي اج	5.6	5.4	5	6.2	5.5	4.9	4.6	4.6	5	5	
نسبة نمو القطاع	2.8	0.8	4.4	6.1	3.4	3.9	5.1	4.1	3.9	4.6	

المصدر: - قوانين المالية للسنوات من 2006 إلى 2016، مراجع سبق ذكرها

- بنك الجزائر، **التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، سنة 2010-2014، ص 161، ص 151
- اللجنة الاقتصادية لإفريقيا بالأمم المتحدة، تقرير قطري الجزائر 2016 بتصرف

الفرع الرابع: قطاع الخدمات:

يعتبر هذا القطاع ثاني اكبر مساهم في خلق الثروة والأول في الإنتاج خارج المحروقات حيث ساهم في إجمالي الناتج المحلي بمعدل 29.6% في سنة 2006 وارتفعت إلى 41.4 % في سنة 2014، ساهم في تحسن كبير على مستوى المعيشة خاصة في قطاع الاتصالات بخدمات الجيل الثالث والرابع وقطاع التأمينات والفندقة وقطاع النقل فتعددت استعمال وسائله كالميترو الترامواي النقل البحري بالعاصمة بالإضافة إلى تحسن الخدمات الإدارية العمومية من جراء العصرنة فعرف متوسط النمو في القطاع الخدماتي في الجزائر 35.7% ومن حيث الكفاءة نجد أن القطاع يضم مجموعة من القطاعات الفرعية كالنقل والاتصالات والفندقة بالرغم من نقص الأنفاق عليها مقارنة بالقطاعات الأخرى إلا أنها ذات كفاءة عالية لدور القطاع الخاص فيها تركز عليها كل الدول المجاورة تونس المغرب مصر مما جعلها تحتاج لدراسة استراتيجية قبلية لعدم مزاحمة القطاع الخاص ووضع قوانين استثمارية لضمان مساهمتها الفعالة في الناتج المحلي والقومي، وهو يوضحه الجدول التالي:

الجدول (2- 13) :تطور حجم الإنفاق على قطاع الخدمات في الجزائر (2006- 2015)

القطاع	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي	29.6	30.9	30.9	37.5	37.4	38.4	37	38.4	41.5	23
نسبة نمو القطاع	6.5	6.8	7.8	8.2	7.3	7.3	6.4	8.5	8	3.4

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر لسنة 2010-2014، ص 161، ص 151

المطلب الثالث: مدى تحقيق ترشيد الإنفاق العام للاستقرار الاجتماعي.

الفرع الأول: سياسة الإنفاق العام وهدف الرفع من المستوى الصحي

تشكل الصحة أهم مكونات رأس المال البشري والأساس للإنتاجية الاقتصادية للفرد فالصحة الجيدة تمثل أهم العوامل التي تؤدي إلى انخفاض معدلات الفقر وزيادة النمو الاقتصادي في الأجل الطويل في الجزائر تم وضع العديد من الخطط الصحية للارتقاء بصحة المواطن من خلال رصد المخصصات المالية التالية:

الجدول (2- 14): تطور حجم الإنفاق على قطاع الصحة في الجزائر (2006 -2015)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نفقات وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات مليار دج	70.3	93.5	129.2	178.3	195	227.8	404.9	306.9	365.9	381.9
نسبة نفقات الصحة للنفقات العامة	%4.46	%4.64	%4.98	%6.28	%5.68	%4.94	%9.34	%6.51	10.66 %	%4.36
نسبة نفقات الصحة للناتج المحلي الخام	%0.83	%1.00	%1.17	%1.78	%1.62	%1.57	%2.63	%1.89	%2.17	%2.27
نصيب الفرد من نفقات الصحة /دج	47040	59185	74983	80470	95456	125507	115507	123102	87802	9556

المصدر: - قوانين المالية للسنوات من 2006 إلى 2016، مراجع سبق ذكرها

- موقع إحصائي، **إحصائيات إقتصادية للجزائر**، تاريخ الزيارة 2017/03/05 الرابط:
https://ar.actualitix.com/ar-statistics-health.php

من خلال الجدول نجد أن الجزائر قامت بزيادة الإنفاق على الخدمات الصحية بشكل مستمر خلال فترة الدراسة وأن نسبتها تقارب 5% على اغلب فترات الدراسة لتشهد ارتفاع سنة 2012 بـــ 9.3% وارتفعت إلى 10.66% سنة 2014 ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي بقيت تتزايد أيضا بشكل ايجابي من 0.8% سنة 2006 إلى 2.17% سنة 2014. وازداد أيضا نصيف الفرد من النفقات الصحية من 47040 دولار في سنة 2006 إلى 87802 دولار في سنة 2014. ومن أجل ضمان سير الحسن للقطاع الصحي اتخذت الدولة عدة تدابير تهدف إلى:

- حماية صحة الأم والطفل عن طريق توسيع البرامج المخصصة لهم في هذا المجال.
- مواصلة التكفل بالمصابين بالأمراض المعدية والمزمنة.
- تعزيز قدرات الاستيعاب لمصالح الصحة العمومية.

ولكن رغم الاستثمارات المهمة في قطاع الصحة إلا أن نقص التخطيط الصحي بقي من أهم المعوقات الأساسية في هذا القطاع ينبغي أن تستهدف تلبية الاحتياجات المستقبلية للسكان من الخدمات الصحية من خلال تعبئة الموارد المتاحة وتوجيهها لمعالجة المشاكل الصحية القائمة والمتوقعة وفي ما يلي نبين في الجدول الموالي بعض المؤشرات الدولية للخدمات الصحية:

الجدول (2- 15): بعض المؤشرات عن وضعية قطاع الصحة في الجزائر (2006- 2015)

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل وفيات حديثي الولادة من كل 1000 مولود	13	14	14	15	15	15	15	15	15	15
معدل وفيات الأطفال لكل1000مولود حي	18.8	18.2	17.5	17	16.5	16.2	15.9	15.7	15.6	15.5
عدد حالات التيبراكيلوز لكل 100000 مواطن	53.87	55.33	56	57	57.93	59	90	90	89	81
الملاريا عدد الحالات المؤكدة	1	27	3	0	1	1	55	0	0	0

المصدر: المنتدى العالمي الاقتصادي، **مؤشرات التنافسية، تاريخ الاطلاع 2017/02/14**

/https://www.weforum.org/reports

من جانب أخر نجد أن فاتورة الدواء واستيراده أيضا شهدت ارتفاع مستمر كما يوضح الجدول التالي:

الجدول (2- 16) :حصيلة واردات الأدوية والمواد الصيدلانية في الجزائر (2006- 2015)

(الوحدة: مليون دولار)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010
واردات الأدوية	1119,4	1335,4	1695,2	1575,3	1498,3
واردات المواد الصيدلانية	1190	1448,8	1852,8	1745,2	1677,3
المجموع	2309,36	2784,25	3547,97	3320,5	3175,56
السنوات	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
واردات الأدوية	1730,3	1499,6	1850	2530.5	1963.5
واردات المواد الصيدلانية	1967,8	1829,9	2280	2520	1960
المجموع	3698,06	3329,46	4130	5050.5	3923.5

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، **قطاع الصحة"**، تاريخ الزيارة 2017/04/20

http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-sante

من خلال الجدول السابق نجد أنه بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة في قطاع الصحة وتشجيع الاستثمار في القطاع وحماية المنتج الدوائي ومنحه امتيازات تسويقية، إلا أن فاتورة الواردات للقطاع ارتفعت، حيث انتقل المبلغ الإجمالي للمواد الشبه الصيدلانية والأدوية من 953.67 مليون دولار في سنة 2001 إلى

3.329 مليار دولار سنة 2012 مما يستوجب بذل مجهودات أكبر في خفض فاتورة الاستيراد من خلال إعادة النظر في سياسة دعم الحصول على العلاج والأدوية وتوجيهها إلى الفئات منخفضة الدخل أو أصحاب الأمراض المزمنة فقط.

الفرع الثاني: سياسة الإنفاق العام وهدف الرفع من مستوى التعليم

يضطلع التعليم بدور محوري في العملية التنموية، ذلك انه أهم وسيلة يتسنى من خلالها فعليا تحقيق أهداف التنمية سواء كانت اقتصادية أو غير اقتصادية وعلى هذا الأساس ينظر إلى الإنفاق العام على التعليم على انه استثمار في رأس المال البشري له عدة عوائد جمة إن على مستوى الأفراد أو المجتمعات فهو الذي يعد اليد العاملة المؤهلة والخبرة اللازمة لتسيير خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية[1]. وفي هذا السياق قامت الدولة الجزائرية بتخصيص مبالغ هامة للنهوض بهذه القطاعات كما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول (2- 17) : تطور حجم الإنفاق على قطاع التربية والتعليم في الجزائر (2006- 2015)

الاعتمادات مليار دج	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
التربية والتكوين م تجهيز	269	166	164	242	284	542	133	273	243	233	159
التعليم العالي والبحث العلمي م تسيير	85	104	129	155	173	291	277	264	270	300	312
التكوين المهني م تسيير	16	19	22	26	28	50	49	47	49	50	50
التربية الوطنية م تسيير	222	268	327	378	662	569	778	628	696	746	764
مجموع النفقات الإجمالي للقطاعات	592	557	642	801	1147	1452	1237	1212	1258	1329	1410

المصدر: - قوانين المالية للسنوات من 2006 إلى 2016، مراجع سبق ذكرها

ولتقييم أداء هذه القطاعات بالمقارنة مع حجم النفقات المخصصة لها اعتمدنا على مؤشر مركب من مؤشرات تفصيلية تشمل مدى جودة إدارة المدارس، جودة التعليم الابتدائي، جودة مؤسسات البحث العلمي، مدى التعاون بين الجامعات والصناعة في البحث والتطوير، هذه المؤشرات حددها المنتدى الاقتصادي العالمي كإحدى معايير التنافسية الدولية.

الجدول (2- 18): بعض المؤشرات عن وضعية قطاع التربية في الجزائر (2006- 2015)

المؤشر محدد من 1-7 الأفضل	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
جودة إدارة المدارس	3,35	3,4	3,13	3,28	3,75	3,68	3,02	2,99	3,47	3,36
جودة التعليم الابتدائي	0	3,2	3,6	3,8	4	4,3	4,3	4,2	4,2	4,8
جودة مؤسسات البحث العلمي	3,2	3,3	3,2	2,9	3,09	2,48	2,09	2,51	2,62	2,98
التعاون بين الجامعات والصناعة في البحث والتطوير،	2,29	2,34	2,28	2,57	2,87	2,33	1,85	2,1	2,26	2,26
المؤشر المركب الإجمالي	2,94	3,06	3,0525	3,1375	3,4275	3,1975	2,815	2,95	3,1375	3,35

المصدر: المنتدى العالمي الاقتصادي، **مؤشرات التنافسية، تاريخ الاطلاع 2017/02/14**

/https://www.weforum.org/reports

[1] قدوري طارق، مرجع سبق ذكره، ص 242.

الشكل (2-6): تطور حجم الإنفاق على قطاع التربية ومقارنته مع مؤشرات الجودة العالمية من سنة 2006-2016

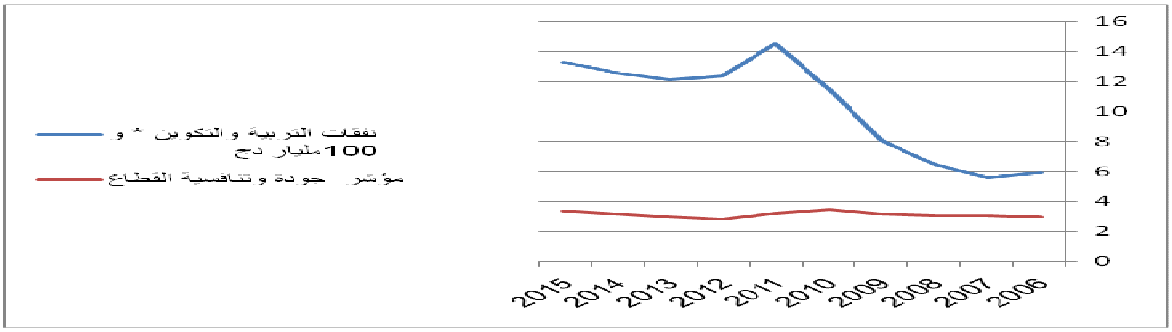

المصدر: من إعداد الطلبة من معطيات الجدول (2-19) و(2-20)

من خلال الجدول السابق والشكل البياني نجد أن نفقات التربية والتعليم والتكوين عرفت تزايد مستمر ومخصصات هامة بالمقارنة مع الإنفاق الإجمالي والذي تراوح بنسبة 9.08 % سنة 2006 إلى نسبة 14.10% سنة 2016 ولكن بالرجوع إلى مردود جودة وكفاءة هذه القطاعات نجدها قد سجلت تحسنا طفيفا في نفس المستوى بين 2.94 إلى 3.35 للسنوات 2006 و2015، مما يعكس ضرورة العمل أكثر على ترشيد النفقات بهذه القطاعات لرفع الكفاءة ومردودها لتحقيق الغرض المطلوب من المبالغ المخصصة لها.

خلاصة الفصل

إن أفضل السياسات المالية هي التي تحافظ على زيادة الإيرادات العامة بما يلبي احتياجات الإنفاق العام، ومن أهمها الاحتياجات الاجتماعية لما لها من دور في التنمية البشرية التي تعد الدافع الأساس لعملية التنمية الاقتصاد، وبمناسبة الوفرة المالية للجزائر في فترة الدراسة 2006-2016 سطرت الدولة برامج طموحة لدفع الاقتصاد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي إلا انه للأسف لم يتم الوصول إلى الأهداف المرجوة المسطرة بسبب غياب رشادة تلك النفقات العامة، فالجزائر مازالت تعتمد على ميزانية البنود برغم عدم مواكبتها لمتطلبات العصر كالتركيز على الإدارة بالأهداف والبرامج وغيرها، غياب الرقابة على المال العام واستشراء الفساد دون تفعيل آليات وقوانين لردعه مع ضرورة حكامة المؤسسات والشفافية المالية، ولكون الزيادة في الإنفاق لم يقابلها زيادة في النمو الاقتصادي العام بالشكل المطلوب بصفة عامة كما استنتجنا من الدراسة كان يجب مراجعة الأمر وترشيد الإنفاق باعتماد التخصيصات للقطاعات الاقتصادية التي تحقق النمو المطلوب، وأن يكون الحجم الأمثل يقدم لمن حقق قيمة مضافة مثلى لقطاعه وتفادي بما يعرف بالإنفاق السفيه الذي وقع في الجزائر.

الخاتمة العامة

من خلال دراستنا لدور الإنفاق العام كأحد الأدوات الأساسية للسياسة المالية التي تستخدمها الدولة التي تستطيع من خلاله التأثير على مستويات الطلب الكلي ومن ثم على النمو والتشغيل والدخل ونمط توزيعه، نجد أن الجزائر قد حاولت وضع عدة برامج إنمائية للدفع بعجلة التنمية انطلاقا من مواردها المتاحة، وتعتمد على النفط كممول رئيسي لهذه البرامج وهو مورد غير متجددة أصبح من الضروري التأكد من رشادة إنفاقها لتلك الموارد واستغلالها الاستغلال الأمثل لتحقيق الأهداف المرجوة، ومن خلال تقييمنا لسياسة الإنفاق العام للجزائر خلال الفترة 2006-2016 توصلنا إلى أهم النتائج والتوصيات التالية:

أولا : النتائج المتوصل إليها .

في الجانب النظري

- يعتبر ترشيد الإنفاق العام تطبيق عملي لتجاوز شح مصادر التمويل باعتباره التزام الفعالية في تخصيص الموارد والكفاءة في استخدامها فيما يعظم رفاهية المجتمع وتجنب الإسراف والتبذير.

- يستدعي الوصول إلى تحقيق رشادة الإنفاق العام لتحقيق الأهداف المطلوبة توفر الحكم السليم والإرادة القوية وكفاءة الأجهزة العمومية وحسن إدارتها سواء الجانب المحاسبي أو الإداري مع تفعيل الرقابة عليها، وهو ما يثبت صحة النظر في الفرضية الأولى.

- ضرورة ربط السياسة المالية عبر الموازنة العامة بأساليب حديثة في التسيير المالي بالاعتماد على مدونات للموازنة عصرية.

في الجانب التطبيقي

تعتبر مدونة الميزانية العامة للجزائر قديمة لا تستجيب للاحتياجات الجديدة لتسيير الاقتصاد العام تؤثر بدرجة كبيرة في أداء النفقة العامة لتأدية دورها على أكمل وجه وبرشادة عالية وذلك من خلال:

- الميزانية العامة تعتمد على تشريع قانوني لم يعد يساير التطور الحاصل في المجال المالي من خلال موازنة البنود وضرورة التغير الى موازنات عصرية كموازنة الاساس الصفري او موازنة البرامج والاداء. مما يثبت صحة النظر في الفرضية الثالثة.

- صعوبة معرفة تكلفة وظيفية معينة من الوظائف التي تقوم بها الدولة.

- عدم التجانس في التصنيف حيث يشير باب واحد إلى عدة نفقات من طبيعة مختلفة.

– غياب معيار فعال لتقييم الأداء من خلال التأخر الحاصل في انجاز قانون ضبط الميزانية بالإضافة إلى عدم اتسام العمليات المالية بالشفافية التامة، وعدم تعميم قاعدة ترحيل الاعتمادات على كامل أبواب ميزانية التسيير مما أدى إلى ظهور ممارسات غير شرعية في هذا المجال، وذلك عند قرب انتهاء السنة المالية فتسارع كل هيئة في استعمال الأموال المتبقية بأي صورة من الصور مما ينتج عنه الكثير من التبذير للموارد العامة.

بعد تحليلنا لمدى تحقيق السياسة الانفاقية لأهم الأهداف الاقتصادية اتضح بما يلي:

– من خلال تحليلنا لأثر الإنفاق العام على القطاعات الاقتصادية ومدى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي نجد أن الأثر محدود بالرغم من الزيادة في الإنفاق نجد الناتج المحلي الإجمالي لبعض القطاعات ينخفض والسبب أرجعه الاقتصاديون إلى عدم كفاءة الإنفاق العام الموجه للقطاعات الاقتصادية التي تتأثر في مجملها بمتغيرات خارجية عل غرار قطاع المحروقات والفلاحة والصناعة مما يحد من وجود أثار عند الطموح المرغوب فيه لسياسة الإنفاق العام على الناتج المحلي رغم ضخامة البرامج التنموية المبرمجة فبقي معدل النمو يرواح 4% وهو ما يثبت صحة النظر في الفرضية الرابعة.

– إن زيادة النفقات التسييرية زاد بنسبة أكبر من نفقات التجهيز خلال فترة الدراسة وهو اتجاه غير مرغوب لا يتلائم مع اتجاهات وظروف التنمية الاقتصادية في البلاد.

– تأثير النفقات العامة على البطالة كان ايجابي بحيث انخفضت معدلاتها ولكن عدد مناصب الشغل المؤقتة والخدماتية خاصة في المجال الحكومي ارتفع بمعدل جد مهم مما يستوجب إعادة النظر في نسبته والرفع من إنتاجيته.

– إن أثر السياسة الانفاقية من خلال البرامج التنموية مارست نوع من الآثار اللاكيترية إذ أن الأثر الايجابي ضعيف على الناتج المحلي في المدى القصير وارتفاع طفيف على المدى المتوسط والبعيد مما يترتب عنه ضغوط تضخمية مصاحبة بارتفاع الأسعار وهو ما تجلى في ارتفاع التضخم إلى 8.89 % سنة 2012 و6.4% سنة 2016 وما يترتب عنه متاعب للاقتصاد بدل الرفاهية لأفراد المجتمع.

– عدم نجاعة الرقابة المالية على المشاريع الاستثمارية وضبط تكلفتها بالرغم من الخطوات المتخذة من طرف الدولة الجزائرية بإصلاح النظام المحاسبي وقانون جديد للصفقات وإحياء دور مجلس المحاسبة.

– ساهمت النفقات العامة في تطوير نسبي للنظام الصحي إلا انه مازال لا يرقى لتطلعات المواطن بحكم الزيادة السكانية ونقص التخطيط الاستشرافي، كما أن قطاع التعليم هو الأخر عرف نصيب من الاهتمام والدعم من

خلال ميزانية الدولة في سبيل الرفع من المستوى التعليمي للأجيال إلا أنه تطور بطيء لم يحقق الانطلاقة المرجوة.

– أن الحكومة الجزائرية قامت باتخاذ إجراءات وتعليمات عديدة لترشيد الإنفاق في الجزائر ولكن تحت غطاء سياسة تقشفية بتخفيض النفقات العامة سواء نفقات التسيير أو نفقات التجهيز، ولكن حقيقة سياسة ترشيد الإنفاق العام لا تعني بالضرورة خفض الإنفاق ولكن كيفية استخدامها من اجل تحقيق أكبر إنتاجية وتستعمل في حالة عجز أو فائض في الميزانية لأن الهدف منها تحقيق أكبر إنتاجية للنفقات وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

التوصيات

بناء على تطرقنا إليه في بحثنا ومن اجل الرقي بجانب النفقات العامة في إطار الرشادة المبنية على سلامة الأساليب، ارتأينا تقديم التوصيات التالية:

– إصلاح الميزانية العامة من خلال الانتقال إلى موازنة البرامج والتخلي عن الأسلوب التقليدي المبني على البنود.

– تفعيل أدوات الرقابة على النفقات العامة والمؤسسات الرقابية وإعادة العمل بقانون ضبط الميزانية.

– توجيه الإنفاق العام نحو الاستثمارات المنتجة للثروة ويد عاملة ذات إنتاجية.

– العمل على وضع استراتيجية مدروسة لتوظيف النفقات الجبائية والإعانات الموجهة للمستثمرين والتقليل من الاعتماد على مصادر التمويل المتأتية من قطاع المحروقات.

أفاق الدراسة

في الختام نشير إلى أن موضوع ترشيد الإنفاق العام موضوع متشعب يحمل أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية تتشابك هذه الأبعاد فيما بينها، لهذا يمكن للمهتمين بهذا الموضوع التطرق إلى الكثير من المواضيع والدراسات في عدة اختصاصات نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

– ترشيد الإنفاق العام والتنمية المستدامة.

– أثر الرقابة المالية في ترشيد الإنفاق العام بالجزائر.

قَائِمَة المَرَاجِع

I- المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب:

1. القران الكريم
2. المنجد في اللغة العربية المعاصرة، الطبعة الثانية، دار المشرق، لبنان، 2001.
3. جمال لعمارة، **أساسيات الموازنة العامة**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2004.
4. جمال لعمارة، **منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر**، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
5. حامد دراز، سعيد عثمان، محمد ابو دوح، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
6. حسين مصطفى حسين، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
7. حمدي عبد العظيم، **السياسة المالية والنقدية**، مكتبة النهضة العربية، مصر، 1986.
8. حمود حسين الوادي، **مبادئ المالية العامة**، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007.
9. سامي السيد وباهر عتلم، **المالية العامة**، دار التعاون للطباعة، القاهرة، مصر، بدون تاريخ.
10. سعيد سعد مرطان، **مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام**، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، 1996.
11. سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.
12. طارق الحاج، **المالية العامة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
13. عادل فليح العلي، **المالية العامة والتشريع المالي والضريبي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.
14. عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
15. عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المالية العامة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
16. عثمان محمد غنيم، **التخطيط أسس ومبادئ عامة**، ط2، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
17. عرفات التهامي ابراهيم، **ترشيد الإنفاق العام**، دار العلوم للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1984.
18. عطا الله أبو سيف ابادير وجابر محمد عبد الجواد الجزار، **اقتصاديات المالية العامة بين النظرية والتطبيق**، الكتاب الجامعي جامعة حلوان، مصر، 2006.
19. علي زغدود، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
20. عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ط5، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.
21. عناية غازي، **أصول الإنفاق العام في الفكر المالي الإسلامي**، ط1، دار الجيل، بيروت لبنان، 1989.
22. الفارس عبد الرزاق، **الحكومة والفقراء والإنفاق العام**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997.
23. مجدي محمود شهاب، **أصول الاقتصاد العام المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2004.
24. محمد شاكر عصفورة، **أصول الموازنة العامة**، دار المسيرة، عمان، 2008.
25. محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
26. محمد عوض رضوان، **فلسفة موازنة البرامج والاداء في علاج مشكلتي العجز والدين العام في الموازنة العامة للدولة**، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2009
27. محمد مسعي، **المحاسبة العمومية**، دار الهدى، الجزائر، 2003.

28.محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن،2007.

29.ميلاد يونس، **مبادئ المالية العامة**، ط1، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1994.

30.هشام مصطفى الجمل، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية**، ط1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية 2007.

31.يونس أحمد البطريق، "**مبادئ المالية العامة**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

ثانياً: الملتقيات والندوات والتظاهرات العلمية:

32.أشرف صالح، إدارة المال العام، **مؤتمر إدارة المال العام التخصيص و الاستخدام**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2010 .

33.بلعاطل عياش، نوي سميحة، أليات ترشيد الإنفاق العام من اجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر، **المؤتمر الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال فترة 2001–**2014، جامعة سطيف1، 12/11 مارس 2013.

34.عبد القادر بن حمادي، "تحليل الموازنة العامة في ظل الإصلاحات :دراسة حالة الجزائر"، **الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة**، جامعة سعد دحلب، البليدة، ماي 2002

35.سي محمد كمال، التنويع الاقتصادي وبدائل النمو في الجزائر، **الملتقى الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي**، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2016/11/02.

36.شيخ عبد الصديق، رقابة الأجهزة والهيئات المالية على الصفقات العمومية، **الملتقى الوطني السادس "دور قانون الصفقات العمومية في حماية المال العام"**، جامعة المدية، 20 ماي 2013.

37.محمد المحمدي ماضي، نحو إدارة اقتصادية للقطاع العام والحكومي وقياس الأداء بروح القطاع الخاص، **مؤتمر الأساليب الحديثة في قياس الأداء الحكومي**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة 15-17 مارس 2004.

38.موسى رحماني، نحو ميزة نسبية للاقتصاد الجزائري عن طريق تفعيل أدوات السياسة المالية، **المؤتمر الدولي العلمي حول "السياسة الاقتصادية واقع وآفاق**، جامعة تلمسان، الجزائر، 30 نوفمبر 2004.

39.هبة محمود الباز، قياس كفاءة الإنفاق العام في مصر ومقترحات للارتقاء بها، **أوراق بحث"بعض قضايا إصلاح المالية العامة فى مصر"**، القاهرة، ديسمبر 2014.

ثالثاً: مذكرات الماجستير وأطروحات الدكتوراه:

40.بن عزة محمد، **ترشيد سياسة الاتفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان، 2010 .

41.بن عزة محمد، **ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان، 2015.

42.بويعقوب عبد الكريم، **تسيير المنظمات غير السوقية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران، 1997

43.جاب الله مصطفى، **العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2015 .

44.سعد أولاد العيد، ترشيد **سياسة الإنفاق العام دراسة لظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2012-2013.

45.سوسن الشمراني، **موازنة البرامج والأداء المفاهيم والتطبيق**، منشورات برنامج الماجستير في الإدارة العامة، عمادة الدارسات العليا، جامعة الملك سعود، 2010

46.شعبان فرج، **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر** دراسة حالة الجزائر 2000-2010، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر3، 2012.

47.شويخي سامية، **أهمية الاستفادة من الآليات الحديثة والمنظور الإسلامي في الرقابة على المال العام**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان، 2011.

48.ضيف أحمد، **أثر السياسة المالية عن النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر** 2012-1989، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر3، 2014-2015.

49.دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006.

50.غالمي زهيرة، **تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين البدائل التقليدية والبدائل الإسلامية عرض تجارب دولية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الشلف، 2019-2017.

51.قدوري طارق، **مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016.

52.كريم نبيل مدحت سالم، **تقويم سياسات وزارة المالية المصرية للتحول نحو موازنة الأداء**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، 2007.

53.كودري صبرينة، **ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج العجز في موازنة الاقتصاد الإسلامي**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014

54.لحسن دردوري، **سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014

55.ياسر حامد عباس جدوع، **مدى تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية في إعداد الموازنة العامة الأردنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة جدارا، الأردن، 2015.

رابعاً: المجلات والدوريات والجرائد:

56. جمال لعمارة: مفهوم النفقة العامة في الفكر المالي الإسلامي"دراسة مقارنة"، **مجلة البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية**، العدد 03، دار الخلدونية، الجزائر، 1998.

57.حسن عبد الكريم سلوم، محمد خالد المهايني، الموازنة العامة للدولة بين الإعداد والتنفيذ والرقابة، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، العدد 64، العراق، 2007.

58.طارق قندوز، ابراهيم بلحيمر، قاسمي سعيد، الاقتصاد الجزائري تحت رحمة ثالوث الفساد التضخم البطالة، **المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية**، العدد 04، جامعة المدية، سبتمبر 2015.

59.عبد الحافظ الصاوي، قراءة في تجربة ماليزيا التنموية، **مجلة الوعي الإسلامي**، العدد: 532، دولة الكويت، 09/03/ 2010.

60.نادية شطاب أمرابط فوزي، اثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر 1997-2011 دراسة قياسية وفق سببية قرانج، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، العدد 37، فلسطين، 2015.

61.نائل عبد الحافظ العواملة، ترشيد الإنفاق العام في الأجهزة المركزية للإدارة العامة في الأردن، **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات**، المجلد7، ع2، الأردن، 1992.

62.الونادي رشيدة، آلية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر سياستها المالية، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، العدد التاسع، جامعة البليدة، جوان 2011 .

خامساً: القوانين والمراسيم:

63.مخطط عمل الحكومة من اجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، سبتمبر 2012

64.القانون رقم 16-14 مؤرخ في28 ديسمبر 2016 المتضمن قانون المالية لسنة 2017.

65.القانون رقم 17/84 المؤرخ في 07 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية، ج.ج د.ش:الجريدة الرسمية، العدد 28، 10 جويلية 1984

66.المرسوم رقم 483-96 المؤرخ في 7ديسمبر 1996 المتعلق بنص تعديل الدستور المنشور في العدد76 من الجريدة الرسمية 1996

67.قوانين المالية لسنوات 2006-2016

سادساً: التقارير:

68.بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر لسنة 2010، التقرير السنوي 2010، جويلية 2011

69.بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي لسنة2011، التقرير السنوي 2011، أكتوبر 2012

70.بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي لسنة 2012، التقرير السنوي 2012، نوفمبر 2013

71.بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي لسنة 2013، التقرير السنوي 2013، نوفمبر 2014.

72.بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وأخر التوجهات لسنة 2015، ديسمبر 2015

73.بنك الجزائر، التوجهات المالية والنقدية لسنة 2015 والتسعة أشهر الأولى من سنة 2016، 2016.

II- المراجع باللغة الأجنبية:

74. Raymond MUZELLEC: Finances Publiques، 8éme édition, édition Dalloz, Paris, 1993,

75. Amde chaineau ،lexique économie général ,france ،1979 ؛

76. David Pearce, Giles Atkinson, Susana Mourato, Cost-Benefit Analysis and the Environment RECENT DEVELOPMENTS, OECD 2006.

77. Jean –Charles godrard ،la rationalization des choix budgetaires ,la method r.c.b, service du premier minister ،France 1970

III- مراجع الانترنت:

78.مختار شعيب، **كيف تنهض الأمم أسرار التقدم**، مقال من موقع الأهرام www.ahram.org.eg /news/1115

79. حسين مصطفى هلالي، **تصنيف الموازنات الحكومية ودورها في إبراز أداء الحكومات وتقييم الأداء**، مقال منشور بموقع www.unpan1.un.org/intradoc/groups/public/.../unpan026504.pdf تاريخ الزيارة 2017/01/24 على الساعة18:00.

80. موقع الموسوعة العربية ، مفاهيم اقتصادية
https://www.arab-ency.com/_/details.law.php?full=1&nid=164926

81.مقال حول القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية الفرنسية
https://www.senat.fr/rap/r04-220/r04-22010.html

82. مقال حول تجربة ماليزيا التنموية من موقع www.al-omah.com/economy/121878

83. مقال حول تجربة و م أ في ترشيد الانفاق
https://arabicedition.nature.com/journal/2013/06/496269

84. موقع الإحصائيات، إحصاء التشغيل بالجزائر
https://ar.actualitix.com/country/dza/ar-algeria-unemployment-rate.php

85.موقع البنك الدولي، مؤشرات النمو القطاعي، http://data.albankaldawli.org/indicator

86.موقع المنتدى العالمي الاقتصادي، مؤشرات تنافسية القطاعات بالجزائر
https://www.weforum.org/reports/

87. موقع الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، إحصائيات واردات الأدوية بالجزائر
http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-sante

الملاحق

الملحق رقم 01

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2017 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	7.825.999.000
مصالح الوزير الأول	4.508.933.000
الدفاع الوطني	1.118.297.000.000
الداخلية والجماعات المحلية	394.260.754.000
الشؤون الخارجية والتعاون الدولي	35.216.220.000
الشؤون المغاربية، الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية	للبيـــــان
العدل	72.671.000.000
المالية	87.513.834.000
الصناعة والمناجم	4.617.498.000
الطاقة	44.157.846.000
المجاهدين	245.943.029.000
الشؤون الدينية والأوقاف	25.375.735.000
التجارة	19.511.320.000
التهيئة العمرانية ، السياحة والصناعة التقليدية	3.622.324.000
الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	212.797.631.000
الموارد المائية والبيئة	16.183.538.000
السكن والعمران والمدينة	17.658.533.000
الأشغال العمومية والنقل	27.425.215.000
التربية الوطنية	746.261.385.000
التعليم العالي والبحث العلمي	310.791.629.000
التكوين والتعليم المهنيين	48.304.358.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	151.442.004.000
الثقافة	16.005.614.000
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	70.904.217.000
العلاقات مع البرلمان	235.083.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	389.073.747.000
الشباب والرياضة	34.554.477.000
الاتصال	18.698.935.000
البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	2.432.269.000
المجموع الفرعي	**4.126.290.127.000**
التكاليف المشتركة	465.551.834.000
المجموع العام	**4.591.841.961.000**

الملحق رقم 01

الجدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2017 حسب القطاعات

(بآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة	3.611.000	2.757.000
الفلاحة والري	101.062.200	151.655.000
دعم الخدمات المنتجة	5.120.500	13.403.500
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	139.940.800	366.811.100
التربية والتكوين	90.903.410	103.064.910
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	30.695.710	60.482.110
دعم الحصول على سكن	14.989.500	287.257.000
مواضيع مختلفة	800.000.000	600.000.000
المخططات البلدية للتنمية	35.000.000	35.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	**1.221.323.120**	**1.620.430.620**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	–	504.943.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة	165.350.000	124.000.000
إعادة رسملة البنوك العمومية	–	42.000.000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال	**165.350.000**	**670.943.000**
مجموع ميزانية التجهيز	**1.386.673.120**	**2.291.373.620**

المطبعة الرسمية، حي البساتين، بئر مراد رايس، ص.ب 376 - الجزائر - محطة

الملحق رقم 03

N° 13 - - - /P.M.

15 JAN. 2013

VU
MF

K. DJOUDI

15 JAN 2013

- MESDAMES ET MESSIEURS LES MEMBRES DU GOUVERNEMENT
- MONSIEUR LE SECRETAIRE GENERAL DU GOUVERNEMENT

OBJET : Rationalisation de la gestion des ressources humaines dans le secteur des institutions et administrations publiques.

L'analyse du bilan de l'emploi de la fonction publique fait ressortir la persistance de certaines insuffisances liées à la gestion des postes budgétaires qui grèvent le coût de fonctionnement de nos administrations mais aussi réduisent significativement, malgré les importants moyens mobilisés, l'efficacité du service public qu'elles sont chargées d'assurer.

Ces insuffisances portent notamment sur :

Division du Développement de l'Action Economique et Sociale
Direction de l'Enseignement Supérieur
COURRIER ARRIVÉE
N° 16 JAN 2013

- l'évolution des effectifs en l'absence de paramètres fiables et de normes administratives servant de cadre de référence pour l'établissement des besoins en effectifs d'une part, et sans lien parfois avec les plans de formation et de perfectionnement d'autre part.
- La non utilisation de l'ensemble des postes budgétaires ouverts pour des motifs de gestion de la ressource humaine.
- Le recrutement d'agents contractuels, sans accord préalable conformément à la procédure réglementaire en vigueur et parfois en l'absence même de postes budgétaires ou de crédits nécessaires à leur prise en charge.

Pourtant, le récent décret exécutif n°12-194 du 25 avril 2012 fixant les modalités d'organisation et de déroulement des concours, et examens professionnels au sein des institutions et administrations publiques a supprimé toutes les lourdeurs signalées par les différentes administrations et réhabilité le pouvoir de ces dernières dans l'engagement et le suivi de l'ensemble des opérations de recrutement.

COURRIER ARRIVÉE
MINISTÈRE DES FINANCES
Secrétariat Général
15 JAN 2013

15 JAN 2013

Ces insuffisances ne peuvent être acceptées car elles remettent en cause le dispositif institutionnel de la fonction publique difficilement mis en place.

C'est pourquoi j'invite chaque département ministériel à prendre toutes les mesures utiles pour mettre rapidement fin aux dysfonctionnements signalés ci-dessus et assurer une efficace gestion de leurs ressources humaines, tout comme j'invite à une dynamisation de la concertation avec la direction générale de la fonction publique et la direction générale du budget pour l'instauration d'une véritable politique de régulation des effectifs et de rationalisation des postes budgétaires dans l'administration publique.

Abdelmalek SELLAL

AMPLIATION :

- M. le Président de la République : à titre de compte rendu

2

14 جانفي 2013

رقم ..... و.أ.

الوزير الأول

إلـــى

- السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
- السيد الأمين العام للحكومة.

الموضوع: ترشيد تسيير الموارد البشرية في قطاع المؤسسات والإدارات العمومية.

لقد تبيّن من خلال تحليل حصيلة التشغيل لقطاع الوظيفة العمومية أن بعض النقائص ما تزال تسجل في مجال تسيير المناصب المالية التي تزيد في تفاقم كلفة سير إداراتنا وتحدّ بشكل محسوس من نجاعة الخدمة العمومية التي تتكفل بضمانها، وذلك رغم الوسائل الهامة المسخرة لهذا الغرض.

وتتمثل هذه النقائص خصوصا فيما يلي:

- تطور تعداد المستخدَمين في غياب معطيات موثوقة ومعايير إدارية تكون بمثابة إطار مرجعي لتحديد الحاجة إلى تعداد المستخدمين من جهة، ودون ارتباط أحيانا مع مخططات التكوين وتحسين المستوى، من جهة أخرى.
- عدم استعمال مجمل المناصب المالية المفتوحة لأسباب تتعلق بتسيير الموارد البشرية.
- وتوظيف أعوان متعاقدين، وذلك دون موافقة مسبقة طبقا للإجراء التنظيمي المعمول به، وحتى أحيانا دون توفر مناصب مالية أو اعتمادات ضرورية للتكفل بها.

بل أكثر من ذلك، فإن المرسوم التنفيذي رقم 12 - 194 المؤرخ في 25 أبريل 2012 الذي يحدد كيفيات تنظيم المسابقات والاختبارات المهنية في المؤسسات والإدارات العمومية وإجرائها، قد ألغى كل الإجراءات التي تعيق سير مختلف الإدارات وأعاد الاعتبار لسلطة هذه الأخيرة في مجال مباشرة مجمل عمليات التوظيف ومتابعتها.

لمواردها البشرية. كما أدعو إلى تفعيل التشاور مع المديرية العامة للوظيفة العمومية والمديرية العامة للميزانية بهدف وضع سياسة حقيقية لضبط تعداد المستخدمين وترشيد المناصب المالية في الإدارة العمومية.

الوزير الأول

عبد المالك سلال

نسخة إلى:

- السيد رئيس الجمهورية (على سبيل عرض حال).

الملحق رقم 04

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة المالية

الوزير

MINISTERE DES FINANCES

LE MINISTRE

N° 500 /MF/...

- 23 AVR. 2013

MESDAMES ET MESSIEURS

LES ORDONNATEURS DU BUDGET DE L'ETAT

OBJET : Rationalisation des crédits et des postes budgétaires.

Dans le cadre de la rationalisation des dépenses publiques et de l'optimisation de la dépense publique pour satisfaire les besoins de la collectivité par des prestations de meilleure qualité et au moindre coût, j'ai l'honneur de vous rappeler que les budgets dont vous êtes chargés doivent être exécutés dans le respect des crédits et postes budgétaires ouverts en observant rigoureusement, chacun en ce qui le concerne, les dispositions législatives et réglementaires les régissant.

Une application saine et correcte du cadre juridique suscité, par les ordonnateurs, constitue l'acte premier devant garantir l'emploi le plus optimal et économique des deniers et fonds publics.

La maîtrise de l'évolution du budget de l'Etat et du rythme de croissance des dépenses publiques nécessite plus de rigueur dans la gestion des crédits et des postes budgétaires et davantage de mesures de prudence et d'austérité budgétaires.

En effet, la tendance haussière et continue des dépenses (fonctionnement et équipement) et des postes budgétaires provoquant, à court terme, des situations de déséquilibre budgétaire, et menaçant, à moyen et long termes la soutenabilité budgétaire, nous interpelle pour la prise davantage de mesures devant permettre un retour progressif et maîtrisé à des situations budgétaires plus équilibrées et convenables.

.../...

Les dépenses de fonctionnement, généralement de nature irréversible et incompressible, sont les premières concernées par la constante évolution sus-évoquée, dont la couverture par le produit de la fiscalité ordinaire n'a pas dépassée le taux de 34% en 2012.

Il convient également de préciser que les effectifs budgétaires sont en nombre important avec une moyenne qui dépasse l'indice de 40 fonctionnaires pour 1000 habitants, une moyenne supérieure à celle enregistrée dans les pays voisins, engendrant une masse salariale qui pèse de plus en plus lourdement sur le budget de l'Etat.

A ce titre et additivement aux mesures de redressement et de rationalisation déjà prises et/ou édictées, notamment par mes notes d'orientation relatives à la préparation des avant-projets de lois de finances, je vous demande de bien vouloir adhérer aux objectifs visés par lesdites mesures et réserver une attention particulière aux prescriptions suivantes :

- Dans la création de nouvelle structure et d'établissement public, il y a lieu de privilégier le redéploiement des postes existants et d'éviter toute proposition de création de nouveaux postes budgétaires, à l'exception de ceux décidés par les Pouvoirs Publics.
- Il est nécessaire de vous rappeler que les fonctionnaires et agents publics ayant atteint l'âge légal de départ à la retraite doivent être mis dans leur droit à la retraite. Cette mesure s'applique également aux fonctionnaires et agents publics occupant une fonction supérieure de l'Etat, ou rémunérés par référence à cette dernière, exceptés ceux maintenus, ou devant être maintenus, pour nécessité de service décidée par l'autorité habilitée.
- L'incidence financière induite par l'intervention d'éventuel nouveau régime indemnitaire, ou par une éventuelle révision de statut particulier, doit s'effectuer dans la limite des crédits budgétaires alloués pour l'exercice concerné.

Veuillez agréer, Mesdames et Messieurs les ordonnateurs, l'expression de ma parfaite considération.

COPIE POUR INFORMATION A :
M. LE PREMIER MINISTRE

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة المالية

الوزير

MINISTERE DES FINANCES

LE MINISTRE

23 AVR. 2013

N° 340 /MF/

السيدات والسادة

الآمرين بالصرف لميزانية الدولة

الموضوع: عقلنة الاعتمادات المالية والمناصب المالية.

في إطار عقلنة النفقات العمومية وتحسين استعمالها الأمثل من أجل تلبية حاجيات الجماعة، من خلال تقديم خدمات ذات نوعية بأقل تكلفة، يشرفني أن أذكركم بأنه يجب أن يتم تنفيذ الميزانيات التي كلفتم بها، في ظل احترام الاعتمادات والمناصب المالية المفتوحة، وذلك بالتطبيق الصارم، كل فيما يخصه، للأحكام التشريعية والتنظيمية التي تحكمها.

يمثل التطبيق السليم و الصحيح للإطار القانوني السالف الذكر، من قبل الآمرين بالصرف، المرحلة الأولى التي ستسمح بضمان الاستعمال الناجع والاقتصادي للأموال العمومية.

يتطلب التحكم في تطور ميزانية الدولة ووتيرة نمو النفقات العمومية أكثر صرامة في تسيير الاعتمادات والمناصب المالية وكذا اتخاذ أكثر لتدبير الاحتياط والصرامة الميزانياتية.

بالفعل، يدفع بنا تواصل وتزايد النفقات (التسيير والاستثمار) والمناصب المالية التي تؤدي إلى وضعيات لاتوازن ميزانياتي على المدى القصير، وتهديد الدعم الميزانياتي على المدى المتوسط و الطويل، إلى اتخاذ تدابير إضافية من شأنها أن تسمح بعودة تدرجية ومتحكم فيها إلى وضعيات ميزانياتية أكثر توازن وملائمة.

تمثل نفقات التسيير، التي عموما ما تكون ذات طابع نهائي وغير قابلة للتقليص، النفقات المعنية بالدرجة الأولى بالتطور الدائم المذكور أعلاه، والتي تغطيتها بالناتج الجبائي العادية لسنة 2012 لم تتجاوز نسبة 34%.

...../....

يجدر كذلك الإشارة أن التعداد الميزانياتي قد بلغ عدد كبير، بمعدل يتجاوز مؤشر 40 موظف لكل 1000 نسمة، حيث أن هذا المعدل يفوق المعدلات المسجلة في البلدان المجاورة، مما أدى إلى إنتاج كتلة أجرية سرعان ما أصبحت تضغط أكثر فأكثر على ميزانية الدولة.

في هذا الإطار، وإضافة إلى التدابير التعديلية والعقلنة المتخذة و/أو المنصوص عليها ، لاسيما بموجب مذكرات التوجيه المتعلقة بتحضير المشاريع التمهيدية لقوانين المالية، أطلب منكم الانضمام للأهداف المشار إليها ضمن هذه التدابير وتولية اهتمام خاص للتوجيهات التالية:

- في حالات إنشاء هياكل ومؤسسات عمومية جديدة، يجدر اللجوء إلى إعادة توزيع المناصب الموجودة وتفادي أي اقتراح بإنشاء مناصب مالية جديدة، باستثناء تلك المقرر إنشاؤها من طرف السلطات العمومية.
- من الضروري تذكيركم أنه يجب وضع في حقهم للإحالة على التقاعد كل الموظفين والأعوان العموميين الذين بلغوا السن القانوني للتقاعد. هذا الإجراء يطبق كذلك على الموظفين والأعوان العموميين الشاغلين لوظائف عليا للدولة، أو الذين تدفع رواتبهم استنادا إلى هذه الوظائف، ما عدا الذين تم أو يجب الإبقاء عليهم لضرورة الخدمة المقررة من طرف السلطة المؤهلة.
- يجب أن يكون الأثر المالي الناجم عن تطبيق محتمل لنظام تعويضي جديد أو عن مراجعة ممكنة لقانون أساسي خاص، في حدود الاعتمادات المالية الممنوحة خلال السنة المالية المعنية.

تقبلوا ، السيدات والسادة الأمرين بالصرف، عبارات التقدير والاحترام.

وزير المالية

كريم جودي

نسخة للإعلام لـ:

- السيد الوزير الأول.

الملحق رقم 05

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES

LE MINISTRE

وزارة المالية

الوزير

16 DEC. 2013

MESDAMES ET MESSIEURS :

- LES ORDONNATEURS DU BUDGET DE L'ETAT.
- LES CONTROLEURS FINANCIERS PLACES AUPRES DES INSTITUTIONS ET ADMINISTRATIONS PUBLIQUES.

OBJET : La rationalisation et la maîtrise des dépenses publiques.

REFERENCES :

- L'instruction de M. le Premier Ministre, enregistrée sous le numéro 334/PM du 10/11/2013, relative à la rationalisation et à la maîtrise des dépenses publiques ;
- Mes notes d'orientation n° 344/MF du 26 mars 2012 et n° 317 / MF du 20/03/2013, relatives à la préparation de l'avant-projet de loi de finances respectivement pour 2013 et pour 2014 ;
- Mon instruction n° 500 du 23 avril 2013 relative à la rationalisation des crédits et des postes budgétaires ;
- Mon instruction n° 003 du 29/07/2013 relative à la gestion du budget de l'Etat.

Dans le cadre de l'instruction visée ci-dessus en références, de Monsieur le Premier Ministre, qui consacre des mesures pour une gestion maîtrisée des dépenses publiques, il est demandé à Mesdames et Messieurs les ordonnateurs du budget de l'Etat et les contrôleurs financiers de veiller à une exécution rationnelle des budgets et à une utilisation optimale des crédits et postes budgétaires ouverts, et ce, dans le respect et l'application des règles et procédures fixées par les textes juridiques en vigueur.

En observant une application rigoureuse des dispositions des textes juridiques en place et une mise en œuvre appliquée des mesures prévues dans les instructions et notes visées ci-dessus en références, j'ai l'honneur de vous rappeler par la présente instruction les mesures et objectifs visés pour l'amélioration de la performance globale dans l'exécution du budget de l'Etat et pour l'optimisation de l'exécution des dépenses publiques.

A. *Pour les dépenses de fonctionnement :*

Il est clairement établi que les dépenses de personnels (notamment les rémunérations des fonctionnaires et des agents publics) sont à un niveau budgétaire très important qui pèsent lourdement sur le budget de l'Etat. Pour maîtriser l'évolution de ces charges permanentes et difficilement compressibles, il est demandé à Mesdames et Messieurs les ordonnateurs du budget de l'Etat de prendre les dispositions nécessaires susceptibles de contribuer à la concrétisation de l'objectif de maîtriser à moyen terme l'évolution des dépenses de personnels, et ce, en faisant appel à des actes et décisions qui tendront vers l'utilisation la plus économique et optimale de la ressource humaine.

En effet, votre application effective pour la maîtrise de la progression des dépenses de fonctionnement en général constitue le facteur moteur et la condition *sine qua non* pour l'atteinte

.../...

des objectifs fixés et assurer, à moyen et long termes, la soutenabilité et la viabilité budgétaires du fonctionnement des services publics et de l'action de l'Etat.

Le caractère permanent et récurrent des dépenses de fonctionnement (en particulier les dépenses de personnels) exige l'adoption d'une démarche de rationalisation, de prudence et d'austérité budgétaires, et ce, d'une part pour répondre à une logique de service public à moindre coût et, d'autre part, pour assouplir, à terme, les charges de fonctionnement dont la couverture, présentement, par des ressources de la fiscalité ordinaire, est insuffisante.

La situation macro-financière actuelle est favorable et nous offre la possibilité d'engager, dans un processus progressif et continu, le rééquilibrage immanquable de la configuration structurelle des charges permanentes du budget de l'Etat, en fonction des capacités financières existantes et futures.

A ce titre, il vous est demandé dans cette perspective :

a. *Au sujet des établissements publics sous-tutelle :*

- De maîtriser les recours à la création d'établissements publics nouveaux qui engendrent, au niveau consolidé à l'échelon national, des dépenses d'investissement, d'entretien et de fonctionnement (y compris les dépenses de personnels) très importantes sur le budget de l'Etat. Cette maîtrise doit d'abord passer par l'évitement de la progression du nombre d'établissements publics existants et suivi, par la suite, par votre compréhension à rechercher à concilier l'économie budgétaire, l'efficacité territoriale et un service public de qualité, et ce, par le regroupement en un seul établissement public de ceux dont les missions sont identiques ou semblables.
- De privilégier le redéploiement des effectifs existants et des personnels en surnombre, notamment dans le cadre de regroupement suscité, ou dont les tâches dévolues autrefois à ces personnels ont été transférées à des établissements sous-tutelle.
- D'évaluer les performances financières des établissements publics à caractère administratif ou assimilé, en les encourageant, dans la condition de ne pas compromettre la qualité de services qu'ils assurent au titre de l'activité principale, à la réalisation de revenus en sus de leur activité principale dont la répartition peut contribuer à la couverture d'une partie de leur dépense de fonctionnement.

  En effet, il est aussi important d'indiquer que votre évaluation peut offrir des voies d'économies budgétaires, notamment lorsque ces établissements réalisent des revenus importants, en sus de leur activité principale, pouvant financer totalement ou dans une grande proportion leur budget et motiver l'évolution de leur statut juridique.
- D'accorder une attention particulière au niveau et à l'utilisation des subventions et contributions accordées aux EPIC et EPE sous-tutelle, notamment celles destinées au financement de l'exécution des sujétions de service public imposées aux EPIC. En effet, ces dépenses publiques de l'Etat, devant être grevée d'affectation spéciale conformément à la répartition budgétaire prévue au cahier des clauses générales, ne doivent en aucun cas servir, de quelque façon que ce soit, à des fins de politique salariale au sein de ces établissements.

b. *Au sujet des autres dépenses de fonctionnement :*

- De maîtriser les frais de fonctionnement des services, notamment ceux engendrés par la consommation de l'électricité et de l'eau, en agissant, suivant une approche économique et environnementale, par le contrôle du niveau de consommation énergétique et la rationalisation des crédits ouverts, et une meilleure et réelle estimation budgétaire à l'effet de rompre avec la récurrente situation des créances impayées des charges annexes.
- De rationaliser les frais liés à l'utilisation des téléphones fixes et cellulaires ainsi que la consommation de papier, de cartouches d'encre et autres consommables, en privilégiant et soutenant l'usage des techniques d'information et de communication (TIC).

...../.....

- De réduire et rationaliser les frais d'organisation de rencontres nationales et/ou internationales, suivant le programme annuel préétabli et approuvé, en recourant à l'utilisation des infrastructures d'accueil adaptées de vos secteurs.
- D'assurer une application rigoureuse des textes juridiques régissant les parcs de véhicules dont vous êtes responsables, en veillant à une affectation correcte des véhicules et à une utilisation optimale de vos parcs de véhicules de services.

  Avec l'attention particulière que vous voudrez bien vouloir accorder à la gestion efficiente du parc de véhicule, les charges liées à la consommation des carburants et des pièces de rechange seront ainsi atténuées.

  Cette mesure doit être conjuguée avec celle devant garantir à ce que les bénéficiaires de l'indemnité mensuelle compensatrice prévue par le décret exécutif n° 03-178 du 15 avril 2003 fixant les conditions d'acquisition et d'utilisation de véhicule personnel pour les besoins de service, font usage de leur véhicule personnel, censée libérer et rationaliser les parcs de véhicules.

B. *Pour les dépenses d'équipement :*

Tel qu'il est précisé par l'instruction de Monsieur le Premier Ministre et par ma note d'orientation n° 317 susvisées, il est nécessaire d'accorder toute la priorité au parachèvement du programme en cours et de veiller à la dynamisation de la cadence de réalisation en vue de faire face dans les meilleurs délais aux attentes des citoyens.

Dans ce cadre, il vous est demandé :

- De veiller à l'application pertinente des dispositions du décret exécutif n° 98-227 du 13/07/1998, modifié et complété, relatif aux dépenses d'équipement de l'Etat, et de réserver un traitement particulier à la disposition qui consacre *« l'engagement sur la coordination intersectorielle nécessaire »*. Cette coordination intersectorielle vise, particulièrement à éviter qu'un projet d'un secteur donné soit pénalisé, retardé ou non fonctionnel, dont les raisons peuvent être celles où les autres secteurs n'ont pas été informés ou associés à l'initiative.
- D'assurer une application concrète de l'instruction n° 003 du 29/07/2013 relative à la gestion du budget de l'Etat, devant nous permettre la réduction des retards constatés dans la mise en place des crédits et l'exécution des marchés publics.

Mesdames et Messieurs les contrôleurs financiers sont instruits de veiller à l'application précise des textes juridiques, de suivre avec soin la mise en œuvre des mesures édictées, de veiller au respect des plafonds de crédits et de postes budgétaires ouverts et de me tenir informer des irrégularités et des dépenses abusives constatées.

Enfin, en exécution de l'instruction suscitée, de M. le Premier Ministre, Mesdames et Messieurs les ordonnateurs du budget de l'Etat sont informés que mes services à la Direction Générale du Budget sont disposés pour vous accompagner et vous appuyer dans la mise en œuvre des orientations données. A ce titre et à l'effet de présenter à Monsieur le Premier Ministre un rapport sur la rationalisation et la maîtrise budgétaires, je vous demande de bien vouloir, à l'occasion des discussions budgétaires de préparation du projet de budget de l'Etat pour l'année 2015 et suivantes, de communiquer à mes services précités une situation descriptive des mesures déjà prises par vos soins et des économies attendues, accompagnée d'une feuille de route pour les actions programmées.

J'attache une particulière importance à l'exécution des prescriptions de la présente instruction.

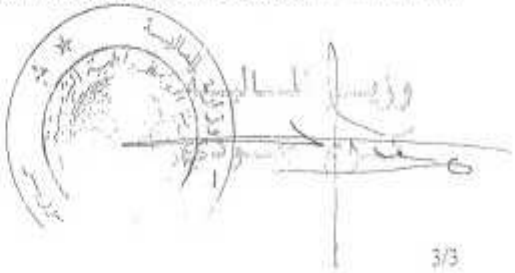

<u>COPIE A TITRE DE COMPTE RENDU A :</u>
MONSIEUR LE PREMIER MINISTRE.

3/3

الملحق رقم 06

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة المالية
الوزير

MINISTERE DES FINANCES
LE MINISTRE

رقم: 2016/و م

24 MARS 2016

السيدات و السادة
الآمرين بالصرف لميزانية الدولة

الموضوع: ف/ي تسقيف النفقات بعنوان سنة 2016/ الإلتزام بعقود جديدة.

في إطار تعزيز الإجراءات الرامية إلى التحكم و الصرامة الميزانياتية، يشرفني أن أطلب منكم التفضل بدعوة مصالحكم المؤهلة الى عدم الإلتزام بعقود جديدة إلا إذا تعلق الأمر بعمليات إستثمارية وذات بعد وطني، خاصة تلك التي تتضمن تكملة لمشاريع قيد الإنجاز و تكون قد سجلت نسبة تقدم في الأشغال معتبرة.

يبقى من المعلوم أن كل عقد جديد متعلق بمشروع جديد يجب أن يؤجل تلقائيا إلى ما بعد سنة 2016، باستثناء المشاريع ذات الأولوية الكبيرة.

تقبلوا، السيدات و السادة الآمرين بالصرف، فائق عبارات التقدير و الاحترام.

وزير المالية
عبد الرحمان بن خلفة

نسخة إلى السيد الوزير، مدير ديوان السيد الوزير الأول.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES

LE MINISTRE

وزارة المالية

الوزير

N° 542 MF/2016

21 MARS 2016

Mesdames et Messieurs les Ordonnateurs du Budget de l'Etat

Objet : A/S plafonnement des dépenses au titre de l'exercice 2016 / Engagements de nouveaux contrats.

Dans le cadre du renforcement des mesures qui concourent à la maitrise et à la rigueur budgétaire, j'ai l'honneur de vous demander de bien vouloir inviter vos services habilités à n'engager des contrats nouveaux que pour des opérations exceptionnelles, et d'envergure nationale, notamment celles se rapportant au parachèvement des projets en cours de réalisation enregistrant un taux d'avancement appréciable.

Il demeure entendu que tout contrat nouveau relatif à un projet neuf doit être systématiquement, sauf projets à caractère très prioritaire, reporté au-delà de l'exercice 2016.

Veuillez agréer, Mesdames et Messieurs le Ordonnateurs, l'assurance de ma parfaite considération

Copie à Monsieur le Ministre, Directeur de Cabinet
de Monsieur le Premier Ministre

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES

DIRECTION GENERALE
DU BUDGET

وزارة المالية

المديرية العامة
للميزانية

N° 1156 /MF/DGB/DRBCD/SDR/2017 ALGER, LE 19 FEV. 2017

MESDAMES ET MESSIEURS

- LES SECRETAIRES GENERAUX DE MINISTERES
- LES WALIS

OBJET : A/S Précisions relatives aux mesures de rationalisation des dépenses publiques de l'Etat.

REFER :
- Envoi n° 1532/MF/2015 du 21 octobre 2015 relatif aux mesures d'économie sur les dépenses de fonctionnement ;
- Envoi n° 105/MF/2017 du 19 janvier 2017 relatif au plafonnement des dépenses et décaissements pour 2017 :
- Envoi n° 5728/MF/DGB/DRBCD/SDR/15 du 28 octobre 2015 ;
- Envoi n° 5881/MF/DGB/DRBCD/SDR/2015 du 3 novembre 2015 ;
- Envoi n° 2530/DGB/MF du 28 avril 2016.

Dans le cadre de la préservation des équilibres budgétaires de l'Etat, des mesures ont été arrêtées par les pouvoirs publics en vue de maîtriser les dépenses publiques au titre de l'exercice 2017.

A ce titre, j'ai l'honneur de porter à votre connaissance les précisions relatives à la démarche à suivre pour l'exécution des dépenses publiques :

- Les mesures d'économies sur les dépenses de fonctionnement des services prises en 2016, objet de l'envoi n° 1532/MF/2016 du 21 octobre 2016 de Monsieur le Ministre des Finances, ne concernent pas l'exercice 2017 ;
- Les programmes d'équipement de l'Etat notifiés en 2017 ne sont pas concernés par les mesures de rationalisation budgétaires, objet des envois n° 5728, 5881 et 2530 cités en référence. Néanmoins, ces dépenses d'équipement doivent, impérativement, être exécutées conformément aux dispositions de l'article 120 de la loi n° 16-14 du 28 décembre 2015 portant loi de finances pour 2017 et des textes subséquents ;
- Sauf dérogation expresse de Monsieur le Premier Ministre, les programmes d'équipement de l'Etat notifiés avant 2017 sont traités conformément à la matrice de traitement des opérations d'équipement.

Veuillez agréer, Mesdames et Messieurs, l'expression de ma parfaite considération.

المدير العام للميزانية

فريد بكاه

Copie pour information à :

- Monsieur le Directeur Général de la Comptabilité
- Messieurs les Directeurs Régionaux du Budget

En communication : Mesdames et Messieurs les contrôleurs financiers.

Copie pour information et exécution à :

Mesdames et Messieurs les contrôleurs financiers
placés auprès des Ministères et Institutions Publiques

13 FEV. 2017 09:37 P 1 N° FAX :021595182 DE :N° TELEX